

etc.





في مادتها بالمرّة ولم يعد هناك ما يدعو  
شروعاً في مثل الظروف الحاضرة .

ان يجعله عيداً سعيداً مفرحاً

لدرجة طاق

ومصاحب العيال .

وعدا عن

سعيًا حيثما بكل اجتهاد لتخفيف وطأة الغلاء .

وزيادة الانتاج وعلم جراً .

الاقتصاد فكانت النتيجة ان اسعار بعض مواد قد ضبطت قليلاً في بعض انحاء

العالم .

PILULES PINK.

حبي بانيك

عندما يفقد الانسان النوم في اوقاته المعتادة فليعلم ان السبب في ذلك

اعصابه مصابة بالضعف وفساد الحركة

فلا يطيب له نوم بل ولا اكل ايضاً لان

الحال .

اخبرنا

المشمش الذي

النسب يباع جافاً

على ذلك مساحي

السلطان

اعل

الغور

الغور



١٦٠٠٨  
م

شرح السعد على الشمسية ، للسعد التفتازانى  
، مسعود بن عمر - ٧٩٣ هـ . بخط أحمد

ابن عبد الرحمن الاحرش سنة ١٢٠٩ هـ .

٧٦ ق ٢٦٠ س ٢٧×١٩ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٧٦) ،  
خطها مغربي مقروء ، طبع .

الاعلام ٢١٩:٧ الازهرية ٤١٥:٣

١ - المنطق أ - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ د - شرح الشمسية .

٥٣٢٠  
م ١

حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية ،

للجرجاني ، على بن محمد - ٨١٦ هـ . ضمن

مجموع بخط أحمد بن عبد الرحمن الاحرش سنة

١٢٠٩ هـ .

٤٥ ق ٢٦٠ س ٢٧×١٩ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٧٩ - ١٢٣) ،

خطها مغربي مقروء ، طبع .

الاعلام ١٥٩:٥ الازهرية ٢٥٤:١

١ - المنطق أ - المؤلف ب - الناسخ

ج - تاريخ النسخ .

٥٣٢٠  
م ٢

Copyright © King Saud University







بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيق الله عليه توكلت والله اعين  
قال الشيخ الامام علامة زمانه وزير اوقاف  
سعد الملة الملة والدين فمعهود البقا زانا

**الحمد لله** الذي بصرنا بنور الهداية والتوفيق وبسر لنا سلوك مناهج التصور والتفكير  
والصلاة على نبيه محمد الصادق الى سواء الخريق وعلى اله واعلم ان من يعيظ ان التفكير  
**وبصر** بفرسانه في فضاء من خلائق ورفعة من خلقه انوارا ان الشرح لرسالة الشمسية  
واحقوقه الغواير المنطقية وافضل جملة لها الالبسة والبرهانها المنجية واجبت  
الى ملتقى مع فلة البضاعة وشرحت على وفي مقرر جمع مع فصول الباع في الصناعة  
والله سبحانه وتعالى التوفيق والهداية والتوكل على الله تعالى عليه باجادة نفس الناطقة المتكلمة  
الوكيل **قال الحمد لله** الذي انعم الله تعالى عليه باجادة نفس الناطقة المتكلمة  
بالعلم والعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر من انوارها وبقدر انوارها وكان شكر الله  
واجبا على رسالته بحمد الله سبحانه وتعالى ومن ذلك والاب التوفيق للحملة والافعال  
عليه ايضا مما يقتضيه شكر اوصالي جزا فلا يعي بحقه قوة العادة والابداع ابداع غيب  
مسبو ومقادير ولا زمان وكذا الانشاء وهو مقابل للتكوين لكونه مسبوقا بالادة والاداء  
لكونه مسبوقا بالزمن ونظما الوجود هي سلسلة الممكنات التي اولها جود عقلي  
ايماعني وهو العقل الاول وهناك الوجود به غاية الشرف والكمال سبب منها اخذ  
في النفاذ الى ان يطلع غايته اعني هيولى العناصر ثم يعود منتفعا اخذ به الكمال الى ان يطلع  
غايته اعني الجود العقلي اللاحق الذي هو النفس الناطقة المتكلمة بصور الكائنات  
بالعقل كالعقل الاول فكما به الحكم تعودون والكلو الابداع على ايجاد نفاذ الوجود نظر الى  
ان المجموع المشتمل على المادة والزمن والجسمات يتبع ان يكون مسبوقا بادة اولى  
واراد بالاختراع مطلق الابداع ليشتمل الامر المادية وغيره والوجود صفة هي مبداء ايجاد  
ما ينبت في العوض فلهو وجه الشك بالمركا يليق به لوهو به شيئا يستحق وجوده حاشا  
في جوده او ايجاد الموجودات امر اسبق ليعود بقدره الى الوحي تعالى وتقدس فيكون  
محض الجود وانواع الجواهر العقلية هي العقول العشرة المختلفة بالانواع المنفصلة بالاشخاص  
وايجاد مثل هذه الموجودات الالهة بالفضل البرية عن القوة والنفاذ من كمال القدرة والاداء

اصل  
العلم ابتداء نفاذ الوجود واختراع  
ما هيئات الاشياء مفتضى الجود  
اشياء بغيره انواع الجواهر العقلية  
واما من رحمة محركات الاجزاء العقلية  
والصلاة والسلا على اوقات انفس  
الفرسية المنزهة عن الكادورات  
الانسية خصوصا على محراب صاحب  
الايات المعجزات وعلى اله  
التابعين للحج والبيئات ائمة

العقلية هي الاجسام التي يجرى عنها من الابلات والكواكب وحركاتها جوارح  
بذواتها متعلقة بالابلات فتكون مبادى كائناتها وبذلك النفاذ من الناطقة العقلية  
وتلك كانت هي سبب الحركة الابلات التي هي سبب الحركات الحوادث في عالم الكون والفساد  
ليتم امر الانساج معاشه ويستعير به كترتيب عاده وبعده كل صرب كاله الذي  
به كانت افاضتها من محض الرحمة اعني ارادة الخير والنفع الغير تخصيص العقول والنفوس  
السموية بالزكر للشرف والتفكير ثم لما كانت استعانة المحال بالواحدة واستعانة المحال  
منية على مناسبة ما يبر الميعض والاستيعاض وملاءمة ما يبر الميعض والمستعير وكان  
الميعض غايته التفرس والمستعير غايته التعلق وجب التوصل الى ذلك بتوسيع  
خا جصية ليستعير من جهة تجرد عن الواجب ويعي من جهة تعلقه على الكمال بلا حرج  
ارادوا امر الله بالصلاة على النبي اعني الامانة والثناء عليه وكذا اله واعلم ان  
بالنسبة اليه والنفس الفدسية هي التي لها ملكة يستحقها جميع ما يكر للنوع  
توجه او فر يامن ك على وجهه فينفي وهذا نهاية الجرس في ذلك بحسب اتصالات الجوارح  
العقلية وتنش صاعا الكدورات البشرية مثل الميل الى اللذات والشهوات الحسية  
والتمسك بالابحيل والذليل للذة نية والمعجزات امور غريبة خافية للعادة والاعية  
الى الخير والسعادة مفرقة عن النبوة والايات التي رزق  
ورتبته **اقول** ابواب المنطوق على الاستغناء عن الجصور تسعة الاول الكليات  
الثاني التبعيات الثالث القضايا الرابع القياس والواحدة الخامسة القياس والواحدة  
تحت اجزاء العلوي السادس سر الجدل السابع الخطابة الثامن المضاجعة التاسع الشعر  
وجعل بعض تحت الالفاظ بالاداء اخر طارت عشية والمتاخر من اخلوا بالصناعات  
الخمس مع كلهم قدرها وكولوا به العكس والتلاني والافترانات مع فلة جده واهل  
وصدروا الابواب ببيل ما هيبة المنطوق والحاجة اليه وموضوعه كما ينبغي وما يند  
رتب كتابه على مقدمة بيل الامور الثلاثة وثلاث مقالات اولها بحث الالفاظ  
والكليات والتبعيات وثانيها بحث القضايا واهكامها وثالثها القياس والواحدة  
وخاتمة الاشارة الى الصناعات الخمس وما يليق بها ووجه ضبطه ان المحذور فيه  
ان كان خارجا عن ابواب المنطوق ومفادها هي المقدمة والافان كان البحث عن المبررات  
فهو المفاد الاول والافان كان عن المركبات الغير المفصولة بالذات وهي المفاد



الثانية والاولى ان كان المركبات المفصولة باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة والاربعية  
 الخاتمة وما قبلها البحث عن المركبات المفصولة ان كان باعتبار الصورة فهي المقالة  
 الثالثة وان كان باعتبار المادة فهي المقالة مشتمل على الخاتمة مفصولة على مواد الاقيسة  
 وليس كذلك بل شتمل على اجزاء العلوي ايضا شتمل ترتيب المصنف ليس كما ينبغي لانه جعل  
 تحت الاربعة في مفاتيح المودات مع شموله المود والمركب وجعل المفصولة بالذات وغيره  
 من المركب مفاتيح ومن المود مفاتيح والحرارة **فقال** اما المفصولة **اقول**  
 مفصولة الكتاب ما يندرج منه قبل المشرق في المقالة لا ارتباطا به وهي هاهنا الامور  
 الثلاثة الاول بيل الحاجة الى المنطق اعني مقابلة غايته ومنه قوله الثاني بيل ما هيته  
 اعني تفسيره بيل اربع جميع مفصولة على وجهه بيل عايدة الثالث بيل موضوعه اعني  
 تعيين ما به يتبين هذا العلم في نفسه عن العلوي الاخر حتى يحصل له اسم واخر على الاخر اذ قال  
 قائل العلوي في دواتها ليس بالاجنب قائل الموضوعات حتى لو لم يكن للامر موضوع  
 مخيل لموضوع ذلك بالذات او بالاعتبار لم يكونا علمين ولم يجمع بينهما بوجهين مختلفين  
 لان العلم عبارة عن جميع ما يبحث فيه عن الاعراض الالائية للموضوع باعتبار واحدة ووجه  
 ارتباط المفصولة بالامور الثلاثة ان كل علم في نفسه كثرة تضيقها جهة واحدة باعتبارها  
 تعدد علم واحد ووجه الوحدة التي له في نفسه وبالنظر الى انه هو اشتمل على جميع كثرته  
 فيكونها باحثة عن الاعراض الالائية للموضوع وقد يتبعها جهات اخرى من الوحدة  
 كالغاية لو كونه، الالائية، واخرى نحو ذلك وتعييه بالجهة الاولى يكون حدة او بعينها  
 رسما ومن حق كل كالب كثرة تضيقها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة حتى يامن  
 جوات شتمل ما يعنيه او صرف القيمة الى ما لا يعنيه وان يعرف غايته ومنه قوله بيل حدة  
 حدة او نشاها ولا يكون نظره عينا او ضالا لا ذكر صاحب ايضا مخيم في كتابه انه يذكر  
 في العلم غايته ليلما يكون المنظر عينا ومنه قوله يتشكك الناظر على الالائية فيه يجعل المفصولة  
 بخير احدها بيل جهة الوحدة الالائية والاخر للقرينة وقد مد لكونه او مخ والسبق الى  
 انه هو ذكر فيه بيل الحاجة لكونه مما ينساق الى بيل الماهية وانه افع منه البيل بورتبه  
 على المفصولة الاصل صوب بيل الماهية بتفديمه في الذكر حيث قال الماوية الماهية المنطوق  
 وبيل الحاجة اليه هو هو التحقيق وجهه تعدد الكتب بتعريف العلم وغايته وموضوعه  
 واما ما يندرج اليه الفشار حو من الامور المفصولة ما يتوقف عليه المشرق في العلم ووجهه

التوقف

التوقف اما على تصور العلم برسمه فيكون الطالب على حقيقة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل  
 اجمالا احتي الى كل مشكلة تزد عليه يعلم انها من يك العلم واما على بيل الحاجة فليلا  
 يكون طلبه عينا واما على بيل الموضوع فليتميز العلم بالكلية عنه ويكون على وجهه  
 طلبه بعينه نظرا الى الموضوع من توقف المشرق على الشيء لانه لا يمكن المشرق بدونها  
 ان شيئاً ما ذكر لا يد على التوقف بهذا المعنى الا ترى ان كثير من الطالبين يحصل كثير من العلوم  
 الالائية كالنحو وغيره مع انه هو ليس هو ما او غاياتها وان كان الطالب على حقيقة مما  
 ليس له معنى محض يقتضيه الاقتضار على ما قد ذكره وعلى هذا لا يجمع تفسير المفصولة بما  
 يتوقف عليه المشرق ببعيرة ولا يتبين العلم عند الطالب ان يتوقف على بيل الموضوع بل  
 قد يحصل بجهات اخرى مع قائل العلوي في انفسها ان يكون تمام الموضوعات والاعراض  
 تمام **فقال** العلم اما تصور **اقول** صدر البحث بتفسيح العلم الى التفرع  
 لان بيل الحاجة الى المنطق على وجهه يشتمل بانفسه الى الموضوع الى التصور والمطل الى التفسير  
 مبني عليه واللايك في مجرد بيل الحاجة تفسير العلم الى الضروري والنظري ومفسر  
 الحكماء العلم بمحول صورة الشيء في العقل صورة الشيء ما يوزن منه عند المشاهدة  
 والعقل هو مجرد عن المادة في ذاته مفارقتها لها في حله وهي النفس الناطقة التي  
 يشير اليها لحد بقوله انا وهذا تفسير للعلم الالائي التفسير للضرورة والاكساب  
 وما قبله العلم صفة العالم والمحول صفة الصورة فلا يكون هو هو ليس بشئ الا الحكم  
 هو محمول الصورة في العقل لا مجرد المحمول والعلم كما ينصف بالعلم يتصف بمحول الصورة  
 بعقله فالعلم اما تصور فقط اي اذ راى مجرد ما يعتبر منه حكم او غير ذلك كتصور الانسان  
 مثلا واما تصور منه حكم كما راى الانسان مع الحكم عليه بانه كاتب او ليس بقاتب  
 والحكم اسناد امر الى اخر في ضم اليه اما ايجابا وهو ارتفاع النسبة الحقيقية والالائية  
 او الانفصالية واما سلبا وهو انتزاعها فخرج بغير الايجاب والسلب ما ليس بحكم  
 كالنسبة التقييدية وبيل مجموع التصور والحكم تقديري وهو اصطلاح الالائي الثاني  
 فسمى العلم هو التصور المقتضى بالحكم لا التصديق الخالص والمجموع المركب من التصور  
 والحكم وحينئذ سقط اعتزاله احد ههنا الحكم ليس بعلم لانه فعل من افعال  
 النفس اعني الارتفاع والانتزاع والعلم كيفية فلا يصح جعل التصديق المركب من  
 العلم وما ليس بعلم فسمى العلم على ان المحول الحكم ليس بعلم بل هو اذ علم

تفسير العلم  
والعقل



وقبول الوفوق النسبة او لا وفوقها وادراك ذلك بدلالة اتصافه بالية الله والاكسنة  
وهو المسمى بالتعريف عند الحكماء ومثلها بالبارسية كروية ناصح بذلك ابو علي  
وثانيهما ان مورد الفلسفة ان كان العلم الواحد لا يصح جعل التصديق على راي الامام فسمي  
منه لكونه عبارة عن ثلاثة ادراكات وجعل ان كان الحكم بطلاوع عن لجة ادراكات  
ان كان الحكم ادراكا وان كان اعم من العلم الواحد لا ان يكون المركب من القضية التامة  
وتصوره اخر كما اذا حصل العقل ان زيدا كانت صورة البرهان جاعرا لفلسفة فانه  
ليس بتصور وهو ظاهر ولا يتصدق بغيره من التصور والتصدق في اللسان بل يتصور  
كونه تصريفا **قوله** صفة هذا المصنف على ما صرح به في غير هذا الكتاب ان التصور  
بفك هو الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار شيء اخر معه من حكم او غير حكم وهو  
يراد بالتصور والعلم والاشياء في تفسير العلم الى الادراك من حيث هو الادراك مع الحكم  
على سبيل منع الخلو وعلى هذا يكون الضمير في قوله وهو حصول صورة الشيء عابدا الى التصور  
بفك ويصح كون هذه التصورات انما هو مقابل للتصديق معتبرا فيه كالمساكن في تفسير الشيء  
الى نفسه والى غيره والنزديك بين العلم والخاص مما يستفهمه المجموع عدل بعض المحققين  
عن هذا التوجيه وقال المراد بالتصور بفك تصور الحكم معه وضمير هو يعود الى مطلق  
التصور لا الى التصور بفك لان التعريف صادر على التصور مع الحكم فلا يكون مانعا مما قالوا  
عدل المصنف عما هو المشهور انما تفسير العلم الى التصور والتصديق اي تفسيره الى التصور  
الساذج والتصدق بغيره لورود الاعتراض على التفسير المشهور من وجوب الاول في التصديق  
ان كان عبارة عن التصور مع الحكم وقد جعل فسيما للتصور المراد في العلم لم يصح جعله من  
افساح العلم وهذا لا يرد على المصنف لانه جعل التصديق في تفسيره للتصور الساذج وفي تفسيره  
من التصور المطلق الثاني انه اراد بالتصور مطلق الحضور الذهني وهو بعينه العلم  
مبيلز انفسا الشيء الى نفسه والى غيره وان اراد به المفيد بعد الحكم امتنع اعتبار به في التقري  
ضرورة امتناع اعتبار الحكم وعدمه في شيء متحقق وجوابه ان التصور بطلو على مطلق  
التصور المراد في العلم وهو المحتق في التصديق وعلى التصور الساذج المفيد بعد الحكم وهو  
انما يفسم العلم اليه والى التصديق ولا جساد فيه والحاصل ان الحضور الذهني مطلقا وهو  
معنى العلم والتصور اما ان يعتن بشرك الحكم وهو التصديق او بشرك عدمه وهو التصور  
الساذج المقابل للتصديق او لا بشرك شيء وهو مطلقا التصور المحتق في التصديق شيئا

الاشطر

او شطر **قوله** فاسهل ان يقول في هذا الكلام نظر وجوه الاول انه انما يلزم كون تعريف  
التصور بفك بمحصل صورة الشيء في العقل غير مانع اذ لم يكن التصور مع الحكم من ايراد  
التصور بفك بالمعنى الذي قصد المصنف وهو التجرد من اعتبار الحكم وعدمه على ما مر وهو  
معتق بل معنى هذا التفسير ان العلم لا يخلو عن الادراك من حيث هو ادراك الوعد مع  
الحكم **الثاني** ان القول بان المصنف فطمح العلم الى التصور الساذج والتصديق وما يفتش  
فيه كما بينا على انه يلزم على ما ذكر من التفسير ان يكون التصور المفيد بالحكم مثل مجرد تصور  
الحكم عليه اوبه في القضية خارجا عن الفلسفة ضرورة انه ليس بتصديق كما تصور احكم  
معه وان يكون المجموع الذي اعتبرناه مركبا من تصور الحكم عليه والحكم مع فتح النظر  
عن تصور الحكم به تصديقا ضرورة انه تصور معه **الثالث** اننا لانسلم ان التصديق هو  
كل هو التصور مع الحكم كل فسمما من التصور وانما يلزم لو كان هو التصور المفيد بالحكم كما  
فهمه البعض انما اذا كان عبارة عن المجموع فلا لا يرى ان الواحد المفيد بكونه مع الواحد  
فسم من الواحد بخلاف مجموع الواحد **الرابع** اننا لانسلم ان التصور في التفسير  
الشهر مراد في العلم حتى لا يصح جعل التصديق بمعنى الحكم من افساح العلم بل هو اخص  
منه لكونه عبارة عن ادراك ما عدى وفوق النسبة التامة او لا وفوقها والتصديق  
عبارة عن ادراك ان النسبة وافقة او ليست بوافقة ولو سلم الترادف فلا جساد  
ايضا غير المصنف لانه يجوز في التفسير على سبيل منع الخلو ان يكون احد الامرين  
فسمما مراد في الاخر **الخامس** ان قوله المراد بالتصور اما مطلق الحضور الذهني  
او المغير بعد الحكم ليس عاصرا لجواز ان يراد به الحضور الذهني لغير وفوق النسبة  
او لا وفوقها وحينئذ لا يرد ما ذكره **السادس** ان جوابه عن الاعتراض الثاني ان كان  
من جهة المصنف فهو بعينه جوابا من جهة الجمهور فانه اذا ثبت اطلاق التصور  
على المعنيين فعنده ايضا التفاضل للتصديق وهو الساذج والمحتق فيه هو المطلق  
وان كان من جهة الجمهور في ذلك الاعتراض يخرج الجواب عن الاعتراض الاول ايضا بان يكون  
التصور الذي هو نفس العلم غير انما هو تفسير التصديق وحينئذ لا يصح جعل ورود  
الاعتراض سببا للعدو وانما التفسير المشهور **السابع** ان قوله الحضور الذهني  
لذا يعتن بشرك الحكم فهو التصديق كما ان التصديق هو الادراك المفيد بالحكم  
كما فهمه البعض من المجموع المركب او تفسير الحكم كما صرح به في اخر الامام **الثامن**



الشا من أن به الحاصل الذي ذكره تفسيما للشئ إلى نفسه والغيره من أن التصور مطلقا  
 هو بعينه التصور بالاشرف للشئ، فالشاع أنه جعل فيه فصح الشئ، فسيما له ضرورة  
 أن كلام التصور بشرك شئ، وبشرك شئ، فصح من التصور بالاشرف شئ، وقد جعله  
 فسيما له فإن اجاب بالاشرف والمراد واحد، واعتقدها أوبا **فصل** في تفسيما باعتبار  
 المعلق وهو لا يباين في داخل اجراء الافضل، فهو بعينه جوابا للمعمول سبوا العاش  
 أن المصنف وغيره لما قسموا العلم إلى التصور والتفكير وبينوا أنه فيحتاج فيهما  
 إلى موصل زعموا أن الموصل إلى التصور واجب التفكير به، الذي لتوقف التفكير على التصور  
 أي تصور المحسوس عليه وبه والنسبة الحكيمية فحاصل أن التصور للمحسوس في التفكير هو  
 بعينه المقابل له واللازم نفس التصور الكلي، معنى بالقبول تخاريفهما مما لا يبيح أصلا وهما  
**فصل** في ليس الكل **فصل** في ليس الكل في غير ما يحتاج إلى كسب وفكر  
 والية بهي ما لا يحتاج إليه سوا احتياج إلى شئ، وآخر من جهة سر أو تجربة أو غير ذلك  
 أولم ينتج ويرادف الضروري وقد بينا أنه ما لا يحتاج به وجه العقل إلى شئ أصلا  
 فيكون آخر من الضروري وتفسير التفكير والضروري في ذلك جميع عنه من جعل التفكير  
 نفس الحكم عنه إدراك وفروع النسبة أو لا وفروعها وكذا لغة الأمل من أنها ليس  
 بكونه عبارة عن المجموع حتى أن كان الحكم به بهيا واحدة الطرير كسبيد كذا التفكير  
 نظريا ويصح اكتساب التفكير من القول الشارح ولما كان هذا محال بالتحقق  
 والتحقيق من التأخر والتفكير الضروري ما كان تصور كسبيد وان كان بالكسب  
 كما قبل في جزع الذهني بالنسبة والتفكير بخلافه فورد عليه الضروريات الغير  
 الأولية عنه التي تتوقف على جهة سر أو تجربة أو غير ذلك جملة الوهم من جهة إلى  
 أن التفكير الضروري ما لا يتوقف حكمه بعد تصور الطرير على فكر والتفكير  
 بخلافه فنقول ليس كل واحد من اجراء التصور اعني من أن يكون بالكنه أو وجهه ما  
 ولا كل واحد من اجراء التفكير به بهيا أي ضروري بل ولا نظريا أي كسبيد اما الأول  
 بل لأنه لو كان كل واحد من التصورات والتفكيريات به بهيا لما كان شئ من الاشياء  
 مجهولا لنا بمعنى أنها لم تنتج في تحصيل شئ من التصورات والتفكيريات إلى فكر وفكر  
 كذا ذكره المصنف في شرح الكشف وبيننا ما يرد عليه الاعتراض بأن البدها لا تباين  
 المجهولية وما توجب الحصول يجوز أن يتوقف البدها بلقي على توجيه العقل والاهتمام

أو المحسوس

أو المحسوس أو نحو ذلك وأما الثاني بل لأنه لو كان كل واحد من اجراء التصور والتفكير  
 نظريا لم ينتج في تحصيل كل تصور أو تفكير إلى وجهه توقف شئ على ما يتوقف  
 على ذلك الشئ، أو التسلسل بعينه في ثبوت أمور انتمائية لها وذلك لا تحصيل كل  
 علم حينئذ يكون بعلم سابق والتفكير به بهي يكون تحصيله بعلم آخر نظري  
 وهو جزأ جان عاد سلسلة الاكتساب إلى شئ من الأمور السابقة له في الدور  
 وهو بالحل ضرورة الاستحالة تفكير الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله  
 واردة هتف إلى نهاية لن التسلسل وهو بالحل أنه يوجب أن لا تفكر على  
 تحصيل شئ من العلوم في الأزمنة المتناهية ضرورة أن اكتساب كل علم يقتضي  
 استحضار ما منه الاكتساب ويتتبع توجه العقل في زمان متناه إلى أمور مرتبة  
 غير متناهية ضرورة أن كل توجه يقتضي زمانا وحالنا أنا نكتسب في زماننا  
 تصورات وتصديقات فلا يكون هذا ليل مبيتا على جهة وث النفس وفيه  
 يقال لو كان الكل كسبيد لما حصل لنا علم هو أول العلوم والتالي باطل لأن النفس  
 في مبداء البقرة خالية عن العلوم ثم تحصلها والاولى أن يقال ليس الكل بهيا  
 ضرورة الاحتمال في البعض إلى التفكير فتصور العقل والتفكير والتفكير في  
 العالم والتفكير ضرورة الاستغناء عن التفكير في البعض فتصور الحرارة والبرودة  
 والتفكير في بالانقي والاثبات لا يتجمل ولا يتفكر ولا يكاد لا يلزم مع أنه  
 أقصى من المدلول لتشتمل على عوى الضرورة في البعض على تفكير في نظرية الكل وتوقف  
 على أن التفكير لا يكتسب من التصور والاحتمال أن يكون كل التصديقات كسبية  
 وينتهي إلى تصور به بهي ويكون أول العلوم تصور والتصديقات باسمها  
 كسبية **فصل** في البعض **فصل** في البعض **فصل** في البعض **فصل** في البعض  
 ولم يكن كل تصور به بهيا ولا نظريا ولم يكن به البدها بلقي والتفكير واسطة  
 ثبت أن بعض التصورات به بهي وبعضها نظري وبعضها جانب التصور  
 يعبر أن البعض من كل منهما به بهي والبعض نظري وأما ما قيل ما لا يكون  
 جميع التصورات والتفكيريات به بهيا أو يكون جميعها نظريا أو يكون  
 بعضها به بهيا وبعضها نظريا ولما بطل الفسما الأولان نعين الثالث  
 وهو أن يكون البعض من كل منهما به بهيا والبعض نظريا بعينه تسامح لأن





الثالث اذا كان عبارة عما ذكر لم ينحصر الافهام في الثلاثة امكان صور اخرى مثل ان يكون  
 جميع التصورات او بعضها نظريا مع هذه الامة جميع التصريفات وبالاعتكاف  
 وان اريد بالتالي ان يكون البعض منها من كل من ههنا وبههنا والبعض نظريا  
 لم يتم المطلوب والكلام انه قد تفسر احدهما اما ان يكون جميع التصورات  
 بهيئة او يكون جميعها نظرية او يكون بعضها بهيئة والبعض نظريا والاخر  
 هكذا في التصديق ثم النظرى يحصل بالعكر من البرهاني او من نظري واخر وينتهي الى  
 البديهي **والعكر** ترتيب امور معلومة للتداعي المجهول والى ترتيب حصل  
 تبيين فاعلم ان حيث يطلو عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتفهم  
 والتأخر ايه يكون بحيث يبع ان يقال هذا متقدم على ذاك فخذ ان متناهي عنه واحترز  
 عن مثل ترتيب الذوات فانه ليس بترتيب وعلمك من زعم ان المراد ان التقدم والتأخر  
 فيما بين الاشياء يكون مناسبا لانتشار من عند القوى والحق وضع كل شيء به مرتبة  
 واراد بالامور ما فوق الواحد وبالعلوم ما حاطة حور من غير العقل فتم الخواص  
 وبانتدائي المجهول وصول العقل الى معنى تصوري او متقدم يفي ويشترك في الامور  
 المتقدمة اذ لا ترتيب في الواحد والفرق بالبدء انما يكون بمشتق ومبني معني  
 التركيب او هو مع الترتيب مركب وبقيته نظرا واشترك في المتادى والحصول لا متناهي  
 المتادى في اليسر على طر في المطلوب عن الحصول لا متناهي حصول الحاصل **فد**  
 اشتغل فيما بين علم ان هذا الترتيب مشتق على العلل الاربع وينسب الى الترتيب  
 يدل بالمطابقة على الصورة وهي الهيئة الاجتماعية وبالالتزام على العاقل اعني المرتب  
 وهي القوة العاقلة والامور المعلومة مادة والتادى الى المجهول غاية وفيه نظير  
 لان الترتيب معصومه المطابقة ما سبوق هو غير الهيئة الاجتماعية والامور  
 المعلومة ليست دالة في العكر اعني الترتيب المخصوص فكيف يكون مادة له ومادة  
 الشيء جزا يكون الشيء معه بالقوة وان صورة الشيء جزا مباين له فكيف يصح  
 حيا على علمه وتفرقه بها والتفريق في هذا المقام ان ما يتوقف عليه الشيء ان كان  
 د اخلابا في ذلك الشيء فاما ان يجب الشيء معه بالقوة وهي العلة المادية كما ينسب  
 للسبب او بالعلل وهي الصورة كالهئية السريانية وان كان خارجا عنه فان كان  
 مامنه الشيء وبهذه القابلية كالتجار وان كان ما لاجله الشيء وبهذه القابلية كالمجلوس



على السبيل

على السبيل هذا هو المشهور وقد يقال المادة لا يخل فيه شيء كالموضوع للعرض  
 والصورة لهية وممكن يكون بغيره اني بالذات او بالتركيب كالموضوع لنظر  
 عليه الشيخ في الشفاء اذ اعرفت هذا فنفسه الى جعلنا الفكر عبارة عن مجموع العلل  
 المرتبة كما صرح به الامام في المختصر يكون الامر بالعلوم مادة والترتيب المخصوص  
 بها ضرورة على التفسير المشهور وان جعلنا عبارة عن ترتيب المتعلق بالامور  
 المعلومة على ان الترتيب مصدر من المسمى للمفعول الحق كترتيبه بالامور مادة باعتبار  
 انفسها واخر بالتركيب قابل للهيئة المخصوصة والترتيب في الالاتر على الترتيب انما  
 هو صورة باعتبار انفسها هيئة حاصلة في الامور المعلومة شمع ذلك الترتيب  
 ليس بصواب اذ في الوقوع المتناقضة مقتضيات الافكار ولو كانت باسرها صوابا  
 من حقيقة التفسير وصدقها معا ضرورة صدق اللان عند صدق الملان فبان  
 فيلزم لا يجوز ان تكون المتناقضة من جهة الخطا في المادة فلنا المواد المتناقضة  
 بل هو يقع في الترتيب فكلما اصلا كانت المواد المتناقضة ايضا صوابا وهكذا الى المطالب  
 فلم يقع خطا ولا متناقضة واذا لم يكن العكر صوابا اذ لم تست الحاجة الى فان  
 يعيد مع جهة كروا لاكتساب النظريات من الضروريات والامانة بالصحيح والعبارة  
 من العكر الواقع في كروا لاكتساب والمراد الطريق التي بحسب المواد على ما  
 اصلحو اعلم من استعمال المعرفة في الجزريات واكتساب النظريات من الضروري  
 اعم من ان يكون بوساطة لاكتساب النظريات من نظري وهو من لا في واخر الى ان ينتهي  
 الى الضروري او لا بوساطة لاكتساب النظريات من الضروري نفسه وانما قال فان  
 مع ان المنكح فواني من مقدمة اشارة الى ان الترتيب له من حيث انه جنس من الفوائيد  
 وعلم من العلل وله صورة وجهة اية وذلك الفاخ هو المنكح سمي بذلك لان الترتيب  
 يطلو على ادراك الكليات وعلى معرفة ان هذه هي القوة العاقلة وعلى مكنهرة ان  
 هو التلطف والتكلم وهذا الفاخ يعطى اصابة في الاول وكما الثاني واقتدارا على  
 الثالث **فان** فيلزم اصابة الفكر د ايه لا يوجب الاحتياج الى مثل هذا الفاخون  
 اعني الذي يعيد مع جهة كروا لاكتساب وتبين الصحيح من العبارة لجواز ان تكون  
 كروا لاكتساب وشرايطها وتبين عيها من باسرها معلومة بالضرورة فلنا  
 لما علم بالضرورة ان ليس هذا معلوما بالضرورة كحوت هذه المفهومة واكتفي



بما يشي اليها من قوله بغير وجه فخر ولا اكتساب والا حكمة بالحجج والباسر منها  
**فقال** ورسموه **اقول** ما مر كان في بعض المنطوق بالنظر  
 الى نفسه ومن حيث انه علم من العلوي وهذا في نفسه بالقياس الى غيره من العلوي  
 وفيه تنبيه على انه علم به نفسه ووالله اعلم به والا لكانت هي الواسطة بين الباع  
 ومنفعته به وصول اثره اليه كالمشتار للمباركة وصول اثره الى الخسب وفير بغير المنفع  
 بالقرب يخرج من التثنية العلة المتوسطة ما نها واسطة بين المتكلم والعلوي  
 البجيرة ولعل في بيان اثر البجيرة لا يصل الى المنفع فلا يكون فيه واسطة واجيب  
 بالمنع انه لا معنى للباع الا الموشور والمنفع لا الموشور فان كان في باعها واسطة والا  
 فبواسطة والقانون اسم للمسطرة نقل الوجه ككل من ينجس على جزءياته عن تعريف  
 احكامها منه كقولنا ان السالبة الكلية تنعكس كنهها اذ ان ينطبق على الاشياء  
 من الانسان بغير سر وغيره بان يقال هذه سالبة كلية وكل سالبة كلية تنعكس كنهها  
 اذ لا انها تنعكس الى الاشياء من البسائر انفسا والمنطوق واللة للفرقة العاقلة به وصول  
 اثرها الى الطالب النظرية وهو الاكتساب وقانونية لان فواعرها احكاما كلية  
 واحترز بالقانونية عن اللات الجزئية لارباب الصلاح وبفوله عن الخطاب البع  
 عما يعصم عن الخطأ في غير الفكر كما العلوي التي بينه العاصمة عن الخطأ البع وفوله  
 مراعاة لها اشارة الى ان المنطوق نفسه ليس بمعام ان كثيرا ما يقع الخطأ بواسطة  
 عن الرعاية وهكذا في رسم لكونه في باع الخارج لان غاية الشئ وكونه واللة  
 للشئ خارجا عن ذاته وذكر الشارح هنا ما به جلية رايته في كماله **فقال**  
 وليس كماله **اقول** هذا يمكن ان يكون جوابا على سؤال تفويده ان الفاعل  
 المحتاج اليه في اكتساب النظريات لا يصح ان يكون نظريا بل جلالا وروا التسلسل  
 واذا كان به يهيأ في حاجة الى قه ونيه وتعلمه وان يكون جوابا على معارضة  
 تفريدها ان يقال لو اقتضى اكتساب النظريات الى المنطوق في الحال ان المنطوق  
 ليس به يهيأ والا لاستغنى عن تعلمه والتالي بالحل ضرورة اقتضا الفوائد المتكررة  
 الى التحمل فتعير ان يكون نظريا والتفدي ان اكتساب النظري محتاج الى المنطوق  
 محتاج المنطوق الى قانونه واخر وينقل الكلام اليه حتى يلزم انه وراو التسلسل  
 وللمتزايد في ما يقال من ان المدح كونه من حق المعارضة لا يصلح للمعارضة لانه على

نقه

تفدي قمامه انما يدل على الاستغناء عن تعلم المنطوق بالدليل لما دل على الاحتياج  
 الى نفس المنطوق لا الى تعلمه ومن ثم لم المعارضة ان تكون مانعة ونافية لما  
 اثبتته الدليل وتفسير الجواب ان المنطوق ليس بجميع اجزائه به يهيأ حتى  
 يلزم الاستغناء عن تعلمه ولا نظري باحتي يلزم انه وراو التسلسل بل بعض  
 اجزائه به يهيأ كما الشكل الاول مثلا وبعضها نظري كما في الاشكال والبعض  
 النظري يستغناء عن البعض الضروري بطريق ضروري من غير احتياج الى  
 قانونه واخي لا يقال البعض الضروري مع الطريق الضروري اذ ان كانا يهيأ  
 به اكتساب البعض النظري كان كما يهيأ به اكتساب سائر النظريات بعد العوا  
 وح يلزم الاستغناء عن المنطوق انه هو جميع حركو الاكتساب لانه انقول  
 ان اريد بكونه كما يهيأ به سائر النظريات انها اكتساب مجردة فهو ليس بلان يجوز  
 ان يكون بعضها واردا على غير الطريق الضروري وان اريد بذلك ان ما كان واردا على  
 البعض الضروري فيكتسب به وما كان واردا على البعض النظري فيا البعض الضروري فيكتسب  
 البعض النظري شئ فيكتسب به المطلوب النظري وهذا غير الاحتياج الى المنطوق يجب  
 ان تعلم ان ليس المراح بالاحتياج الى المنطوق ان اكتساب كل نظري محتاج اليه بل  
 المراد ان اكتساب الجميع بالنسبة الى من يحصل العلوي بالكل محتاج اليه في اكتساب  
 كل نظري محتاج الى شئ منه **فقال** البحث الثاني **اقول**  
 لما كان قايي العلوي في انفسها بحسب تمايز الموضوعات وكان الموضوع جهة  
 الوحدة الذاتية الصابغة للعلم على كثرته ناسب ان يهيأ العلم ببيان الموضوع  
 ليح والطالب العلم الذي هو عبارة عن الاجزاء الكثيرة بجهة واحدة الذاتية حتى  
 اذا قيل موضوع المنطوق التصورات والتصدقات من حيث توصل الى المطلوب فكانه قيل  
 هو علم يمتد به عن العوارض الذاتية للتصورات والتصدقات من حيثية الزخورة  
 ولما كان التصديق بان موضوع المنطوق في شئ هو موقوف على تصور الموضوع  
 عربي وهذا الولي من قولهم لما كان العلم بالخاص موقوف على العلم بالعام عربي وذلك  
 لانه يوهي ان ما ذكره في موضوع المنطوق في ليه وابادة لتصوره وليس كذلك  
 بل هو حكم كليوي بالههه ومفهوم موضوع المنطوق ليس الا ما يبحث به المنطوق  
 عن اعراضه الذاتية ولهذا اختلجوا به ان موضوع المنطوق هو التصورات والتصدقات



الى العقول الثانية مع اتقافهم بمفهومه على ان العلم بالخاص لا يتوقف على العلم  
 بالعام اذ كان العلم اذ اتينا به بالمصنف لما اراد تعريف موضوع المنطق مع العاين واما  
 موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية حتى يعلم ان موضوع المنطق  
 ما يبحث في المنطق عن اعراضه الذاتية والمراد بالاعراض هذه الحمول الخارج وبالعرض  
 الذاتى ما يلحق بالشئ ذاته كادراك الامور الغريبة للناس او امر يساويه كالتعجب  
 الاخر للناس بواسطته اذ رآه الامور الغريبة لو امر اعم اخل فيه كالتحرك الاخر  
 للناس بواسطته كونه حيوانا وسميت ذاتية لاستقلالها بالذات بمعنى ان منشأها  
 انذات بنفسها او بمنزلة الواسطة وبها وبغيرها وحينئذ يسمى اعراضا غريبة وهي ايضا  
 ثلاثة لانه افعال يكون بواسطتها امر اعم خارج كالحركة للناظر بواسطته الحيوان  
 او اخر كالتفكير للحيوان بواسطته الانسان او مبادئ كالحركة للناظر بواسطته الانسان  
**فان قيل** كيف يكون الوسط مابيننا وفرد جسدنا بما يغيب بقولنا لانه غير بقاء لانه كذا  
 والنار ليست كذلك اذ لا ينفال الماء حار لانه نازل لانه ملاصق ومجاور للنار والوسط ههنا  
 امر اعم **فلنا** هذا تبصير للوسطية التقديرية اعني ما يبيد العلم بثبوت الشئ  
 للشئ سواء كان ثبوته له اذ اتت كتمسكها والزوايا الثلاث للفا بمقتضى المثلث او امر  
 واخر والواسطة ههنا واسطة في الثبوت وهي ما يبيد لحوق الشئ بالشئ في الواقع  
 سواء كان العلم بالخوف اياه به يهيدا او كسيدا فالقضية الاولى اعني التي هي بلا واسطة  
 في التقدير تكون به يهينة ولا يكون من المطالب العلمية والقضية التي معمول بها  
 لوني اعني التي بلا واسطة في الثبوت كثيرا ما تكون نظرية معتقدها في الواسطة التصريفي  
 كقولنا كل مثلث جان زواياها متساوية لفا بمقتضى من المطالب العلمية واعلم  
 ان اللا حول هو كماله على الاعراض الذاتية للاهتة بلا واسطة فذلك يعلق  
 على مطلق الاعراض الذاتية فعلى الاول يكون قوله اذ اتت تبصير لما هو وقوله  
 او جزمه الى الاضطرار لما هو وهو على الثاني يكون عطفها على لانه ويكون الجميع  
 تبصير لما هو والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية جملتها على موضوع العلم او على  
 انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواعها كما ينبغي في الخاتمة ومصرح تحقيق  
 مباحث الموضوع فجليه بكتاب البرهان من منطق الشفاء **فان**  
 وموضوع المنطق **اقول** موضوع المنطق المعلومات التصورية

بما لا ينفك عن بقولنا ان سببا في تبصير  
 به الفهم الثالث من فساد الكلبي

والتعريف

والتعريفية من حيث انها توطئ الى مطلق تصور او تصديق او من حيث انها توطئ  
 في الايجال وهو معنى الايجال البعير والابته ويطلق ذلك في المقادير المراد ان يكون  
 مساوية اعراض ائمة للمعلومات التصورية والتعريفية وهي تفاصيل عملها  
 الايجال والتعريفية والافليس في المنطق مسألة في هذا الايجال والتعريفية فيه  
**فان قيل** ان اراد بالمعلومات التصورية والتعريفية مفهوما مطلقا فلا امور  
 النزخوة ليست اعراضا ذاتية لانه انما هي لاهية لا امر اعم وهو ظاهر وان اراد ما صرف  
 فهي عليه يلزم ان يكون جميع الحدود والحجج المستعملة في العلوم موضوع المنطق واما  
 انه لا يبحث عن احوالها **فلنا** المراد ما صدقت هي عليه لا من حيث انها  
 توصل الى تصور ما او تصديق ما الى تصور او تصديق بخصوص الحد ودوالج المستعملة  
 في العلوم اذ كل بخصوصها نهاية الايجال الى مطلق التصور والتعريفين فلا توصل اليه  
 من حيث انها حد وحجة اخلافا واجمالا وهي بهذه الحقيقة موضوع المنطق والبحث  
 عن احوالها وتبصير هذه المباحث مما لا يجمله المقام **فان** بل يسمى  
**اقول** الموصل للفريق الى التصور يسمى فواشارا لكونه مركبا يشرح الناهية  
 وينتهي الى التقديرية لا من تمسك به حج على الفهم اذ غلب وعند فساد  
 تواجد الوضع والخبج يجب تقدير الاول على الثاني في الوضع لتفقد التصور على التصديق  
 بالخبج لا معنى لتفقد بالخبج كون الشئ بحيث يحتاج اليه الاخر ولا يكون هو  
 علتة لآخر كما لو اخرجنا النسبة الى الاثني ايمان التصور ليس بعلة للتصديق واما  
 انه بحيث يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور  
 المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور الحكم اية النسبة الحكمية التي هي ثبوت الشئ  
 للشئ او عكسه او مناجاته اياه لانا تعلم بالضرورة انه لا يتحقق الحكم اياه اذ وقوع  
 النسبة بين الشيئين او لا وقوعهما من جهة امر ضروري لاهور الثلاثة في هذا  
 الحكم به الموضوعين تبينه على انهما كسير المعنيين تحقيقا لغير بينهما انما اذا  
 شككنا في ثبوت الحدوث للعالم فلا شك انما تصور العالم والحادث والنسبة بينهما  
 ضرورة ان لا نشك في انهما لاهور اذ افعلنا اليه حال حصل لنا على اخر هو اذ رآه  
 ان الحادث ثابت له وهو الحكم الذي جعله الحكماء تبصير التصديق بقوله لابد فيه  
 كماله ان التصديق هو المجموع وان التصورات له لاهية فيه ومجمل ان اراد بالخبج



بحصوله كما يقال انه يتحقق النسبة بين الطرفين ولا يلزم ذلك واما ما قيل انه لو  
اريد بالحكم في الموضوع الايقاع والانتزاع على انه لابد في التصديق من تصور الحكم الذي هو  
الايقاع والانتزاع لان الايقاع الاختياري انما يتصور عن النفس بعد الشعور بها يلزم  
ان يكون تصور الحكم ايضا اختلافا للتصديق وتزيد اجزائه على الاربعه التي هي الحكم  
وتصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية وقوله بانه انه او بامر صادر عليه اشارة الى  
انه لا يجب ان يتصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لانا نحكم على الجسم المعبر بانه  
شاعل للحيوان مع الجهل بانه انفسا او من سر وغيرهما وكذا الحكم على انما نحكم على زينة  
بانه انفسا مع اننا لانعرف من الانفس الا اننا نشي له الفكر والى هذا اشار بقوله والحكم  
كذلك وما يجب التثبت له ان التصديق لم يتوقف على التصور بكنه الحقيقة لا كما  
ليس التصور بامر وجهه كان يكفي في كل تصديق بل كل تصديق يتوقف على نوع تصور  
بفهمه ونحوه مثلا التصديق بان هذا الشيء ضاحك يتوقف على تصور انفسا  
وبانه ما شر على انه حيوان وبانه شاعل للحيوان على انه جسم وبانه فاهم بانه علم انه  
جوهري وعلى هذا القياس **قال واما المفالات افول**  
لما احتاجوا الى اعادة المعاني الى علاقتها بقى بالمفاهيمات والمفاهيمات وتوقف مؤلفاتها  
وضعت الالفاظ الخاصة من تفهيم الاصوات واللفظة الى افعالها واعمالها فيسمى هذا  
نوع العبارة وتسمى العبارة وضعت الاشكال الكتابية والى الالفاظ بصر للشيء وجوده  
في الاعيان ووجوده في الالفاظ ووجوده في العبارة ووجوده في الكتابة والاولا حقيقيا  
والاخرى انما هي ايمان والكتابة والى العبارة يختلف فيها الدال والمدلول جميعا  
بحسب اختلاف الاوضاع والعبارة كدالة وضعية على الصور الذهنية يختلف فيها  
بحسب الاوضاع الدال والمدلول وللصور الذهنية دالة ثابتة على ملء الاعيان يختلف  
فيها الدال والمدلول **ولما** اكثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستقر ذلك حتى كان  
البحر في حاجته بنفسه بالالفاظ فخلطوا بين الالفاظ من حيث انشادها على المعاني  
لامن حيث انشأ جواهرها او اعراض موجودة او معدومة الى غير ذلك من المعاني بل بامس  
المنظور وانما فاداه على اجواب المعاني وليس يتوقف على الالفاظ وهي كون الشيء بحيث  
يعلم منه شيء اخر والاول الدال والثاني المدلول فان كان الالفاظ دالة لشيء بعضي  
والاخر بعضي بعضي وكل منهما وضعية ان يتوقف العلم على الوضع والاصطلاح والاخر

وضعية

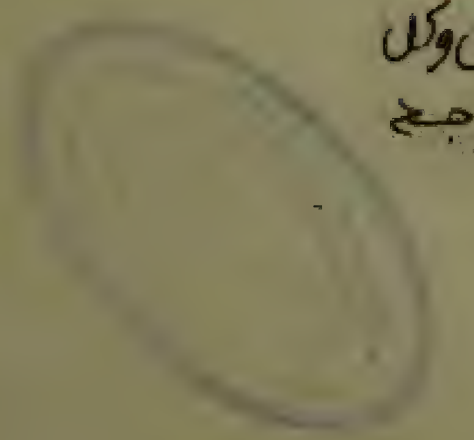
وضعية والوضع تعيين الشيء على شيء اخر من غير فينية والمقصود بالنظر  
ههنا الدالة اللفظية للوضعية وعرفوها بعلم المعنى من اللفظ بالنسبة الى هو  
علم بوضعية اية جهة ما يتوقف على العلم بالوضع وبه يخرج الدالة الطبيعية كدالة التاج  
على التاج والعقلية كدالة اللفظ على وجود اللفظ **واعلم** ان عليه بوجهين  
الاول ان الدالة صفة اللفظ والعلم ليس بصفة كذا فلا يكون معنى هو جوابه ان اللفظ  
يتصف بعلم المعنى منه الا انه لتركيبه لا يشترط منه اسم اللفظ كالمصداق حصول الصورة  
في العقل ولا يغفل الا شطآن مجرد جعل العلم بمعنى اللفظ على ما توضحه بعضه لان  
الانفصال صفة المعنى من اللفظ الثاني ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى  
ضرورة لانه نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة انما يكون بعد العلم بالتعيين  
فلو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور وجوابه ان الوقوف على العلم  
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ في الحال والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى  
سابقا وفي الجملة لا على فهمه من اللفظ في الحال انما تقرر هذا **فقول**  
دالة اللفظ على المعنى يتوسط وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى كدالة الانسان  
على الحيوان الناحي تسمى مخالفة لتوافق اللفظ والمعنى لكونه موضوعا بارادته  
كدالة اللفظ على المعنى يتوسط وضع اللفظ للشيء داخل مبدئ ذلك المعنى كدالة  
الانسان على الحيوان بواسطة وضعه لمدخل فيه الحيوان وهو الحيوان الناحي  
تسمى كدالة تضمن لكون المعنى المدلول به ضمن المعنى الموضوع له كدالة اللفظ  
على المعنى يتوسط وضعه للشيء خارج عنه ذلك المعنى المدلول به كدالة الانسان على  
قابل العلم الذي هو خارج عن الحيوان الناحي تسمى كدالة التراج لكون المعنى المدلول  
لازما للمعنى الموضوع له ولانما يقع للمخالفة هي الدالة على تمام الموضوع له  
والتمسك على جزئه والانتزاع على لازمه واشتراك ان يكون الدالة بتوسط الوضع  
لذا ذكره لبيان مقتضى تعريف كل من الدالات بالآخرين فيما اخرجنا اللفظ من حيث  
ببر الشيء ولازمه والمجموع المركب من اللان والحال وكلفك الشمس للبحر والاشطاع  
والمجموع المركب من ههنا اما المخالفة فانها تضيق بالتضمن في الحلال والشمس على  
المجموع واعتبار دالة على البحر بالتضمن فانه يصح ان يكون الدالة على تمام الموضوع  
له لآخر بواسطة انه تمام الموضوع له يتحقق الدالة عنه بوضع وضعه للبحر



وبالالتزام به الخلافه على التزم واعتبار الله على الشجاع بالالتزام مع انشاء دالة  
على تمام الموضوع له لا كما يتوهم ان تمام الموضوع له واما التضمن فالتناضيه  
بالمطابقة في الحلقا الشمس على الجرم مطابقة فانه يصدق عليها الدالة على جزء  
المعنى الموضوع لا على لا يتوهم وضعه للكل تحققة عنه عدم هذا الوضع وبالالتزام  
به الخلافه على الجرم واعتبار الله على الشجاع بالالتزام مع انشاء الله على الجرم المعنى  
لا على لا يتوهم الوضع له هو على الشجاع جزء له تحققة بدون ذلك لا يتوهم  
وضعه له هو لان له واما الالتزام فان تناضيه بالمطابقة في الحلقا ليعطى الشمس  
على الشجاع مطابقة مع انشاء دالة على لان المعنى الموضوع له لا على لا يتوهم  
وضعه للملزوم تحققة فانه وانه بالتضمن في الخلافه على ان كل المعنى المجموع  
المركب من الجرم والشجاع واعتبار الله على الشجاع بالتضمن مع انشاء دالة  
على لان المعنى الموضوع له لا انشاء ليست يتوهم وضعه له هو اقل منه  
وهذا تفريده يحل لا يوجد في كلام الفروع **قال** ويشترط **اقول**  
لما كان الالتزام دالة على الخارج وليس كذلك خارج يقع من اللفظ انشؤا لضعف  
الدلول بالالتزام في ان يكون الخارج بحيث يلزم من تصور المعنى الموضوع له تصوره  
بمعنى انه كلما حصل المعنى الموضوع له في الدال حصل ذلك المعنى الخارج فيه  
لان وجه المعنى من اللفظ اما بسبب ان اللفظ موضوع له او بسبب انه يلزم من  
فهم المعنى الموضوع له فهمه واما اللواز البقية التي تفهم من اللفظ  
فليس فهمها من مجرد اللفظ بل من حقونه الفرائس فلا يكون مدلولات اللفظ  
لانا نعني بالدالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عنه الخلافه بالنسبة الى  
العلم بالوضع بشرط توجهه اليه وتجرد عن الموانع والشواغل لا يشترط  
في الالتزام النزوع الخارجى اي كون المعنى الالتزامى بحيث متى حصل للمعنى  
في الخارج حصل هو في الخارج والى يوجه الالتزام بدون ذلك بالتالي بالكل لا البصر  
خارج عن المعنى وهو عدم البصر عما يشانه اعني الحق المضاف ضرورة ان  
المضاف اليه خارج عن المضاف والمعنى يعم عليه بالالتزام اذا لا يمكن تعقله بدون  
مع امتناع اجتماعهما في الوجود الخارجى **قال** والمطابقة  
**اقول** هذا بيان للنسبة باللزوم بين الدالات وهي ثلثة حا حلة

منها يصير

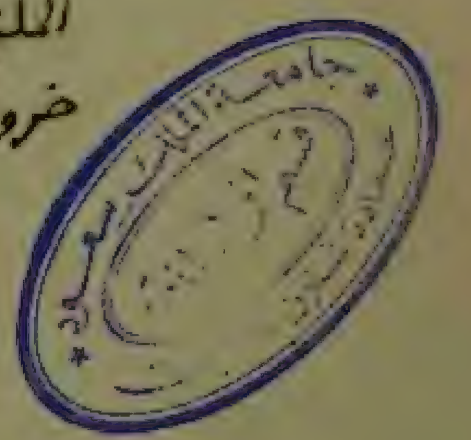
منها يصير كل من الثلاثة مع الاخيرين في المطابقة لا تستلزم التضمن اعني ليس  
لكل دال اللفظ بالمطابقة دال بالتضمن يجوز ان يكون مسمى اللفظ بسيطا  
لاجزء له واما استلزام المطابقة للالتزام فغير مطلق فبيننا لانه موقوف على  
ان يكون لكل ماهية اى مجموع لان ليس معنى انه يلزم من تصور تلك الماهية  
تصوره وهذا غير مطلق فكلما يلزم ان يوجد من الماهيات ما ليس له لان  
كذلك وح يدل اللفظ عليها مطابقة والالتزام وزعم الاعمى ان المطابقة  
تستلزم الالتزام لان لكل ماهية لازما يلزم من تصورها تصوره واقله ان تلك  
الماهية ليست غير لها وانها متميزة عن غيرها وجوابه اننا نعلم ان تصور  
كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غير لها وانها متميزة عن غيرها فاما  
نتصور كثيرا من الماهيات البسيطة والمركبة ولا يخطر ببالنا غير ما فضل على  
انها ليست غير لها ومتميزة عن غيرها وما ذكرنا في عدم استلزام المطابقة  
للالتزام فكلما يفهم عدم استلزام التضمن للالتزام فكلما يفهم ان  
توجد ماهية مركبة ليست لها لان ليس مبدء اللفظ على جزءها تضمنها والالتزام  
واما ذكر الضعف في الجامع من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية  
المركبة يستلزم تصور انها مركبة جز ما يقتضى الالتزام بالضرورة فموضوع  
بل تصور الماهية لا يستلزم تصور انها ماهية فضلا عن البساطة والتركيب  
والا كانت المطابقة ايضا مستلزما للالتزام **قال** فلتب التضمن هو  
فهم الجزء من حيث انه جزء ووصف الجزئية معني خارج لان ويستلزم تصور  
الكليته ضرورة تفصيل الجزئية والكليته بالتضمن بدون الالتزام **قال**  
ليس معنى قولهم التضمن فهم الجزء من حيث انه جزء ان التضمن عبارة عن فهم  
الجزء مع وصف الجزئية بل معناه انه فهم الجزء بواحدة كونه جزءا وبسبب  
ذلك اي بسبب فهمه من اللفظ كونه جزءا من مفهوم اللفظ سواء لوجه ذلك  
الحالة وصف الجزئية او لا والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز وجوده ليس بلفظ  
لان ليس بلفظ اما اهلوه لوضوحه **قال** واما ما **اقول**  
التضمن والالتزام يستلزمان بالمطابقة ولا يوجد ان الامم لانهما متابعان وكل  
تابع فلهو من حيث انه تابع ايه حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد





بدون المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة وانما فيه بالحقيقة لا بالتأخر في وجوده  
 بدون المتبوع لا يكون في تلك الحالة تلبس كالحجارة الناتجة للنار فانها توجد مع  
 الشمس لا يكون حينئذ تابعة للنار وماذا في ناموس معنى الحقيقة يتبين انه ليس  
 فيه الموضوع الكبرى اعني التابع حتى يلزم عدم تكرار الوصف بل هو فيه المحمول  
 لوجهة القضية **فان قيل** كماله ان يقع اللازم من بعض المتبوع متأخر عن بعض  
 اللازم **واما** في الجزء فبما هو على وجه الخل فكيف يكون التضمن تابعاً للمطابقة  
**فالجواب** من وجوه **الاول** ان اللفظ اذا اطلق على الكل يقع منه الكل  
 من غير ملاحظة للاجزاء على الانفراد واخطار لهذا بالبال شئ يلزم ان لا يصدق  
 الاجزاء مفصلة مميّزة وانما يتحقق التضمن هذه الالتفات الثاني وفيه نظر  
**الثاني** ان التضمن والاتزان عبارة عن فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملازم  
 ويتوسطه حتى لو وجدنا اللفظ مجرد الجزء واللازم كانت مطابقة على ما سبق  
 وعلى هذا التبعية ظاهرة **الثالث** ان المراد بتبعيتها انها دالة على الجزء  
 واللازم بواسطة الوضوح للكل والمتبوع المستلزم للمطابقة على ما سنذكر كسر  
**ما يقال** المطابقة متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع  
 فيلزم استلزام المطابقة ايها **لانا نقول** انما يكون ذلك ان لو صدق  
 انها متبوع دائماً وهو ممنوع اذ قد توجد مطابقة لا يتبعها التضمن  
 كما في البسائط والاتزان على ما مر **فان قلت** اذا اطلق اللفظ على جزء  
 المعنى لولازمه مجازاً مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فقد تحققت  
 التضمن والاتزان بدون المطابقة **فالجواب** عنه من وجوه **الاول** ان  
 لا نسلم ان دالة الجواز على معناه تضمن والاتزان بل مطابقة ان المراد بالوضوح في تعريف  
 الدالات اعم من الجزئي والشخصي كما في المبررات والعلم النوعي كما في المركبات  
 والابقيت دالة المركبات خارجة عن الافساء والجواز موضوع بارادة معناه  
 الجازي لا النوع على ما تقر به موضحه فدالة عليه بالمطابقة لانها دالة على  
 ملازمه لا بالنوع والتضمن انما هو فهم الجزء في ضمن الكل والاتزان فهم اللازم مع  
 المتبوع ويتبعيته **ما يقال** فيمن يميز بين انما هو في الدالات في المطابقة ضرورة  
 ضرورة ان اللفظ بارادة الجزء واللازم موضوع بالنوع **لانا نقول** الموضوع بالنوع

هذا الوجه هو المقام  
 او التقدير شرح  
 وتكون القضية ح مشروطة  
 عامة



مكرر

ههنا هو الجواز ومعنى ذلك انه ثبت منهم ان بعض الظل والجزء يستعملان راد  
 به الجزء واللازم بشرط في بنية مانعة عن ارادة الظل والجزء واما عنه انتفاء القرينة  
 بالوضوح ممنوع والتضمن والاتزان متفقان كما اذ اجمع الجزء واللازم ضمناً وتبعاً  
 عند ارادة الظل والجزء ولو سلم الوضوح النوعي في هذه الحالة فلا نسلم ان البعض  
 بسببه بل البعض لازم سواء ثبت منهم هذا الحكم الكلي او لم يثبت **الثاني** اننا لا نعني  
 بالدالة البعض بالعقل بل بغير اللفظ بحيث يفهم منه المعنى اذ اطلق بالانتماء الى  
 العالم بالوضوح والجواز بالانتماء الى المعنى الحقيقي كذا في ضرورة انه موضوع له  
 والوضوح يستلزم الدالة بهذا المعنى **الثالث** ان المراد باستلزامها المطابقة  
 ان كل لفظ له دالة تضمنية او اتزامية فله دالة مطابقة في الجملة وان لم يكن  
 في تلك الحالة **فان قال** والحد **اقول** اللفظ الدالة بالمطابقة  
 ان فصح جزء منه الدالة على جزء معناه اي ما غنى به وفصح مركب فلا بد من ان يكون  
 له جزء ملحوظ او مفرد وجزءه دالة على معنى وذلك المعنى جزء المعنى الذي  
 فصح به وتلك الدالة مفصولة والابجود بان لا يكون اللفظ جزءاً كقصة الاستفهام  
 او يكون له جزء غير دال على معنى كزيد او يكون له جزء دال على معنى كاحد على جزء  
 المعنى المقصود عبدة الله علماً او يكون له جزء دال على جزء المعنى كاحد لا يكون  
 دالة عليه مفصولة كالحیوان الناحي علماً الشخص انساني فانه يفصح به لك  
 المجموع ذلك الشخص من غير ان يفصح به عن الحيوان والناحون مفصولة الاصل  
 والمراد باللفظة الفصح الجازي على فانوس الوضوح حتى لو فصح بالتركي من زيد او الحيوان  
 من الحيوان الناحي العلمي معني لم يعنه به ولا يجعل مركباً **وههنا** نذكر وجهين  
**احدهما** انه ان اريد باللفظة الفصح بالاجل فالمركبات قبل استعمالها  
 واللفظة الى معانيها قد خلط تعريف المبررات وتخرج من تعريف المركب وان اريد  
 انه ان كان بحيث يفصح به الدالة على جزء المعنى مركب والابجود بمثل الحيوان  
 الناحي العلمي يخرج عن حدة المبررات ويدخل مع المركب لانه بحيث يفصح به  
 الدالة على مفصولة الحيوان الناحي لانه فيهما جزء الشخص المسمى به  
 وذلك عنه اطلاقاً على الانسان ما كان ينتفض التقي يقال جسدك ومثلاً  
 فلا بد من ان يفصح به الدالة على جزء المعنى بحسب الفصح الى المعنى حتى يكون

١١



يكون المركب ما يفتقد جزء منه الدالة على جزء معناه غير ما يفقد به تلك المعنى  
 والموجود على لاجه والحيوان الناقص غير ما يفقد به الشخص المستقيم لا يفقد باللفظ  
 الحيوان والناقص مفقود ما هما اصلا فهو اخل في جهة الوجود المركب **وثانيهما**  
 ان تفهيم الدالة بالمطابقة مما لا يابده فيه بل يلزم منه خروج المجموعات والركبات  
 الجازية عن الشئ بغير اللزم الا ان يحل الجواز لا بالامانة بالمطابقة **فان قلت**  
 انما يفهم بالمطابقة لوجوه **الاول** ان الدالة بالتضمن او بالاتزام لا يشمل جميع  
 الالفاظ فيبقي ما ليس بمفهومه جزء او لاجه بغيره جاعل القسم **الثاني**  
 ان المركب من لفظين موضوعين لحيثيين يسمي مركباً لانه لا يسمي امر  
 بلفظ لا يدركه لفظه على جزء معناه التضمني او بالاتزامي اذ لا جزء له فيجوز  
 به خلل في جهة الوجود ويخرج عن جهة المركب والفوز بجواز كونه مركباً بالنسبة الى المعنى  
 المطابق وموجدها بالنسبة الى المعنى التضمني او بالاتزامي كغير الله بالنسبة  
 الى الموضوعية لان هذه انفسها التي للفظ الوجود والمركب وهو لا يخلو من الوجود  
 على مشاهة المركب اصلا بخلاف عيه الله **الثالث** ما ذكره للمصنف في  
 الجامع ان الدالة بالتضمن او بالاتزام لا يفهم الوجود والمركب ضرورة انتفاض الوجود  
 باللفظ المركب من الجنس والفصل فانه لا يخلو من جهة الوجود من جهة التضمن وعلى ما  
 يلزمه في الدالة بالتضمن ولا يفقد بشئ من جهة الوجود من جهة الجنس  
 والفصل وان شئ من اجزاء لازمه انه هنيئ مع انه مركب **الرابع** ان الازداد والتركيب  
 قد يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمني او بالاتزامي كما في المركب الذي  
 جزء له بسيط لان لازمه انه هنيئ بسيط واما بالنسبة الى التضمني او بالاتزامي  
 فلا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المطابق لانه متى دخل جزء اللفظ على جزء المعنى  
 التضمني او بالاتزامي دخل على جزء المعنى المطابق اما الاوابلان جزء الجزء حيز  
 واما الثاني فلا امتناع تحقق الاتزام بدون المطابقة فيكون المطابق اولى  
 بالاعتبار **قلت** في الوجهين الاخرين خلل كلام اما الثالث فلانا لا نسل  
 انه لا يفقد جزء به شئ من اجزاء الجنس والفصل واللازم فانه اذا فقد مجموع الجنس  
 او الفصل واللازم فقد فقد جزء ضرورة فلا بد من تفهيم الجزء واللازم باللفظ  
 وجريه الى الوجه الثاني واما الرابع فلان قوله متى دخل على جزء المعنى الاتزامي

على

دل على جزء المعنى المطابق ممنوع لجواز ان لا يكون المطابق جزء اصلا وامتناع  
 تحقق الاتزام بدون المطابقة لا يقتضي ان يكون المطابق جزء وهذه اية فتح  
 بان الدالة جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي التزاهي وهي لا تتحقق دون المطابقة  
 بمعنى ان كل لفظ له مدلول التزاهي فله مدلول مطابق فيلزم ان يكون جزء اللفظ  
 مدلولاً مطابقاً وهو المعنى المطابق لتمام اللفظ فيكون الدالة على جزء الاتزامي  
 الدالة على جزء المطابق اولى بتفهمه من الوجود الاربعة فلفظ انما تدل على انه لا يصح  
 تفهيم الدالة بالتضمن او بالاتزام واللفظ بيان بسبب العدد ولعل الاطلاق والتفهم  
 بالمطابقة ولا يدل عليه شئ من الوجوه **فان قلت** الوجه الثاني يدل عليه  
 لانه اذا اطلق الدالة صدق على المركب الموضوع لحيثيين بسيطين ان لا يدرك جزء  
 لفظه على جزء معناه اعني المعنى التضمني وكذا في اللازم البسيط **قلت**  
 اذا اعتبر المركب دالة الجزء على جزء المعنى بوجه من الوجوه كان المقترن الاوام  
 مع الدالة من كل الوجوه ليصح التقابل اعني يكون الوجود ما لا يفقد لجزءه الدالة  
 على جزء المعنى لا مطابقة ولا تضمناً والاتزاماً وهذه الاية صدق على المركب المذكور  
 لانه ما يفقد لجزءه الدالة على جزء المعنى في الجملة اعني المطابق **فقال**  
 وهو ان لم يصلح **اقول** لما كان التحريف باعتبار المصنوع ومفهوم  
 المركب وجودي ومفهوم الوجود عددي والاعداد انما تحريف بلفظاتها فمع المركب  
 في التحريف ولما كان التفسير بحسب الذات وذات الوجود مفقود على ذات المركب  
 بالجمع لا اعتباراً به فلهذا التفسير وحسنه في الادات والكلمة والاسم لانه  
 ان لم يصلح لا يخبر به وحده اية من غير ضمنية فهو الادات سواء صلح للاخبار مع  
 ضمنية فلما في قولنا زيد لافعال او لم يصلح كفي في قولنا زيد في الدار فان الخبر به  
 هو متعلق الخبر وان صلح لا يخبر به وحده فانه لا يثبت له الحاحلة باعتبار  
 ترتيب الحروف الاصلية والزائدة وحركاتها وسكناتها على فاعل خبر من الازمنة  
 الثلاثة بحسب اصل الوضع وهو الكلمة والافعال اسم بقوله بغيره احتراز  
 عن الاسماء الدالة بحسب الجوزم على اعد الازمنة الثلاثة كالا ماضي والقدر وهذا  
 انما هو لغة العرب واما لغة العجم فالدالة على الزمان ليست بالهيئة اذ  
 قد تتحد الهيئة مع اختلاف الزمان كقولنا اصروا اية فانه لا يردنا التجميع فلما



الكلمة ما يدل على حقيقة على الزمان او على مراد بالذات وفوله على ما لم يعين تحقير  
لما فيه الكلمة وتنبه على ان المصراع بقية انما يدعى على الحال والاستقبال على  
التعريف والالتباس من جهة الاشتراك في الوجود وفولنا بحسب اصل الوضع ليدخل  
فيه الاجمال الانشائية التي يفقد بها احد الازمنة **فان قلت** والوجودات  
ما لا يعلم للاخبار وحده وهم يعدونها اسماء كالموصولات والضمير في مثل غلامي  
وغلامي او كليات مثل كان واخوانها **قلت** معنى قولهم الحرف لا يخبر به  
انه لا يخبر بمعناه مجرى اعنه بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم العقل لا يخبر عنه انه  
لا يخبر عن معناه مجرى اعنه بمجرد لفظه والالفاظ الحرف لا يخبر به كقولنا الحرف  
في ولا لفظ العقل لا يخبر عنه كقولنا ضربا بعلة صاخر وكذا المعنى اذ لم يعين عنه  
بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضربا لا يخبر عنه بالضمير في  
علامي مثلا لا يخبر بمعناه مجرى اعنه بمجرد لفظه كالموصولات الاخر كقولنا الانسان  
انما وكذا الموصولات لانها فاعل بمعنى فاعل او صاحب الفاعل وامامه الاجمال النافذة  
بالاشكال والاراد والتميز كونها ادوات بناء تصريحتهم بكونها كلمات وجودية  
**فان قلت** قد خرج في التفسير الادوات على الكلمة والكلمة على الاسم **قلت**  
اذا كان احد شقي الترتيب قد قسموا واحدا والاخر مشتقلا على التفسير القسيمي  
كان الاول لادباده وبسبب احسنه او بالانفرد بلذا فخرج الادوات ثم فخرج الكلمة لا يفودها  
وجودية بخلاف الاسم **فالوجه في قول** الاسم اما ان يكون  
معناه واحدا او كثيرا ومعنى واحد انه ان يكون المعنى الذي يفقد باللفظ ويستعمل  
هو فيه مفهوما واحدا حتى لو جرد فيه كثرة وتعدد كان باعتبار الذات التي  
صعد عليها خذ المفهوم فان الحيوان سواء اطلق على الانسان والبربر او غيبه  
لا يراد به الا الجسم الحساس المتحرك بالارادة ومعنى كثرته ان يكون المفهوم  
والمفهوم منه عند استعماله به احد الخبيثين غير عند استعماله به المعنى الاخر  
فان كان واحدا فان تشخصه الى المعنى الذي كان بحيث يمنع نفسه تصويره من الشركة  
فيه سمي الاسم علما لكونه علامة دالة على شخص معين واما المصغرات واسماء  
الاشارة مثلا فليست مفهوماتها التي وضعت هي لها مستحصنة لان لفظ انما  
مثلا موضوع للتكلم من حيث هو متكلم ولفظ هذه موضوع لشار اليه مبدء منه في

وهو معنى كلي والتشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى بعض اللفظ  
وان لم يتشخص معناه بل لا مخرج منه على كثير بل في كل خصوصية لفظ المعنى  
في اجزائه انما هي في الخارجية على السواء سمي الاسم متواحيلا لتوافق  
الاجزاء فيه كالاتصال الحاصل معناه في الاجزاء الخارجية والشمس الحاصل معناه  
في الاجزاء انما هي في الخارجية وان لم تتصل واجزائه في ذلك المعنى بل كان حصوله في بعض  
الاجزاء اولي وادفع واشد من حصوله في البعض الاخر سمي اللفظ مشتقا  
لانه يشتق الناحية ويوقفه في الشك انه من المتواحيلا على ان اشتراك الاجزاء  
فيه معنى او من المشترك بناء على تفاوت ما بينهما كالموجود بانه في الواجب  
اولي بكونه من في انه وادفع بكونه علة للممكنات واشد لكونه اشارة اكثر من  
واثار الممكنات **فان قلت** كثير من المفهومات يوجد لبعض اجزائه كقوله  
على البعض كالاتصال مثلا وليس مشتقا **قلت** ليس المراد الاولية او  
الافدية او الاشارة في الوجود بل في الاتصاف ببعض اللفظ بمعنى العقل  
اذ حاول مطابقة المفهوم لكثير من وجود بعض الاجزاء اولي بعض المفهوم وادفع  
او اشد وادباده الانسان ليست كذلك مطابقة الانسانية بجميعها على السوية  
والانفرد انما هو وجودها فاجل وان كان الثاني اياه ان كان معنى الاسم كثير  
فان كان وضعه للمعاني الكثير على السوية بان وضع للمعاني وضع لكونه لا يعتبر  
النظر من احد هما الى الاخر سمي اللفظ بالنسبة الى جميع المعاني مشتركا  
والى احد ما محملا كالغير للباصرة والجارية والذهب وان كان وضع للمعاني  
على السوية بل وضع او لا احد هاتين نقل الى الاخر مناسبة بينهما فاما ان يترك  
ويجوز المعنى الاول المعنى انه ما يستعمل فيه حقيقة بالنسبة الى كل الوضع  
والاعطال او ما كان ترك سمي منفوا وينسب الى الغافل وان لم يترك محال  
استعماله في المعنى الاول الموضوع هو سمي حقيقة لشبوه في مكانه الاصل  
وحال استعماله في المعنى الثاني الذي نقل اليه سمي مجازا تجاوزا مكانه الاصل  
وخلاف هذا الكلام مشعر بان الحقيقة يجب ان يكون مما يتكرر معناه وان كل  
حقيقة مجازا وليس كذلك اذ الاسم الذي له معنى واحد ولم ينقل الى غيره فهو  
حقيقة غير عند استعماله فيه واكثر هذه الافعال ما يجرى في غير الاسم



لا سيما الكلية فانها تتكون من اجزاء قد قوت ومشكوكا في وجوده ومشتككا في كونه  
ومنقولا كالحلوى وحقيقة كنهه الانسلاط ومجازا كالحققت الحال بمعنى حدث ولة  
فلا الشبه في هذا المقام من الشبهة اعلم اننا نعني بالاسم هنا كلفه الـ سواء  
كان ما يخص بالاسم الاسمي او كان ما يخص بالاسم الكلي او الثالث الذي لا يحد الا  
بالشركة **فلن** صفة الافعال منة اعلة لان العلم والمتوالهي والشك  
والشك في يكون حقيقته ومجازا مثلاً **فلت** فيه العيشية مراد به هذه  
التي يقال ان الاسم من حيث انه وضع لشخص علم ومن حيث انه مستعمل في  
مقصود الاصل حقيقته ونفسه على هذا **فلت** قد جعل المجاز من الافعال  
انما ان بالمطابقة فكأنه اذ في الوضع اعني من الشخص والنوع على ما مر **فلت**  
لا حجة في ذلك ان المجاز ايضا انما بالمطابقة لا كسبب التسمية الى المعنى المجازي  
ما **ف** **قال** وكل لفظ **افول** ما مر كان تقسيم اللفظ بالنسبة  
الى المعنى واما تقسيمه بالنسبة الى اللفظ اخر فهو انه اما مرادف له او مبادي  
لانضمام اللفظ الى المفهوم فلفظا متزايا وانما لا يمتثلان سوا كان مقنيا لهما  
متحديين كالتسلسل والتناهي والسيف والصار او كالتسلسل والبسر  
**ف** **قال** واما المركب **افول** المركب تلحق ان مع الصفات عليه  
اي لا يحتاج في الادعاء الى لفظ اخر ينتظره السامع مثل احتياج المحقق عليه الى  
المحقق به وبالعكس سوا ايراد ما يده يد في قولنا زيد فاح او لا قولنا السماء  
جوفنا وغيبنا ان مع الصفات عليه والتلحق هي ان احتمال الصدق والصدق  
والاجتناب والبراء احتمالهما بحسب المقصود مع فتح النظر عن الخارج المعنى  
ان السامع اذا نظر الى مجرد ان الثبات يشي ولسي او نفيه عنه لم يفتح كونه مطابقا  
للوافق كالم يتتبع كونه غير مطابق به خارج ما يكون صدقا كقولنا السماء  
جوفنا او كذا كقولنا اجتماع النقيضين ممكن في الخارج والصدق عبارة عن  
مطابقة الحق للواقع والصدق بعينه معها ومع به هذه المعنى لا تتوقف على حقيقة  
الحق حتى يكون تنقيحها بما يحتمل الصدق والصدق دورا **والا** **الانشاء** انما على  
كل اللفظ لانه انما يشتمل على اللفظ كلفه او كلفه التفسير عنه كلاتيخ دلالة اولية  
اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر ويختمل فيه النقص ومع الخوض سوال وود علا

المر

ومع التساوي التماسا والالتماسا في التوافق على ما يكون مع توافق خلاص  
التساوي وتقييده انما بالوضعية احتراز عن مثل ليت زيدا فانه يدل على  
كلب فيا م لا يحسب الوضع بل من حيث ان التمني يتضمنه وليس من خارجا عن  
الاخبار انما على الخلق مثل كلفه منك الغيا لا ان التفسير انما هو على تقدير  
عدم احتمال الصدق والصدق بخلاف خارج عنه وانما يدل على كلفه العقل وهو التنبه  
ويشعر به التمني وهو اظهار رغبة الشيء ممكن كذا او محالا والترجي وهو  
اظهار ارادة الشيء المحض او كلفه الغنى والفتنم والانه اموالا مستحقا والتعجب  
وغوطة كلفه اصطلاح كلفه الشهادة فيه واما المركب الغير التلحق فاما تقييده  
ان كان الثاني في الاول كلفه الحيوان الناحي وحصره على المركب من الموضوع والصفة  
واما غير تقييده كلفه المركب من اسم وادوات نحو انما او كلمة واحدة غوطة فلف  
مرفعة فلف زيدا **ف** **قال** الفصل الثاني في **افول** الصورة الحاملة  
في العقل من حيث انها تفقد باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ  
في العقل سميت مقصودا فان كان اللفظ انما بانه موجودا فهو موجود واللفظ  
فالمفهوم سواء كان حصوله عنه العقل بالذات او بواسطة الالات اما كلي  
او جزئي كانه ان كان نفس تصور ما نعلم من وقوع شئ ككثيرين فهو جزئي والاكلي  
والشراذم باشتراك كثيرين فيه انه يمكن للعقل ان يوضع صدق فلف على كثيرين ومطابقا  
لها سواء كان مطابقا في نفس الامر او وسواء فرضه العقل ولم يوضع فلفه في  
الكليات القتر فيه مثل الاشياء والامكانات والآمم من التصور خلاف زيدا  
فان معناها ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل للعقل ان يوضع صدق فلفه على  
كثيرين فهو نفس تصور توضع وتنبه على ان المقتر في الجزئية هو من منع  
الشركة بالنظر الى نفس التصور من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان من الكليات  
ما يمنع الشركة به ليل من الخارج لم يفتح في ذلك في كليته ووقع في بعض النسخ  
نفس تصور حياء وهو سفسف وانما وقع في الاشارة من جهة انه جعل المقسم  
الى العلي والجزئي هو اللفظ واللفظ انما على على الجزئي والكلي كزيد والانسلاط  
يسمى جزئيا وكليا بالعرض والتبعية تسمية انما الى اسم المدلول **وهنا**  
سوالا الاول ان كل جزئي اذا اتصوره كلفه في الصورة الجزئية الحاصلة في



زيد مثلا مطابقة للصورة التي في ذهنه لاخرين يجب ان يكون كليا **الثاني**  
 ان ما يمنع نفس تصوره من الشركة لا يصلح تحتها لبعض الجزئيات امتناع صدقه  
 عليه لا ببعض الجزئيات كليا ولا شيء من الكليات يمنع نفس تصوره من الشركة  
**الثالث** ان التصور عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فإضافته الى  
 المصنوع يقتضي ان يحصل للصورة صورة في العقل حتى يحضر عليه الكلية والجزئية  
 وليس كذلك والجواب عن الاول ان معنى شركة الكثيرين ان يكون الكثيرون  
 افعالا ويصير هو مضافا اليها ما فاعليتها والصورتان الحاصلتان في ذهنه  
 زيد وعمران اخذتا مع فطح النفس عن الاضافة الى الحليم فحصل ما في ذلك  
 والمقصود والاثنيين بينهما حتى تتقوى المطابقة وان اخذتا مع اعتبار  
 الاضافة الى الحليم فلا تسلم التوافق والتصادم بينهما **وعن الثاني** انه لم  
 يلزم ما ذكره لان يكون الجزئيات عن بعض المصنوع ما يمنع الشركة ويصدق عليه  
 انه لا يمنع شركة اقتراده في ذلك المصنوع فيه ولا تسلم استناد ذلك وتخفيفه  
 ان المصنوع ما يمنع الشركة معنى كليا هو بعض المصنوع لبعض الجزئيات لا بعض  
 وعمر مثلا وما صدق عليه ذلك المصنوع معنى تحت شركة الكثيرين وهو  
 بعض زيد وعمر مثلا لا بعض بعض الجزئيات فيكون ما يمنع الشركة بعض  
 له افراد كثيرة وهو ليس بالاستقامة **وعن الثالث** ان التصور في العقل على  
 حصول الشيء في العقل كما تصور معنى الوجوب والامكان **مثلا قال**  
**والكلية** **قول** في الفقه ما ان الكلية بالنسبة الى الشيء واخرها ما ان  
 يكون تمام حقيقة او دخلا فيهما او خارجا عنه والاول هو المفعول في جواب ما هو  
 وهو ما ان يكون مفعولا بحسب الخصوصية المحضة كالجمعة بالنسبة الى المحمد وذكر  
 بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية  
 مع كل النوع بالنسبة الى الافراد ولما كان على هذا التفسير اشكالان عدل  
 المصنف عنه الى التفسير بوجه اخر اسفك عنه الحجة بالنسبة الى المحمد ولاني  
 مركب في الكل في المبدء وهو ان الكلية ما ان يكون تمام ما هيته ما تحتها والجزئيات  
 او دخلا فيهما او خارجا عنها والاول هو النوع كذا تسلسل فانه تمام ما هيته  
 زيد وعمر وغيرهما من افراد الانسنان كما هيته ما به يجاب عن السؤال ما هو

علام

وما هو سؤال عن حقيقة الشيء التي هو بها هو والذي يفضل ان اراد الانسنان  
 على الانسانية هي العوارض المستحصنة الغير الداخلة في السؤال ما هو فالنوع  
 ان تعدد افراد كل مفعول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية كالانسان  
 فانه يقال في جواب ما زيد خاصة وكذا في جواب ما زيد وعمر ويكره ان تعدد  
 كل مفعول في جواب ما هو بحسب الخصوصية كالشمس المفعول في جواب ما  
 النير الاعظم في الشركة اذ ليس لها فرد اخر يقتضي النوع المنسوب على التفسير  
 انه كليا مفعول على واحدة او على كثيرين متغيرين بالحقيقة في جواب ما هو كليا  
 جنس والمفعول على واحدة اشارة الى النوع المخصوص بالشخص وفوله او على  
 كثيرين اشارة الى النوع المتعدد الاشخاص وفوله متغيرين بالحقيقة احتراز  
 عن الجنس فانه يقال على كثيرين مختلفين بالحفايق وفيه نظير كل فيه انا يخرج  
 ما ينافيه لا ما يزيده ولا تسلم المنايات بين المفعول على المختلفة الحقيقة والمفعول  
 على الحقيقة الحقيقة فبالجنس كما يقال على الكثرة المتتلفة الحقيقة يقال على  
 الكثرة المتتلفة الحقيقة لاخره اكل من هذا كثره اخرى متتلفة الحقيقة كقولنا  
 ما زيد وعمر وهذا البرسر وذلك بلابة من فيه ففك يخرج الجنس وفوله في جواب  
 ما هو احتراز عن الفصل والخاصة والعرض **العالم** وما يجب التنبيه له ان فيه  
 من حيث هو كذلك مراد في تحريف الكليات الخمس انما امور اضافية تختلف  
 بالاعتبار فان الملوك جنس الاسود وفصل للحيث وتوابع للملكية وخاصة  
 الجسم وعرض على الحيوان فالنوع هو المفعول على ما ذكر من حيث انه كذلك واما  
 من حيثية اخرى يجوز ان يكون جنسا او غير **فان قيل** ان اراد بالكثرين  
 الموجودين في الخارج خرج عن مقتضى الانواع المحدومة كالعنفاء مثلا وان  
 اراد الاعلى صار فوله على واحدة فاعلا لان النوع المخصوص بالشخص مفعول على  
 كثيرين متوهمين **اجيب** بان ما هو سؤال عن الذات والحقيقة وفقد  
 صرحوا بانها انما يكون بعد الثبوت حتى لو لم يجد وجود المسموع عنه كان سؤالا  
 عن مفعول الاسم فقط لا عن ما هيته **قال** وان كان **اقول**  
 اي ان كان الكلية دخلا في ما هيته ما تحتها من الجزئيات ويسمى الذاتي وهو  
 اما جنس ام فصل لانه ان كان تمام الجزئيات مشترك بين تلك الماهية وبسبب

لية

الكليات الخمس  
امور اضافية







عارضاً اوجزاً غير محمول يكون بطلاً في ما يميز الماهية عما هو انبثاقه واما  
 بانتقاء التماهيية يكون بعضها من تعلق المشترك اية انبثاقه ولا يكون مبايناً له وهو  
 خلاف ولا اخص منه مطلقاً ومن وجه لا متناع تفوق الطلوع والجلوب لا يوجب  
 انتفاءه الى ما يصادف تعلق مشترك قايماً بالماهية وليس متناوعاً يتصلها  
 اية الى ما يكون ذاتاً لتعلق المشترك دون نوع واحد مباين له لانه اذا كان اعم بمعنى  
 كونه ذاتاً لتعلق المشترك ونوع مباين له كان ذاتاً للماهية المهيمنة ووجه ذلك  
 النوع ولا يكون تعلق المشترك بينهما لانه لا يتغير لانه ليس تعلقاً مشتركاً بمرتبة  
 الماهية وليس نوعاً مبايناً لتعلق يكون بعضها منه اية انبثاقه وبعدها التعلق السابق  
 حتى ينشأ الى ما يصادف به واللاتر التسلسل اية تعلق الماهية من اجزاء غيبية  
 متماهيية يمتنع تفوقها مع ان التعلق بالماهية المحفولة وقد اندمج بعضها  
 التفرير كثير من الاعتراف لان لفظاً بل ان يقول لا فصل في التسلسل بل ينفج  
 بنماهي المشترك بين الماهية ونوع مباين لها ويكون انتى الماهية اعم من  
 تعلق المشترك الا وان كونه ذاتاً له وللنوع الثاني ومن تعلق المشترك الثاني  
 يكون ذاتاً له وللنوع الاول اية بازا به الماهية وتنفق مباينة تعلق المشترك  
 الثاني للنوع الاول ما شتمه على ان ياتي ما يوجب النوع الاول مثلاً يكون التامى  
 اعم من تعلق المشترك بين الانسان والبر سر اعني الحيوان يكون ذاتاً له وللشجر المباين  
 له واعم من تعلق المشترك بين الانسان والشجر يكون ذاتاً له وللبر سر المباين له من  
 جهة ان مشترك الالانسل والشجر في ذاتي لا يوجد في البر سر وليس مشترك  
 القامة مثلاً فيشون تعلق المشترك بين الانسان والشجر هو الجسم التامى المنتصب  
 القامة والتامى اعم منه لشموله البر سر واعم من الحيوان لشموله الشجر والتامى  
 والانتقاء الى المساوات جعل جنس جنس الماهية لا يجب ان يكون جنساً لها  
 لجواز ان يكون تعلق المشترك بينهما ونوعاً ما لا الجسم التامى للانسان كما يقال  
 ان انبثاق كل مرتبة ان كان ذاتاً لنوع مباين لجميع ما حصل من التماهيات تسلسل  
 والا كان وصلاً لا مباداة التمييز في الجملة انه ليس جزءاً لجميع الماهيات ضرورية  
 تعدد المساوي كما اننا نقول صرايحاً بر سره تفريراً ان انبثاقه اعم من تعلق  
 المشترك كل جنس والالانسل بطلاً لانه ليس جزءاً لجميع الماهيات لوجوه مساوية

المشتركة

كثيرة ولا حاجة الى افي المغة مات ولو سلم ملايحية الانتقاء الى المساوات وانه مع  
 المتع شئ اذا تعلق على تفرير ان ينتهي الى ما يكون مساوياً لتعلق مشترك ما يبين  
 الماهية ونوع واحد بعني ان لا يكون ذاتاً لما يبين تعلق المشترك كما ان بعضاً من الجنس  
 اعني تعلق المشترك بين الماهية وذات النوع لانه ذاتي هي الجنس عن جميع ما  
 يشاركه الجنس او بالوجود مما ليس هو ذاتاً له فوله فكيف ما كان ذاتاً  
 الذي ليس تعلق المشترك اياً سواء كان مختلفاً بالماهية او بعضها من تعلق المشترك مساوياً  
 له فلو تميز الماهية عن كل ما يشاركه اعني ان كان مختلفاً او عن بعضه اعني ان  
 كان بعضاً من تعلق المشترك مساوياً له به جنس اعني ان كان الماهية جنس او به  
 وجود اعني ان كان يشاركها جنس وذلك لان الدليل على يدل الا على انه يميز الماهية  
 في الجملة عن غير كانه على انه يميزها عن جميع المشار كانه حتى يكون مبايناً وعن  
 المشار كانه في الجنس حتى يلزم ان يكون كل واحد من جنس واما ما كان ذلك  
 الذاتي فصل للماهية لانه لا نعني بالفضل الا ذاتاً لا يكون تعلق المشترك ويميز  
 الماهية في الجملة ولا يرد الجنس كانه تعلق المشترك ولا مثل الحيوان التامى بالنسبة  
 الى الانسان مثلاً لان التعلق بالاجزاء المبردة والاولى منع اعادة الجنس التمييز  
**قال** وسموه **اقول** سمو الفصل بانه كلتي تحمل على  
 الشئ به جواباً اني قد سموه جوهراً من حيث هو كذا والطالب باي شئ  
 يطلب ما لا يكون تعلق المشترك بين الماهية وشئ واحد ولين الماهية عما يشاركها  
 فيما اضيف اليه ليعرف اي مثلاً اي حيوان هو سوال عما يميز عن المساوات كانه الحيوان  
 واي هو وجود هو عبارة عما يميز عن المشار كانه الوجود فخرج بقوله به جواباً الى  
 شئ هو الجنس والنوع والعرض العلوي بقوله به جوهراً اي ذاته وعيافته  
 الخاصة لا كما انما يفيقه التمييز اعني في وانما قال على الشئ يشمل المتبعة الحفيزة  
 كالمفضل الفرب والمتابعة الحفيزة كالمفضل البعيد وانما قال عمله وفعال  
 كما ان سائر الكليات لانتم كذا والاراء على علة محضة النوع من الجنس وكل مكننة  
 ان يتوهم ان الفصل لا يجل عليه كانه متناوع حل المعلة على العلول مخرج بلطف  
 للحل لانه لا يخلو الوجود **ولما** كان الفصل ذاتاً يميز الماهية عما يشاركها  
 في جنس او وجود بل هو تعلق ما هيته كالجنس العالي والبعيد او الفصل غير امرين

15



متساويين كل منهما فذلك لاننا قد اتفقنا على انهما هما الجوهر والوجود  
 عليهما في جواب اي شيء موجود هو والقدر ما، حتى الشئ في الشياء جعلوا الفصل مميزا  
 عن المشارك في الجنس حتى ان كل ما يكون له فصل يكون له جنس اخر المشاركة في الوجود  
 لا تقتضي التمييز بالفصل واللازم التسلسل لان الفصل ايضا موجود بالتمييز عنه يحتاج  
 الى فصل اخر لا يخلو لم يتم البرهان على ان المشارك في الجنس والفصل هذا المحتج عدل  
 عنه الشئ في الاشارات وتبعه المتأخرون وجعلوا الفصل مميزا عن المشارك في الجنس  
 اوجه الوجود ولما كان يميز عن المشارك في الوجود مبنيا على احتمال تركيب الماهية  
 من امرين متساويين ولم ينجح في الفصل اتفقوا على ان الماهية المصنفة في تفسير الفصل الى الفري  
 والبقية وجعلوا الفري ما كان مميزا عن المشارك في الجنس الفري كالناحور والحيير  
 ما كان مميزا عن المشارك في الجنس البحيير كالحساس والناحور في ما ليس بجميع  
 المشاركات في الجنس والوجود والبقية ما يميز عن بعضها وهو تمييز الفصل عن  
 المشارك في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما هو على تفسيره لا على كمال الاشارات  
 واما على تفسير الحكيم المحقق فليفسر مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشئ عما  
 يشاركه في الجنس فقط او عما يشاركه في الوجود سواء كان مشاركا له في الجنس او ما  
 يميزه ان فصل الشئ انما يختص بنفسه كالحساس للحيوان بالنسبة الى الجنس  
 انما هي كل مميزا عما عداه ما يشاركه في الوجود فان لم يكن مختلفا بالجنس كانا  
 للانسان عن غيره من جنسه فهو اعلى غير الحيوانات كالملايكة مثلا فهو يميز للانسان  
 عن جميع ما يشترك في الجنس اعني الحيوانية لا عن جميع ما يشاركه في الوجود اذ لا يميز  
 عن الملايكة وقد يستدل على اشتراك الماهية من امرين متساويين بوجود  
 الاول انه لابد من اجزاء الماهية الخفيفة من احتياج البعض الى البعض واحتياج كل  
 الى الاخر ووزن واحتياج احدهما فقط في جميع الامور هي انهما اذ يتساويان  
 وجوابه منع لزوم انه ورجوز احتياج كل الى الاخر بوجه اخر كما لا يتصور  
 ومنع لزوم الترجيح بلا مرجح يجوز ان يكون في بعضهما واحد هما ما يقتضيه الاحتياج  
 من غير عكس لانهما وان تساويا به الا وهو متفاد ان يحسب الفصل الثاني في الجنس  
 العالي كالجوهر مثلا لتركيب من امرين متساويين ما حرهما ان كان عرضا كان العرض  
 مفقودا للجوهر ومحمولا عليه بالموالحات اذ الكليات في الجزء المحمول وان كان جوهر

وليبة الناحور على الملايكة

فان كان

فان كان الجوهر نفس حقيقته كان الجوهر نفس الشئ وان تغد الشئ على نفسه وان كان  
 اذ اختلف فيه كل الشئ جزءا لنفسه لان جزء الجزء جزء وان كان خاليا عنه وهو محمول  
 عليه كان عارضا لانه المحمول الخارج عارض فيكون جزءا للجوهر الشئ الذي حقيقته  
 الجوهر عارض له وحقيقته الجوهر مركب من الامر لنفسه وبين الذين اعد هذا لف  
 الشئ وذلك الشئ فينتج ان يكون عارضا لنفسه فتغير ان يكون العارض هو الامر لان  
 من المتساويين فيكون العارض تمامه عارضا وهو محال مثلا الجوهر مركب من اوب  
 واشئ عرض له الجوهر التي حقيقته اوب ويتبع ان يكون عارضا لنفسه فتغير  
 ان يكون العارض له هو الجزء الاخر اعني ب فلا يكون العارض تمامه عارضا وهو  
 محال وجوابه منع استعماله ذلك في العارض بمعنى المحمول الخارج ما كان كل ما هيته وكية  
 من الجنس والفصل فلهو بالنسبة الى احدهما عارضا بتمامه كالتسلسل للحيوان  
 او الناحور وهذا اكثر من ان يحصى **قال** واما الثالث **اقول**  
 الثالث من اقسام الكليات هو ما يشون خارجا عن ماهية ما تحت من ايات ان  
 اقتضت انفاكاه عن الماهية الماخوذة من حيث هي لوضع عارض من العوارض  
 بقصور اللان والافصول العرضي الباطن واللازم ان كانا متتبعين انفاكاه عن الماهية من  
 حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض وهو لان الماهية كالضيق بالقوة للانسان وان  
 كان عن الماهية مع عارض مخصوص وليس انفاكاه عن الماهية من حيث هي هي وهو  
 لان الوجود كالسواد للحيثي وانا فيه ناه باعقل الانفاكاه عن الماهية من  
 حيث هي هي ليصح جعله فسيما للان الماهية والابلان الماهية لان الوجود  
 ضرورة وانا اذنا الماهية في تفسير اللان اعم من المجردة والمخلوذة ليصح جعل  
 لان الوجود فسيما منه **واللازم** مطلقا اما ليس وهو اللان الذي يكون تصوره  
 مع تصور اللان كايضا في جزء الذي بالان في بعضهما يعني انه لا يتوقف على وصف  
 برهاني سواء توقف على من او تجربه او تحوذة كما لم يتوقف واما غير بين  
 وهو الذي يقتضي جزء الذي بالان في بينهما الى وصف وهو ما يفرض قولنا انه  
 حين يقال لانه كذا اعني ما يحل محمول الموضوع الذي هو ان العارضة عليها  
 لان الاستدلال على ثبوت شئ وشئ او نفيه عنه كذا يقال العلم حادث لانه متغير  
 وما ذكرنا من تفسير شئ تصورهما كما يبينه مع الاعتراض بان ما لا يتوقف على

انفسا لان الى البيه  
 وغير البيني

تفسير الوصف



[illegible]

۱۲۹

ولنخرج ضلع **ب ج** الى **د** ولنخرج من نقطة **ج** خط **ج ه** موازيا لخط **ب ا** و **ا و ه**  
**اج** **ه** مساوية لزاوية **ا** لكونها متبادلتين و **زاوية ج ه د** مساوية لزاوية **ب**  
 لكونها خارجية و **داخلة** فباذن جميع زواوية **اج د** الخارجية مساوية لزاويتي **ا ب**  
 الداخلية و **زاوية ا ج د** مع زاوية **ا ج ب** مساوية لزاوية **ا ب ه** لكون مجموع  
 الزوايا المثلثة الداخلة **ب** المثلثة مساوية لزاوية **ا ب ه** لان ما يكون مع **ج** مساويا ل**ب**  
 كان مع مساويا **ج** ايضا مساويا ل**ب** وهذا ما اردنا بانه **قال** وقد يقال  
**قول** اليس كما يقال على ما يكون تصور مع تصور المثلث كما يقال الجزء  
 بالجزء يقال على اللان الذي يلزم من تصور المثلث تصور **ه** ويحصل الجزء بالجزء بالاحالة  
 كضف الواحد لاثنين فانه يلزم من تصور الاثنين تصور ضعف الواحد والجزء يكونه  
 لازما لاثنين **واليس** بهذا المعنى اخص لانه كلما كان تصور المثلث وحده كما في ما في  
 تصور اللان والجزء بالجزء بمعنى انه لا يقتضي الى اكتساب شيء لا بمعنى انه لا يقتضي الى شيء  
 غير تصور المثلث لان الجزء بالجزء بدون تصور اللان محال فكل تصور مع تصور اللان  
 كما في الضرورة ولا يعترض بجواز ان يكون الجزء بالجزء موفوفا على اكتساب تصور  
 اللان واستحضاره بعد تصور المثلث فغير **اليس** بالمعنى الثاني يكون الجمع والعرضي  
 العبارة على ان العبارة والبطلان هما سريع الزوال اما بطيئة والاما لمعارف بمعنى ممكن  
 الانكشاف على ما هو المختص في تسمية العرضي لمعارف فذ يكون داما غير زائل اصلا  
 وبهذا يتبع مع الاعتراف بان التفسير الى سريع الزوال بطيئة غير حاصر لجواز ان يكون  
 ممكن الانكشاف لان لا ينفك اصلا بل يدور **قال** وكل واحد **ا ح ر**  
**ا ف** **قول** الخارج من الماهية سواء كان لازما او معارفا اما خاصة او عرض  
 علم لانه اذا عشت بالواد حقيقة واحدة فلهو الخاصة والاما العرض العلم بالخاصة كلية  
 مقولة على ما تحت طبيعة واحدة فبف فوا عرضيا من حيث هي كذا بقوله حقيقة  
 واحدة ليجم الشوع الاخير وغيره فان بعضه على الخاصة لا تكون الالسنوع الاخير  
 والمحقق على انهما تكون للاجناس حتى العالي وقوله بفك احتراز عن الجنس والعرض  
 العلم وقوله فوا عرضيا احتراز عن النوع والبطلان والعرض العلم كلي مقول على ايراد  
 حقيقة واحدة وغيرهما فوا عرضيا من هو كذا بقوله وغيرهما احتراز عن النوع  
 والبطلان والخاصة وقوله فوا عرضيا احتراز عن الجنس **قال** **فيل**



تقريب العرض على ما ذكره في خواص الاجناس كالماشي للحيوان بانه يقال على ايراد الانسان  
والبوس وغيرهما **قلت** الحفيفة التي جعل الماشي بالنسبة اليها خاصة هو  
الحيوان والماشي لما جعل عليه مفك اعلى غيره واذا نسب الى الانسان والحلف عليه وعلى  
غيره كان عرضا عاما والحاصل الدافير من حيث هو كذا صراة به ان شي يات بها شي  
من حيث القولية على الحيوان خاصة وعلى الانسان عرض على بل على خمسة بالنسبة  
الى حصصه كالحیوان بالنسبة الى مفهومات الحيوانات والناسخ بالنسبة الى مفهومات  
هذا الناسخ وادك وعلى هذا القياس نوع حقيقي في حله ما تفرع الى الكليات فليس  
لانه ان كان نفس ماهية الجزيات فهو النوع وان كان اذلا فبما ان كان نوع الماشي  
بما له ماهية ونوع ما في جنس الجنس والاجزاء الفصل وان كان خارجا عنها ما ان اقتصر بآراء  
حقيقية واحدة فهو الخاصة والافضل العرض على ما يخرج من لفظة هو النوع  
الحقيقي والخاصة الحقيقية وقد عرفت هذا والخاصة قد تقال على عرض يخص الشيء  
بالفيلسوف الغير كالماشي بالنسبة الى النبات وبسمي خاصة اضافية والنوع الاضافي  
يسمى **فان قيل** في قسم الخارج الى اللان والباري وكلا منهما الى الخاصة  
والعرضي العام فيكون الكليات سبعة **قلت** ان كلا من الخاصة والعرضي  
العام سوار كان ازا ما اومع فاجله مفهوما واحدا وفصله المصنف الى تقسيم الخارج  
بقسمين احدهما الى اللان والباري والثاني الى الخاصة والعرضي لانه اورد بد قوله  
وهو اما خاصة او عرضي فله وكل منهما بالبادية وهي التبيين على ان كلامي  
الخاصة والعرضي العام يكون ازا ما اومع فاجله ما في قول الخارج اما لان اومع بار  
وايضا اما خاصة او عرضي فالاغصاري الخمسة باعتبار هذا التقسيم جميع بل لو قسم  
الخارج الى قسمين شمع اعتبر خمسة كل منها باعتبار انه مفول على حقيقة واحدة او  
اكثر كان الخارج بقعة الاعتبار مخفي **فان قيل** الكلي قد يكون  
**اقول** هذه التشارة الى ان المقصود في الكلية امحل فرض قد قد على كثير من  
لا حدة عليها بحسب الوجود اذ الكلي بحسب الوجود اما ان يكون ممتنع الوجود  
كشريك الباري او ممكن الوجود وهو اما ان لا يوجد به الخارج كالعنفاء او يوجد  
وحينئذ اما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون مع امتناع  
وجوده في كنهه الباري بانه كلي تنوجه منه ذات الله تعالى ويتبع غيره واما

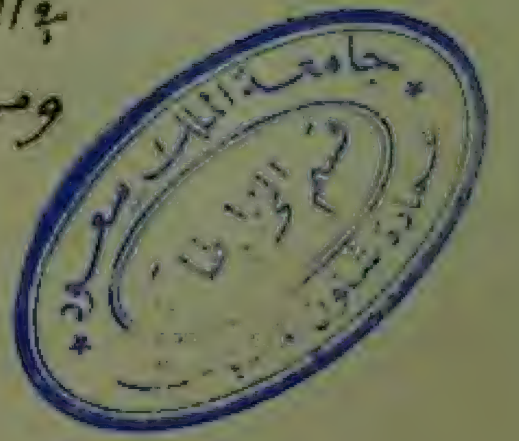
لانس

مع امكانه كنهه الشمس اعني الكوكب النشاري بانه مفهوما يوجد منه هذا البني  
الاعلى فقط مع امكان تعدده والثاني اما ان تكون ايرادا كثيرة مقماهية الفرد  
كالكوكب السيار بانه كلي مخفي افراد به السبعة او غير مقماهية بمعنى انه  
ينتظم الى حد لا يوجد به فرد اخر بالمعنى ان الالوار الغير المتناهية تكون  
موجودة دوحته وذلك كنهه الشمس النفس المتناهية بانه كلي لا تنتهي ايرادا الى حد  
لا يوجد به فرد اخر على مذهب البلاسية بقوله كالكوكب السبعة السيارة  
والنفس المتناهية تشيل للأفراد الكلي المتناهية الالوار وغير المتناهية **فان قيل**  
ان اريد بالمعنى هذا التقسيم المصنف بالامكان الخاص لي يصح جعل الواجب فسطا منه  
واذا ريد العكس بالامكان العام لي يصح جعل الممتنع فسيما له لانه كما يشتمل للوجوب  
يشتمل للامتناع ايضا **قلت** اريد به ممكن الوجود بالامكان العام والامكان  
العام من جانب الوجود معناه سلب ضرورة العدم فهو بيع الوجوب دون الامتناع  
كما ان الامكان العام من جانب العدم هو سلب ضرورة الوجود بيع الامتناع وهو الوجوب  
واما الذي يصح الجميع فهو مطلقا لا محال على ان يعنى سلب الضرورة من احدى الطرفين  
اليوجود والعدم **فان قيل** البحث الثاني **اقول**  
اذ افلنا الحيوان مثلا كلي فهناك امور ثلاثة هي الحيوان الماخوذ كلياً من حيث  
هو صراية مع فطح النظر عن صاير العوارض **فان قيل** الكلي الذي هو ما لا يمنع  
نفسه من الشراكة **فان قيل** المركب من الحيوان والكلي وتغير هذه المفهومات غنى  
عن البيان والاول يسمى كليا بحسبها لانه حقيقة في الكليات وحقيقة في الحقائق  
والثاني منطقي لانه المحجوز عنه والمنطوق والثالث عقلي لكونه مركبا يعتبر  
العقل وقوله وكونه كليا يسمى كليا منطقياً مراده ان الكلي يعنى مفهوما عقلياً  
كليا هو المنطقي لانه لو قال الكلي لتوهم ان المراد به ما هو عليه الكلي بعد ذلك  
لغويا العبارة والاول المنطقي ليس كونه كليا وهذا اطلاق وانما قال الحيوان مثلا  
لان هذا التقسيم يخص الحيوان ولا مفهوما كليا بل الانسان والبوس وغيرهما كذا  
وايضا اذ افلنا في جزئيات زينة من حيث يقع الشراكة جزئياً بحسبها ومفهوم  
الجزء اعني ما يقع الشراكة جزئياً مفهوما والمجموع المركب منها عقلي **فان قيل**  
فلنا الحيوان جنس بالحيوان المعروض للجنسية من حيث هو جنس بحسبها ومفهوم

ان الوجود في ضرورة



ومفهوم الجنس اعني الكلي المفرد جوازا ما هو على مقتضى الحقائق جنس منطقي  
والجموع عقلي وكذا اذا قلنا الانسان نوع والناحور فصل والناحور خاص والناحور  
عرضي **فان قيل** انما يتخيل من تمام كلام الفوق هو ان الكلي الطبيعي هو الماهية  
من حيث هي وكذا الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وعين الانواع مفرحوا باننا اذا  
قلنا الماهية كلية فهي من حيث هي ككلي طبيعي فاذا قلنا هي جنس فهي من  
حيث هي هي جنس طبيعي وعلى هذه الفياس وحينئذ يلزم اتحاد مفهومي الطبيعة  
حتى يكون معنى الكلي الطبيعي هو عينه معنى الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي  
وغيرهما ويكون النوع الطبيعي جنسا طبيعيا بل يكون الجميع عبارة عن معنى واحد  
هو الماهية من حيث هي **فلنا** هذا التخييل يضل بالتمام لانهم لانهم  
قالوا اذا قلنا الماهية كلية فهي من حيث هي ككلي طبيعي فلم يخلوا الكلي  
الطبيعي عبارة عن الماهية من حيث هي هي مطلقا بل حيز الحكم عليها بالكلية  
ومفيدة بذلك فمعناها ان الكلي الطبيعي هو الماهية المعروضة للكلية الموصوفة  
بها من حيث هو هو اي من غير ان يوضع شيئا اخر مضادا اليها ولا دخلا فيها  
فصار الكلي الطبيعي هو الماهية المحكوم عليها بالكلية المعروضة للخاص ففتح  
النظر عن سائر العوارض **الجنس** الطبيعي هو الماهية المحكوم عليها بالكلية  
المعروضة للجنسية مع فتح النظر عن سائر العوارض **والنوع** الطبيعي هو  
الماهية المعروضة للنوعية كذلك وعلى هذا قياس البواقي **فاذا قلنا** الحيوان ككلي  
فبما ان امور اربعة مفهومة الحيوان من حيث هو هو مفهوم الكلي والحيوان  
المفرد بالكلية والجموع المركب منهما **فالثاني** منطقي **والثالث** طبيعي **والرابع**  
عقلي **والمنطقي** محقق في الطبيعي بالقرينة العقلية بالجزئية **والثاني** منطقي  
في ما ليس المفرد والجموع **واما** الاول بل ان يكون احدى الكليات ولم يفرق بينهما  
من كونها اسفكوكه عن رتبة الاعتبار وقالوا هناك امور ثلاثة وهذا المعنى مصرح  
بكلام المتقدمين **فالاشيخ** في الشعار الجنس الطبيعي هو الحيوان  
بما هو حيوان الف يصلح ان يجعل المعقول منه النسبة للجنسية **وقال** الارستوي  
في البيان ان الانسان من حيث انه المعروضة لهذا العارض يسمى كليا طبيعيا  
ومررت هذه الفية اعني على ما ذكرنا **فان قلت** قد ظهر ما ذكرت ان



البيش

المفهوم الذي لا يمنع نفسه ضرورة من الشك في كونه الكلي المنطقي وكذا التي بدأت  
الزخورة للكليات الخمس انما هي للمنطقية منها ومنها كلام ان هذه التي بدأت باسمها  
صادقة على الطبيعيات والعقليات وهو كلام فيلاني الانتفاض **قلت**  
انما يلزم الانتفاض لمراد واحد على شيء لا يصح عليه الجمع والطبيعي والعقلي مما  
يحد عليه المنطقي ضد العارض على المعروض ضرورة ان الحيوان مفهومي لا يمنع الشك في  
وكلي يقال على مختلفه الحقائق جوازا ما هو وكذا المجموع المركب من الحيوان والكلية  
او الجنسية والكليات الثلاث متضاربة بحسب المفهوم حتى لا يقال الحيوان نفس  
مفهوم الكلي المنطقي او الجنس المنطقي لا يحسب الذات لانه يحد عليه مفهوم الكلي  
المنطقي والجنس المنطقي وهذا اذا غلب الايضاح في اللون البصر وصدفه  
على الجسم الايضاح لا يوجب الانتفاض **واعلم** ان المفهوم الذي لا يمنع الشك في  
هو كلي منطقي من حيث هو هو المفهوم واما من حيث انه تعرض له الشك في الكلية  
العارض للانسان والعارض للبيس الغيرة لاف فهو ككلي طبيعي ومن حيث انه تعرض  
له الجنسية للكليات الخمس المنطقية فهو جنس طبيعي ومن حيث انه نوع المفهوم  
فهو نوع طبيعي وكذا كل واحد من الكليات الخمس المنطقية من حيث جنسية انواعه  
من العالي والسافل وغيره لاف ونوع طبيعي من حيث كونه نوعا من الكلي وعلى هذا  
القياس حتى ان الجزء من حيث الشك في ان يكون ككلي طبيعي ومن حيث كونه نوعا  
من المفهوم نوع طبيعي والطبيعيات مع فتح النظر عن العارض تحكي ما تحتها  
اسماءها واحدة حتى يصر على كل من زيد وعمر ويكن انهما حيوانا واحدا  
**والكلي** المنطقي يعطى اسمه وحدة كما اريد مفهومه ككلمة الكلي وذلك اعني الكلي  
العارض للانسان والكلي العارض للبيس الغيرة كما اريد موضوعه كزيد وعمر  
**والجنس** المنطقي يعطى اسمه وحده ايراد مفهومه ككلمة الجنس وذلك ونفس  
موضوعه كالحيوان **والانواع** الموضوع او ايراد ككلمة الانسان والبيس وزيد وعمر والنوع  
المنطقي يعطى اسمه وحده ايراد مفهومه ككلمة النوع وذلك ونفس موضوعه  
ككلمة الانسان **والايراد** موضوعه كزيد وعمر وعلى هذا فليس **قال** والكلي  
الطبيعي موجود **اقول** جرت عادة الفوق باثبات وجود الكلي  
الطبيعي وان كان خارجا عن الصناعة لكونه بايده لا يحصل بايدي غيره بخلاف الاخرى

اثبات وجود الكلي  
الطبيعي



فان البحث عن انهما موجودان او معدومان غامض والكلي الطبيعي كالحیوان مثلا موجود  
 لانه جزء من هذه الحيوان الموجود في الخارج لان الشخص عبارة عن الماهية مع فيه الشخص  
 وجزء الموجود موجود بالضرورة وفيه نكر لاننا لانسل ان المخلوق جزاء من الشخص  
 بل ذهني والجزء الذهني لا يجب وجوده في الخارج وايضا لو كان المخلوق جزءا خارجيا في  
 الاشخاص وهو معنى واحد لزم ان تصافيه بصفات متضادة ووجوده في زمان واحد في امكنة  
 متعددة لان حصول الكل في المكان يوجب حصول الجزاء الخارجية **والحق** ان الكلي الطبيعي  
 موجود في الخارج ذهني ان في الخارج شيئا له وعليه التمسك اذ اعتبر عروضا الكلية له  
 كان كليا كحيوية كيد وعمر وهما الخارج واليه اشار الشيخ بقوله ان الطبيعة التي تتعرض  
 الا شئ ان بعضا من العقل موجود في الخارج واما ان تكون الماهية مع انصافها بالكلية  
 واعتبار عروضا لها موجودة فلا بد بل عليه بل بهيئة العقل حادثة بل بالكلية تنافي  
 الوجود الخارجي واما الكلي المنطقي والعقلي في وجودهما في الخارج فلا خلاف في  
 وجود الاضافات فالوجود المنطقي ولزم من العقل بوجوده العقلي لكونه وكما في مجرد  
 المنطقي والبيعي الموجودين ومنه منع وجود المنطقي ولزمه عدم العقلي  
 ضرورة عدم احد جزئيه والنظر في ذلك خارج عن المنطوق لانه انما يبحث عن احوال المعلومات  
 التصورية والتعريفية من حيث تنويع المحصول وهذا لا يتبين على وجودهما في الخارج  
**قال الخليل افول** الكليان اذ انساب احدهما الى الاخر  
 بالتصادف بينهما اما تساوي او جمع وخصوصا مطلقا وجمع وخصوصا موجه او تباني  
 كلي لانه ان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناحور فهما متساويان  
**والا** بان صدق واحد على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالانسان والحيوان فهما  
 على و خاصا مختلفا والتصادف على كل امراد الاخر على والآخر خاص **والا** بان صدق كل منهما  
 على بعض ما صدق عليه الاخر كالحيوان والايض فيهما على وخاص من وجه اعني ان كلاهما  
 من جهة الشمول للاخر وغيره على ومن جهة كون الاخر شاملا له وغيره خاص ولا بد بينهما  
 من تصادف وتباين بل ان يصدق فاما على شئ ويصدق وكلاهما والآخر **والا** بان صدق  
 تباينا كليا او كليا بالايض على شئ منهما على شئ منهما على كليا كالانسان والعقل  
**وان** اعتبر انساب بين الكليين لان انساب الارب لا يجرى في غيرهما لان الارب متباينان  
 والكلي بالنظر الى جزئيه اعم اولى جزئيه غيرهما بل فيلزم فيه نكر لان زيد اذا كان

تخصيولفوا بوجود الكلي  
 الطبيعي

فعلما

خاصا فلهذا الانسان وهذا الظاهر جزئيا من الانسان والظاهر غير متباينان متساويان  
 وايضا الانسان الكلي ليس متباينا للجزئ من الظاهر بل اعم نعم بالجزء العموم من وجه  
 في غير الكليين فلهذا اعتبر الكليان **وقال** على النفس سवाल وهو ان يفيض الشئ  
 انه فيهما اعم المفهومات كالتشيع والتمسك العقل ليس بينهما اعم من جهة النسب  
 لانهما لا يصدقان على شئ في الخارج اصلا والصدق على الشئ محتج به مخصصا كل من النسب  
 الارب على الوجه المذكور **اي قال** المحتج به مخصصا النسب الصدق ونسب  
 امكان البعوض والتفريق والتفصيل لكونهما كليين يفر للعقل ان يفر كلاهما  
 صادقا على كل ما يفر صدق والاخر عليه فيكونان متساويين **لانا نقول** لو لم يكن  
 المحتج به مخصصا النسب الصدق في نفس الامر لم يضاف لانه يفر للعقل ان  
 يفر صدق واحد المتباينين على الاخر وصدق احد المتساويين على غير الاخر وصدق  
 الخاص على غير ارباد العقل وان كان ذلك المبرور محال لاجل الجواز ان النقيضين  
 لكونهما كليين لانه لهما من حصة حاصله في العقل وهي لا شئ بالذات وشئ  
 من حيث انه حصة حاصله في العقل وهي وعليه الامر حتى ان اللاممكن التصور  
 صادق على شئ في ذاته هو وانما فطر لتباين جهتي الارباب والسلب والاضد وهما  
 لا يجوز كما في القضايا احتجنا بالبحث في الموضوع بنفس المصنوع **قال**  
**ونقيضا** المتساويين **افول** قد اشتهر فيما بينهم ان نقيض الشئ  
 روجه وهذا المجرى ليس بخاتم الاستقامة لان النقيض في المجرى يجب ان  
 يكونا بحيث لو حمل احدهما على موضوع تحت المواقف لم يصدق وجه الاخر عليه  
 ولو لم يصدق وحمله عليه وجب صدق وجه الاخر عليه وهذا معنى امتناع اجتماع  
 النقيضين وانفا عهما ووجه الشئ ليس بضرورة المثابة لان العبر من مثلا موضوع  
 لا يصدق عليه الانسان ومع هذا لا يصدق عليه انه روح الانسان اذ الروح لا يصدق  
 على الجرم اصلا بل نقيض الشئ المجرى ما ليس له ان يصدق هذا العقل هو اما صدق  
 وهو عليه فنقيض الانسان مخصصا ما ليس بالانسان لا بالشر او غيرهما يصدق  
 عليه انه شئ وليس بالانسان وفيه النقيض شائبة من التركيب فنفسا ونقيضا  
 المتساويين متساويان في معنى ان كل ما صدق عليه نقيض احد المتساويين صدق عليه  
 نقيض الاخر **والا** لان بعض ما صدق عليه احد النقيضين لم يصدق عليه النقيض

كالتشيع والتمسك العقل



الاخر بل عينه يصعد احد المتساويين بدون الاخر وهذا منع وهو ان الاشياء لو  
 لم يصعد قولنا كل واحد عليه احد النقيضين ص وعلى النقيض الاخر لتصدق بعض ما صدق  
 عليه احد النقيضين ص وعلى غير الاخر بل اللان عينه السالبة بفك اي ليس كل واحد  
 صدق عليه احد النقيضين ص وعلى النقيض الاخر وهي لا تستلزم الموجبة المذكورة  
 لجواز ان يكون كل واحد من المتساويين شاملا لجميع الموجودات المحففة والمقدرة فلا  
 يصح نقيضه على شيء اصلا فنصد السالبة دون الموجبة وجوابه ما مر من الاخذ  
 المحقق هنا اعم مما به الفضايا بالسالبة تستلزم الموجبة لان النقيضين معهما  
 لا محالة فيصير في الصورة الكاملة العقلية المطلوب **قال**  
 ونقيض الاعم نقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص  
 فحينئذ ان كل واحد من نقيض الاعم ص وعلى نقيض الاخص ص وليس كل واحد من نقيض  
 نقيض الاخص ص وعلى نقيض الاعم ص اما الاول فانه لو لم يكن كل واحد من نقيض الاعم  
 نقيض الاخص لكان بعض ما هو نقيض الاعم غير الاخص فيلزم صدق الاخص دون الاعم  
 وهو محال ولا يجمع ويرود مثل المنع السابق لا نسلم انه لو لم يكن كل نقيض الاعم نقيض  
 الاخص لكان بعض نقيض الاعم غير الاخص بل اللان السالبة الجزئية اي ليس كل نقيض  
 الاعم نقيض الاخص وهي لا تستلزم الموجبة لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع  
 الاشياء فلا يصح نقيضه على شيء اصلا **الجواب** مثل ما مر **اما الثاني**  
 فانه لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لزم صدق الاخص على كل واحد من الاعم بحكم  
 النقيض او بحكم ان نقيضا المتساويين متساويان لانه لما كان كل نقيض الاعم نقيض الاخص  
 ولو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لزم تساوي النقيضين فيلزم تساوي الاعم والاخص  
 وصدق الاخص على كل الاعم **والمصدق** على القاعدة سوال هو انه لو كان نقيض  
 الاعم اخص لصدق كل ما ليس بممكن على وهو ليس بممكن خاص ومعلوم ان كل ما ليس  
 بممكن خاص فهو ما واجب او ممكن وكلاهما واجب او ممكن وهو ممكن على واما  
 ليس بممكن على وهو ممكن على هذا محال **فقلت** على القاعدة تنبأ ان الظاهر  
 مساو للانسان والما يشي اعم منه ومع هذا لا يصح وكما ليس بضابط او ليس بضابط  
 وهو ليس بضابط لان المعنى ان يكون وصف الموضوع بالبعيد كما هو ان بعض  
 ما ليس بضابط او ما يشي بالبعيد وهو انسا فلان المتساوي للانسان هو

كل واحد من نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص

وهو ان نقيض المتساويين متساويين ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص

الضابط

الضابط في الجملة فنقيضه ما ليس بضابط اصلا والاعم من الانسا هو الاشياء  
 الجملة فنقيضه ما ليس بضابط فلو انسا ان بعض ما يصح عليه بالبعيد انه ليس  
 بضابط اصلا ولا ما يشي اصلا فهو انسا **والجواب** انه لا بد من احد نقيض الوجودات  
 من رعاية شريك التناقض فلهما امس **قال** والاعم من شيء موجه  
**اقول** لو قلنا الاعم من شيء موجه به نقيضيهما مع كان هذا  
 حكما كلياً على ما نص عليه الشيخ في الشفاء من ان المحلفات المستعملة في العلوم  
 كليات واكثرها واكثرها ضرورية فاذا قلنا ليس نقيضيهما مع كان سلبا للحكم  
 الكلي فلا يضر ثبوت العموم به بعض الصور والمراء بالعموم وهذا مطلقا للعموم وهو  
 اعم من العموم مطلقا موجه وايضا اشار بقوله اصلا يعني ليست القاعدة في نقيض  
 الامر الذي بينهما مع موجه ان يكون بينهما مع مطلقا ولا من وجه  
 لان ليس الاعم مطلقا ونقيض الاخص كالحياوان والانسان مع موجه  
 لتصادفهما في البس وصدق الحيوان بالانسان والانسان بالعكس في الحجر  
 مع ان نقيضيهما عن نقيض العلم وغير العاقل كالحياوان والانسان تنبأ ان كليات  
 ضرورة امتناع صدق الخاص به من العلم والتباني كالكلي ليس له خصوصية البناء للعموم  
 مطلقا لان اعم موجه لانه عبارة عن صدق كل منهما بدون الاخر في جميع الصور  
 بحيث لا يكون بينهما تضاد واصلا شاملا لكان الاعم والاخص موجه تنبأ  
 جزئي كما ليس التباين في التباين لكلي اذ ان يجمع المحكم في هذه الاختصاص وقال ونقيضا  
 التباين يعني التباين مطلقا اعم من ان يكون في جميع الصور كالمباينة الكلية  
 او في بعضها كالعموم والخصوص موجه متباين تنبأ ان لا يوجد كل واحد  
 من المفهومين بدون الاخر في الجملة فيجمع التباين لكلي والعموم موجه وبهذا  
 يندفع الاعتراض على المصنف بانه لم يميز النسبة بين نقيض الاعم والاخص موجه  
 مع انه بعد ذلك **وانما قلنا** ان يميز نقيض التباين كليات اعم او التباين تنبأ ان  
 لان نقيض الاعم لم يصح فاعلى شيا اصلا كالا لوجود الاعم والنقيض الوجود والاعم  
 التباين تنبأ ان كليات اعم بينهما تنبأ ان كل ضرورة امتناع اجتماعهما على  
 الصدق وكذا ان لا الحيوان والانسان النقيض للحيوان والانسان ان يميز بينهما  
 عموم موجه على ما سبق وانما وان صدق فاعلى نقيضه مع على شيء كالا لانسان

لا بد من احد نقيض الوجودات من رعاية شريك التناقض فلهما امس

نص الشيخ على ان المحلفات المستعملة في العلوم كليات



والأمر من الصادق على الجمال واللاحيوان واللابيض الصادق على الحجر الأسود كان يتكلم  
 تباين جزئي بمعنى صدق كل منهما بدون الآخر في بعض الصور ففك في بنية جعله في  
 مقابلة التباين الكلي هذا كما يخلو السلب الجزئي في مقابلة الكلي وإرادته التبعي على بعض  
 مع الأتبات للبعض فبأنه قالوا ردها معا كان بينهما عموم من وجه لانه قد تحقق  
 التصادق والتعارف أيضا لان ضرورة صدق أحد المتباينين أي كلاً واحد منهما فصدق  
 بالاضافة الى العموم مع تقييد المتباين الآخر وفك أي بدون عينه وذلك الصدق  
 في التباين الكلي يكون في جميع الصور لصدور كل من سراجها وكل حمارا في سواد العموم  
 من وجهه في بعضها لصدور بعض الحيوان لا يبيض من غير أن يصب عليه الأبيض وبعض  
 الأبيض لا حيوان من غير أن يصب عليه الحيوان فبأنه قد ففك ان هذا التعارفا  
 بين التقييد المتماثلين في صدق التباين مع تقييد الآخر ولم يصبه ومع عينه حتى لو جاز  
 صدق الشيء ونقيضه على شيء لم يتحقق التعارف بين تقييد المتباينين فبأنه ففك فقط  
 الى انه ضروري الاقتناع وإذا ثبت بين تقييد المتباينين في الصورة للول التباين  
 الكلي وهو الوجه الثاني في العموم من وجهه في التباين الجزئي بالمعنى الشامل للتباين  
 الكلي والعموم من وجهه لان جزما وانما يقتصر في اثبات التباين الجزئي على  
 صدق كل من المتباينين مع تقييد الآخر مع انه كاف لانه اراد التقييد على ان يفيض  
 التباين تبايناً جزئياً على وجهه تحقق نوعه لانه في بعض الصور تبايناً كلياً ووجه  
 بعضهما عموم من وجه ولو اقتصر على ما ذكره الجاز ان يكون التباين الجزئي في جميع الصور  
 على وجه واحد من التباين الكلي والعموم من وجهه بلغة ان ذكرنا في المفهومات وظهور  
 ان في جميع ففك وذكرنا في المفهومات ليس باستدركين **و** على القاعدة سؤال  
 وهو ان المعدوم في الخارج اخص من الممكن العلم فيكون بينهما وبين الامم من العلم  
 مباينة كلية مع ان يفيض بينهما اعني الامم معدوم في الخارج والممكن العلم عموماً  
 وخصوصاً مطلقاً لان كل معدوم في الخارج فهو ما واجب او ممكن خاص وكل منهما  
 ممكن العلم ووجهه بعضه بتفسير التباين الجزئي بوجه واحد المفهوم به والآخر  
 في الجملة ليشتمل العموم والخصوص المخلو أيضاً **ف** **الجزء الثاني**  
**افول** الجزئي كما يخلو على ما يقع بنفسه تصور الشركة ويسمى جزئياً  
 حقيقياً ففك يقال ان الاشتراك على كل اخص تحت الاعم عموماً مطلقاً لكن او وجهه

في اضافة احد المتباينين كما تقرر  
 في اصول الاضافة تقييد العموم

على ما لم يخلو صاحب الكشف والمصنف كالانتماء بالنسبة الى الحيوان والحيوان  
 بالنسبة الى الأبيض والمحقق على ان المراد العلم والخصوص المخلو ويسمى جزئياً  
 اضافة لان جزئيته بالقياس الى الكلي انه في وجهه **ف** **الجزء الثاني**  
 الاضافة المتماثلة للجزئي الاضافة المراد في الخاص واحدة المتماثلين فيكون  
 اخصه في تعريف الاخر لان جزئيه يجب ان يعقل قبل المحدة ودواله المتماثلين فيكون  
 تعقلهما معاً وايضا ليعقل كل واحد من تعريف بالاولى وغيره جازي فالاولى ان يقال  
 الجزئي الاضافة هو الاخص من شيء **ف** **الجزء الثاني** ليس مادة كتحقيقها للجزئي الاضافة  
 بل تعيينها عنها وانه على أي شيء يخلو بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعلم  
 فبأنه سراجها ليعقل الاخص فيه ولا يعقل كل على انه اذا اخل سراجها الخاص لم يصح  
 تحريه بالاخص من شيء لان يكون تفسير الاسم بالنسبة الى من عرف معنى الاعم  
 والاخص لا امتناع تعقل الشيء قبل نفسه اخص من امتناع تعقل احد المتماثلين  
 قبل الآخر فالاولى في تعريفه ان يقال هو المصنوع الذي يشترك شيء بينهما وبين غيره  
 ولا يكون هو مشتركاً بين ذلك الشيء وغيره من حيث هو كذلك وهذه المعنى قولهم هو  
 المدرج تحت الشيء لا يعقل الاندراج مشترك بالشيء يكون شاملاً له وبغيره  
 حتى ان انما هو بالنسبة الى الانتماء لا يكون جزئياً اضافة وفيه الخفيفة لانه منه  
 يخرج يخرج مثل الانسان اذا لم تعتبر اضافة الى الحيوان لا تخرج عنه فبأنه من تعريف  
 الاضافات لوضوحه **ف** **الجزء الثاني** وهو اعلم **افول** للجزئي  
 حقيقي وهو جزئي اضافي من غير عكس اما الاول فبأن كل جزئي حقيقي وهو مقسوم  
 الشخص مدرج تحت ماهيته المتماثلة في الشخصات اعني المصنوع الكلي انه يفضل  
 الشخص بالتشخص والاهلية كصفة الفاحك المدرج تحت مفهوم مطلق  
 الفاحك وذلك لان الشخص هو الماهية الكلية مع فيه الشخص فيكون جزئياً  
 اضافة بالقياس الى الاشتراك بينهما وبين غيره وعنه اشتراك بينهما وبين  
 غيرهما لا يقال هذا منقوض بالتخصيص فبأنه لو كان له ماهية كلية لاجتياج  
 في تعيينه الى تشخص آخر وتسلل **ف** **الجزء الثاني** قولهم امر اعتباري ينفك  
 التسلسل فيه بانقطاع الاعتبار وكون مفهوم الشخص عموماً على صفة  
 التشخص وغيره ضروري **ف** **الجزء الثاني** فيل هذا منقوض بالواجب يعني خاتمة

لا يجوز التحريف بالاداء

ايضا سراجها ليعقل  
 تعقلها مع شيء من تعريف















مفهومة اعم منه ولا منافاة **قسم** المحقق لا يجوز ان يكون بعينه الماهية المحققة  
 لان المحقق يجب ان يكون معلوما قبل الماهية المحققة لان تصور سبب تصور هذا  
 والشيء لا يعلم قبل نفسه **وقد** التقابل لا يجوز ان يكون المحقق اعم من هذا التصور اعم  
 عن اقيانه التحريف لانه لا يقيده تصور الحقيقة بالكنه لغوات بعض الذاتيات والامتنان  
 عن جميع ما عداها المشموله اياها او غير هذا **والفصل** لان المحقق يجب ان يكون اجلي  
 والافضل اخفى لان وجوده في العقل ليس وجوده الا في وجهه **ان** وجوده في  
 العقل يستلزم وجوده اعم من غير **عكس** **ان** شروط الخاص ومقتضىاته اكثر من  
 ما هو شرط ومقتضىه للعقل فهو شرط ومقتضىه للخاص من غير **عكس** **ان** ما يلائمه لانه  
 ابعد عن التحريف من العقل والخاص عنه ان **وهو** الكل نظرا لما الاول جلا لان اعم عيوز  
 ان يقيه تصور الماهية بجميع الذاتيات اذا كان مخصوصا بواحدة فيعرض **واقفا**  
 الثاني بلان وجوده الا في العقل لما يستلزم وجوده اعم **ان** اذا كان لا اعم ذاتيا له  
 وهو ليس بلان **واقفا** **ان** الثالث بلان ان اريد الشروط والمقتضىات في العقل ما لنا  
 يلزم ما ذكرنا لان اعم ذاتيا وان اريد في الوجود فضلا لا يوجب كونها افضل مما  
 العقل حتى يكون اخفى لجواز ان يكون الخاص كثير المحصور في ذاته وهو العقل ما لا ينظر  
 بالبال اصلا اذا كان غير ذاتي للخاص **واما** الرابع **بلان** غلبة الجواز ان يكون مباين  
 مع مباين في خصوصية بحيث يقيه تعقله **والاولى** **ان** يمانه ذلك الى الاصطلاح  
 على ان المحقق حد يلائم او رسميا او اسميا يجب ان يكون مساويا للماهية المحققة  
 بمعنى ان كل ما صد عليه الميعود صد عليه الماهية وهو معنى الايراد اي اذ اريد التحرف  
 وجهات الماهية ويلزمه ان يكون ما نل عن خواص ابراء الماهية فيه وكل ما  
 صد عليه الماهية صد عليه المحقق فيكون متساويا بمعنى انه اذا اتى المحقق  
 انتقلت الماهية ويلزمه ان يكون ما مع جميع ابراء الماهية **وهذا** **نظر**  
 وهو ان المتصور جميع كروق اكتساب التصور والتصديق وكما ان تصديق  
 برجانيا وخطا يلاو غير هذا والوصول الى التصديق شامل لخرها فمقتضى ذلك من التصور  
 حقيقي ومميز عن جميع ما عداه واعلم من ذلك فالوصول الى التصور اعني الفول الشراج  
 لانه ان يشمل كروق الا يصل الى جميع انواع التصور وهي خصوصية بالاولى بلان  
 من ان يفرض ابراء المتصور ما يوصل الى الثالث **قسم** المشيخ وكثير من

مستبينه غير متبادر

في اذ اعم هذا الانسان  
 انما هو بالحيوان الناطق

في  
 معكسر التقييد على  
 المتقدمين

المحقق

المحقق

المحقق صرحوا بالالرسوخ النافضة لجواز ان يكون اعم من الماهية وكتب اللقمة مشحونة  
 بالتحريك الاسمية الاعلى **ولنفترض** على شرح ما في الكتاب فان تحت التحريف باقسامه  
 واحكامه مما يكون في وفيه اخل به المتأخرون **قال** **ويسمى** حد انا ما  
**اف** **فصل** **قسم** **المحقق** **ان** **الحد** **والرسم** **وكلا** **منهما** **ان** **التل** **والنافذ** **لانه**  
 اما ان يكون مجرد الذاتيات او اما الاولان كلان بالجنس والعقل الغريب مع تقدم  
 الجنس على الفصل يسمى حد انا ما اما الحد فلغونه ما نل من خروج من جزاء  
 الماهية ود خواصها واما التل بلان شمله على جميع الذاتيات **وان** **كل** **بغير** **هما**  
 يسمى حد انا فضا لغونه عن حصر الذاتيات كالتحريف بالفصل وحده اونه وبالجنس  
 البعيد وكلما كان الجنس ابعد كل التحريف في الفصل **ان** **الحد** **والرسم** **ان** **كل**  
 بالجنس الغريب والخاصة يسمى رسما تاما لكونه تل يها بالخاصة التي هي من ثل  
 الشيء ولوازمه مع مشابهة الحد التل من جهة انه وضع الجنس الغريب او اثن في  
 بما يخص الماهية **وان** **كل** **بالخاصة** **وحده** **ما** **اوبها** **وبالجنس** **البعيد** **سمى** **رسما**  
 خاصا بالخاصة في الرسم كالفصل في الحد بل كل مع الجنس الغريب بقل **وان** **كل** **مع**  
 البعيد بخاصة **ولم** **يعتبر** **العرض** **العقل** **مع** **الفصل** **او** **الخاصة** **لانه** **لا** **يقيه** **الامتياز**  
**والا** **الاطلاع** **على** **الذات** **و** **ك** **الخاصة** **مع** **الفصل** **لانها** **لا** **يقيه** **الاطلاع** **على** **الذات**  
**والا** **الامتياز** **ما** **لا** **يقيه** **الفصل** **لانه** **لا** **يقيه** **الامتياز** **لانه** **لا** **يقيه** **الامتياز**  
**او** **الاطلاع** **على** **الذات** **التي** **سبل** **ما** **يقيه** **اجتماع** **العوارض** **زيادة** **ايضا** **للماهية**  
**وسقولة** **الاطلاع** **على** **حقيقة** **فقتها** **كما** **صرح** **به** **الشيخ** **في** **الاشارات** **وكثير** **ما** **يقعون**  
**العوارض** **العامنة** **مواضع** **الاجناس** **و** **ايضا** **الفصل** **البعيد** **مع** **الفصل** **الغريب** **او** **مع**  
**الخاصة** **فارج** **عملا** **ذكر** **مع** **انه** **يقيه** **الاطلاع** **على** **الذات** **التي** **ان** **فيل** **ان** **كل**  
**جزء** **مفهوم** **الماهية** **ومقتضى** **عليها** **لا** **يقيه** **الاجزاء** **مجموع** **الاجزاء** **ليس**  
**غير** **ها** **ومقتضى** **ما** **عليها** **بالحد** **التل** **تع** **بها** **جميع** **الاجزاء** **كيف** **يتحقق** **التقدير**  
**والسببية** **والتفقه** **اجيب** **بلان** **جميع** **الاجزاء** **مفصلة** **هي** **الحد** **وجميع**  
**الاجزاء** **من** **حيث** **هو** **واحدة** **بمجموعة** **هي** **الحد** **ود** **والاول** **غير** **الذات** **ان** **ان** **ان**  
**ان** **جميع** **الاجزاء** **عشرة** **تسعة** **منها** **اجزاء** **مادية** **والاخر** **هو** **الصوري** **وهو**  
**الوحدة** **المجموعية** **فاذا** **اخذنا** **مفصلة** **بالوحدة** **المجموعية** **لم** **تجزل**

المحقق



الناهية واحدة بل هي كثيرة بل هي تسعة عشرة بل هي احدى عشرة بل هي واحدة  
 الواحدة المجموع على انها جعلت المجموعية واحدة فمفهوم هذه الاعتبار في ذلك وتصور  
 موجبا لتصور ذلك ومفهوم عليه وفيه **باب** بان معرفة المحدود تصور واحدة  
 متعلق بجميع الاجزاء ومعرفة المحدود تصور متعلق بالاجزاء بجميع تصورات الاجزاء  
 سبب لتصور مجموع الاجزاء ومفهوم عليه في المحدود تفصيل وفي المحدود اجمال  
 وفيه نظر لانه لا يقيس التقسيم على المحدود والمحدود اعني الماهية وجميع اجزائها  
 بل من تصور الماهية التي هي المحدود وتصورات الاجزاء التي هي المحدود ببلاده وبيان  
 ان المحدود هو الاجزاء من حيث تتعلق بها تصور واحدة واحدة وهو الاجزاء من حيث  
 تتعلق بها تصورات لا يتخلف التفصيل والاجمال في المحدود والمحدود **فصل**  
**في دفع ما مضى لا يصل الى التصور ما يكون تشبيها**  
 بالمعروف وليس من غير محلولة يقع المعرف مشتملا على بعض يعرف الغرض على  
 السامع لخصاء او تبقى كسج اخر من فته يكون مستلزما لمعربة المحدود بالاغلاق  
 المعنوية يخرج المعرف عن كونه معي فلا يخلف اللبثية فلانها انما تخرج من الاستعانة  
 بفكر ومادة الكتاب كذا هو التحريف الذي من التحريف بالمساوي لانه يخص  
 ان يصير اعرف به بعض الصور بخلاف تعبير الله <sup>الذي لا يتغير</sup> والله والحق اعني بترتيبها عدا  
 اريد من انوار الظاهر اعني بترتبة لا تشتماله على الاوضح الزيادة لاني له والظاهر  
 اشنع نظرا الى الظاهر وقوله في التحريف بالمساوي كتحريف المعرف بما ليس بمساوي  
 والزوج بما ليس بمزد يعني بالنسبة الى من يكون الحركة والسكون عكسا ومتساويين  
 في المعربة والجمالة وكذا الزوج واليد ونحو ذلك من الحركة والسكون متضادين  
 وكذا الزوجية والبردية كما هو عيب المشهور واما اذا كان بينهما تباين لعدم  
 والملكة بان يكون السكون عدم الحركة عما من شأنه والبردية عدم الزوجية عما  
 من شأنه كما هو عيب التقسيم بالتحريف دور بترتبة فقولوه وعن تعريف الشيء  
 بما يتوقف عليه اياه ما يرتب على ذلك الشيء وتوقف بترتبة بان يكون المحدود متوقفا  
 على المحدود بلا واسطة كتحريف الكيفية بما به تقع المشابهة والامثلة به  
 ثم تحريف المشابهة بالانقواء الكيفية بالمشابهة تتوقف على الكيفية بترتبة اني  
 هناك توقف وترتب واحدة واما بترتيب كتحريف الاثير بالاول عدم ينقسم بمتساويين

والتفتا بغيري المنظرين الى المنظرين  
صدا الاسرار الوجوه بيننا في  
على كل واحد واحد والفتا بل لمصر في ذلك

1-11-12

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

الفوائد اصطلاح الفوائد  
يرادى المركب ويطلق  
المفرد والاسم وج



وهي اما حملية او شرعية لانها انما تسمى بشرعية المحكي عليه والمحكي به  
 ان يكون بين الفعل والقوة حملية والاشرقية ومعنى الاعتدال في الالات  
 انه انما على الحق انما يكون تلك القضية قضية فلا فلنا زيدا هو عالم او زيد ليس  
 هو عالم وحده بنا هو الدال على الايجاب وليس هو الدال على السلب بقى زيد وعالم  
 وهما معروران واذا فلنا ان كانت الشمس طالعة بالنهار موجود والعقد اما  
 زوج او زوج وحده بنا لعقد ان والباء انه الدال على الاعتدال ولعل اما او الدال على  
 الاعتدال بقى الشمس طالعة والنهار موجود وهما قضيتان كما هو في كونها  
 العدد زوج والعدد زوج ويعني بالوجود بالقوة ما يحسن التجسير عنه بلفظ مجرد  
 حال كونه جزءا من تلك القضية وعند اعادة حكمها به خارج العملية نحو قولنا  
 زيد ابوه فانه وفولنا زيدا فانه قضية وفولنا الحيوان الناحي منتقل ينقل فديمه  
 وفولنا زيدا عالم ليس زيدا يكي وفولنا زيدا عالم ايضا زيدا ليس بعالم وفولنا  
 الشمس طالعة يلزمه النهار موجود وغيره لا مما يقع به ان هذا اذا كان  
 والموضوع محمول لانها تنحل في شيئين يخران يحسن عنهما ما بلفظ مجرد  
 حال كونهما محسوما عليه ومحكوما به وهذا بخلاف الشرعية فانه لا يقع فيها  
 ان هذا اذا كان والتجسير عن كونهما باللفظ والتالي لا يقع عند اعادة الحكم  
 بالزوج والاعتناء به في التحمل بغيرها الى تشييع بغير التجسير عنهما بلفظين  
 مجردين عند اعادة الحق الغاية الشرعية وهذا كما في قول الشيخ ان الموضوع  
 عليه وبه في القضية ان كانا مجردين بالقوة او بالفعل حملية والاشرقية  
 وكذا قولهم ان اعلنت القضية بغيرها الى قضيتين شرعية والاعلمية  
 انما اريد بالقضية ما ليس مجرد بالقوة ولا بالفعل وجنهن لا يرد شي من  
 التقرض والاعتناء انما بالشرعية تنحل في مجردين بالقوة وسيد عليه تحقيق  
 الحمل الشرعية الى القضيتين **فقال** والاشرقية اما متصلة

ك  
 قد بحث فيه السليم  
 هو ان القيد لا يضره

**افول** يجوز ان يكون وضع اللفظ من الالات لبيان الافعال الاولى ووقع  
 فسمي الشرعية الى المتصلة والمنفصلة على سبيل الاستفاد وبالعوض وقام كلام  
 الاشارات ان الحملية والمتصلة والمنفصلة افعال اولية للقضية انه قال واصناف  
 التركيب الخيري ثلاثة فكأنه اعتبر القضية اما حملية او غير حملية وغير الحملية

اما متصلة

في ان القيد لا يضره

اما متصلة او منفصلة كما يقال الحيوان اما ناطق او غير ناطق وغير الناطق اما  
 ناطق او غير ناطق فالصاحل الخرج على ان يكون من الافعال الاولى للحيوان لا غير  
 الناطق ليس ما هيته محملة يكون تفصيل الناطق الحيوان الى الناطق وغيره  
 بواسطة التفصيل اليها فالشرعية اما متصلة وهي التي حكم فيها  
 بعد قضية او واحدة فاعلم تفصيله واخرى سواء تحققت في الحكمين  
 ان او سواء كان ذلك على ضرب من الزوج او اجزا كان الحكم بالعدد وجمعية وان  
 كان بالاحد ومما يميزه **واما** منفصلة وهي التي حكم فيها بالتشايي يسي  
 القضيتين او بتعيينه في الصدق والخطا جميعا وهي المنفصلة الحقيقية او  
 في الصدق بلفظ وهي المانعة للجمع او في الخطا بلفظ وهي المانعة للجمع  
 وكان منهما موجبة ان كان الحكم فيها بالتشايي وسالبة ان كان بقى التشايي  
 وجميع الاسامي منفوات عرفية الا ان كانت سلبية في الموجبات كقوله فلان  
 فيهما معنى الحمل والاعتدال والاعتدال ومنع التطلع ومنع التلو وفي السؤال  
 بناء على التشييع بالموجبات في الاضراف **فقال الفصل الاول**  
**افول** في العملية كونها من الشرعية بمنزلة المبدء من امر كسب  
 وهي انما تحقق بثلاثة اجزاء محض عليه ويسمى موضوعا لانه وضع الحكم عليه  
 بشيء ومحض به ويسمى محمولا محمله على الموضوع ونسبة تربك المحمول  
 بالموضوع وهي الحكم بثبوته له او نفيه عنه فانا اذا تعقلنا زيدا او الابل  
 والنسبة اياها محض كونية ثابتة له او غير ثابتة لم تحفل القضية كما هو  
 حال الشاخص والمتوهم فانهم يحفلون الكبرير والنسبة بينهما من غير حكم  
 حتى اذا زال الشك واعتقدنا انهم من النسبة وافعة او ليست بوافعة  
 اعني ان المحمول ثابت الموضوع او ليس بثابت له حصلت القضية ولهذا قال الشيخ  
 ليس مجموع معاني القضية هي الموضوع والمحمول بل يحتاج الى معرفة الذي  
 مع ذلك النسبة بين المحمولى والمحكوم او سلبا او اجزا في التحقيق لرجحة لا كنه  
 في تعين النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب لانه راجعها تحت النسبة التي  
 تربك المحمول بالموضوع اعني الحكم واذا رآك ان النسبة وافعة او ليست بوافعة  
 ولهذا افتصر راجع الالات على ثلاثة لان الرابطة الدالة على الحكم الدالة على تلك



تلك النسبة وانه احدل الفحصل للفرق الذي حكم عليه صحة الموضوعية اعني  
 كونه محكوما عليه ومسنده اليه وللفرق الذي حكم به صحة المحمولية اعني كونه  
 محكوما به ومسنده الى الموصوفات الموضوع والمحمول متفقان على الحق لا على  
 وصفاهما امتناعا وان الحكم للكون الجزئي لا للغير مقارنا للفضية بالزمان ومتفقا  
 عليها بالاثبات فكيف ان النسبة التي هي جزء الفضية ليست هي موضوعية الموضوع  
 والمحمولية المحمول المعنى المتعارف ومن زعم ان الموضوعية مثابة قولنا كل ج  
 ليست الذاتية بـ **الحج** اي خوارج بحيث يقتضيه اليه وهي بعينه النسبة اللاحقة  
 المتقدمة التي هي على وضع الفضية الداخلة فيها فغدا اراد بالموضوعية غير ما هو  
 مقصودها الفاضل وتخييف ان النسبة بين الجزئين امر واحد فالحق بالجموع  
 يقال لها باعتبار المحمول الاستناد اي كونه مسندا او باعتبار الموضوع الاستناد اليه  
 اي كونه مسندا اليه فيتحقق التباين بين الاستناد والاستناد اليه بان الاول عبارة عن  
 النسبة من حيث تعلقاتها بالموضوع بقول الامام في الملخص ان النسبة التي هي  
 جزء الفضية هي موضوعية الموضوع لا ينافي قوله في شرح الاشارات والاربعين  
 تعتبر بنسبة المحمول الى الموضوع والى كانت جملة الفضية كيفية تلك النسبة  
 كما هو في جميع نخبها الى ظاهر ان نسبة المحمول الى الموضوع هي المحمولية اعني  
 اعني الاستناد وذلك لان نسبة المحمول الى الموضوع صحة للموضوع اي كونه  
 منسوب اليه المحمول اعني الاستناد اليه لانه كما ان المحمول متصف بنسبته الى  
 الموضوع كذلك الموضوع متصف بنسبة المحمول اليه فاذا جعلنا الى الموضوع  
 داخلا المصحة وهي صحة الموضوع والافضل هي صحة المحمول او هذا كما حصل  
 صورة الشيء في العقل صحة العقل على ما سبق فتد **قال** واللغة الدال  
**افول** واللغة الدال على النسبة الحكمية يسمى ابنة في بقية المحمول  
 بالموضوع وزعموا انها ادوات لا تتصل على معنى غير مستقل اعني النسبة  
 المتوقفة على المنسب لا كلفها فتكون في قالب الاسم كقوله فونان زيد هو  
 عالم وسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة كقوله فونان زيد عالم  
 وتسمى زمانية **ومنه** نخر من وجوه **الاول** انه لو كان توقف مقصود اللفظ  
 على شيء موجبة لكون اللفظ اداة لكل جميع الاسماء الدالة على التلخيص

ج  
 قد عث  
 دوات

هو موضوعية الموضوع  
 ما هو التلخيص ان الموضوعية  
 في المحمولية بعينه النسبة

والا فاما  
 والافاضات

والافاضات اذ واث الشا ئي انه لو كان لفظ فونان رابطة لانتم غير فونان كذا  
 شيخ كان شاكيا في قولنا بعض الشباب كان شيخا على ما هو مقتضى العنصر والمسا  
 كان عكس هذه القضية فونانا بعض الشباب شيخا علمنا ان لفظ كان لا يخلو  
 المحمول ليدل على غير الزمان الثالث ان لفظ فونان زيد هو عالم  
 ضمير عايد الى زيد عبارة عنه وهو عنه اهل العربية مبتدأ اولاد لانه على النسبة  
 اصلا وان اراد ما يسمونه ضمير الفصل والعاء وهو لا يكون مثل زيد عالم  
 وعلى تقدير ان يكون فونانا يبيد المحصور والتاكيد وتخييل ما بعده خبر  
 لانعت ولاد لانه على النسبة اصلا وان لفظ فونان زيد هو عالم  
 الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحققة او تفيد لا لاغي لانا اذا قلنا زيد عالم على  
 سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يقع منه الربك والاستناد واذ قلنا  
 زيد عالم بالرفع ففهم ذلك منه فالرابعة هي الحركة الاعرابية **وبالجملة**  
 كون لفظ هو غير موضوعية لغة العرب للربك مما لا ينبغي ان يقع على احد  
 من المحالين فضلا عن المحمول والمخففة **قوله** ما كفت مقابلة حل هذه  
 الاشكال ومتعجلا عن حفيظة الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب  
 الالفاظ والحروف للفيلسوف في الحقايق نصر العارابي ما يدل على ان ليس مرادهم  
 ان لفظ هو موضوعية لغة العرب للربك ولا انها مستحيلة عند ذلك  
 بل المراد ان العلة سعة فلو كان الخ لكان لما انتقلت الفلسفة الى العرب  
 فاحتاجت العلامية الذين يتكلمون بالعربية ويجعلون عبارة فونان عن المعاني  
 في الفلسفة والمنطق بلما ان العرب الى لفظه تفوق فقل صحت في العارسية  
 واستقيم في اليونانية وهي التي تدل على ربك المحمول الاسم بالموضوع ربك  
 غير زمانية ولم يجدوا في العربية في اول وضعها لفظا يفوق فقل ذلك بخلاف  
 الربك الزمانية فان اللفظ الوجودية مثل كان ويكون وسيكون يدل على ذلك  
 التمسوا في لغة العرب لفظا يفتقونه الى ذلك ويجعلونه يفوق فقل صحت  
 في العارسية واستقيم في اليونانية فاقتل بعضهم لفظه هو لانه فاق  
 تستعمل كناية فونانا هو فاعل وقد تستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل  
 فيها لفظه هلست كما في قولنا هذا هو زيد وهذا هو اشاع بل لفظ

نفس















لا يجب اتقاء الذات  
بوصف الموضوعات  
اتقاء بوصف الموضوعات

و هو المختار في ثلث عشرة  
 و هو المختار في ثلث عشرة

16129

فقال البحث الثالث افول



عن موضعه الاصل والاطراف المتعبر عن الاطراف هو الامور الشوائية لا الوجود  
هو السلب والسلب متعارف اليه بمعنى التفسير عن حرفي القضية بالسلب عدول  
عن الاطلاق الذي وان لم يحل حرف السلب جزاء من الموضوع او من المحمول والوجود  
سميت الموجبة محظلة لعدم اعتبار الوجود فيها والسالبة بسيطة لا تشتمل على  
على حرف سلب واحد بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة المشتملة على حرف  
السلب الذي مر واحدة وقد تطلو المحظلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت او  
سالبة تحتل حرفين معا مجرد الاشتغال على حرف السلب لا يقتضي عن القضية  
سالبة بل العبرة بالنسبة بان كانت شوائية بالقضية موجبة وان كانت  
سلبية سالبة سواء كانت الاطراف وجودية او معدمية وبتشكيل السالبة  
المحظلة الحرفين بقولنا لا شيء من المحذور بساكن اشارة الى ان المراد بمعدمية  
الاطراف المحظلة ان يكون حرف السلب جزاء من القضية لان يكون الوجود مقتضرا  
بمعدمية ما من السطوح بعد الحرف كتمتع انه ليس من العدول في شيء فمقتضى  
زيد لا معدوم يكون معدوما **فقال** في السالبة البسيطة **اقول**  
اذ لا تعدو اوجه جانب الموضوع بالافعال بين السالبة ان السور ان تقع على حرفي  
السلب موجبة ولا سالبة وان لم تشر صورة قبل النشر بالموضوع مثلها والعد  
وعودك كقولك ما ليس عنى ولا جعل جملة موجبة والا بالان في البنية  
والاحتمال ولم يجرى في ذلك ان العدول بالموضوع مما لا اثر له في المعنى لان المراد  
بالموضوع ما هو عليه سواء على غير بلغة السلب او بلغة الايجاب بخلاف  
المحمول ما انه المقصود يختلف بلغة الايجاب والسلب ولما اعتبر العدول اوجه جانب  
المحمول يفتت فهو لا يتغير الا بالسالبة البسيطة لان حرف السلب فيها واحدة كما  
في السالبة البسيطة وغيره مما لا عدول في موضوعه اما ان لا تستعمل على حرفي  
السلب فالموجبة المحظلة الحرفين ولما لا تستعمل على حرفي السلب كما في  
السالبة المعدولة المحمول او ايا ما قل فلا التباس بلغة اقتصر المصنف على بيان  
الفرق بين السالبة المحظلة والموجبة المعدولة المحمول في الفرق بينهما من جهة  
المعدول والمعدولة والافتقار احاط من جهة المقصود بقية تفهم وهو ان  
الحكم في الموجبة بالافعال وفي السالبة بالانقراض واما من جهة العادة فيكون

تخصيص اسم المحظلة  
بالسالبة

الشرط

في السالبة

ان السالبة البسيطة اعلم من الموجبة المعدولة بمعنى ان كل ما قد تصدق فيها  
الموجبة المعدولة قد تصدق فيها السالبة البسيطة انه اذا ثبت الا بالان لجميع صدق  
سلب الباري عنه ضرورة ان غير غير يجوز ان يكون الموضوع وجود محققا ومعدوما  
ومستلزما للسالبة دون الموجبة فيصدق ليس في الباري عن سلب ولا يصدق في سلب  
الباري لا يصدق ان الا بالان لا يصدق الا على موضوع محقق الوجود كسلب الخارجية او مفقود  
الوجود كسلب الحقيقية لان الشيء ما لم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث  
لا وجود للموضوع لان مع الايجاب وكما ان الا بالان لا يرفع شيئا فيغير المحمول  
للموضوع كذا لا يرفع بغير تحقيل الموضوع لانه مشروط بان يتحقق الموضوع  
ويثبت له المحمول **فقال** في قوله محظلة ومعدولة اشارة الى الايجاب لا يقتضي وجود  
الموضوع محظلة لغير محظلة خارجية والى انه لا يقع محظلة الوجود في محظلة كما  
او خارجية بالسلب ايضا يقتضي كذا لا في وجوده بقوله الموضوع بغير الموجبة  
والسالبة **فقلت** افتقار الموجبة وجود الموضوع **فقلت** في قوله  
باعتبار القضية والخارجية ان يقع على من ذهب من غير القضية بمعدوم واحد  
منها على جميع المواد **فقلت** افتقارها من غير القضية والخارجية  
المعتبر بين القلوع اذ السالبة لا سيما التي محمولاتها سالبة للوجود  
لا تقتضي انتفاء الموضوع حال الوجود كسلب السور الباعين غير في كقولنا في الباري  
مستمتع واجتماع النفيين على صورة كسلب والقول ان السالبة موضوع انه  
الحكم انما هو بوضع النفيين وقيل ان الوجود المستلزم بينهما هو الوجود  
الذي هو حال الحكم في الموجبة يقتضي وجود الموضوع حال اعتبار الحكم بخلاف  
السالبة لانها اذا قلنا ج ب بقوله ج ب ثبوت ج عند ثبوت ب له الاثر في اننا  
اذ قلنا الله تعالى وجودا او لا وانه وجوده في الله تعالى كذا في الحكم انما هو حال  
الافعال ووجوده لا ج ب ثبوت المحمول ان لم يكن في خلافه فيخرج ب بانه يحتاج  
الى وجود ج عند عدم ثبوت ب له **فقلت** في قوله الموضوع لا يقتضي الوجود في  
الذي هو على سبيل الاجمال في اننا اذا قلنا ج ب بياض على امراد ج من ان لا يكون  
وقال امراد السالبة بوجوده في الذي هو الامر حيث انتاج وهذا في السالبة  
دون الموجبة بانه لا بد من وجودها على التخصيص لثبوتها الا على وجهه في







ولما كان احكام الفقه غير واف فيما قيل الفضايل بعد ان اختلفت  
**ف**الفضايل الموجهة **اف**الوجهة هي  
 التي خلت في جهة الجاهة وتسمى موجهة ورباعية لكونها ذات اربعة اوجاف والوضع  
 الخبيث ان يفكر السور الموضوع والرابطة المحمول والجهة الواحدة وحرف  
 السلب المحمول التنايية والرابطة في التنايية والجهة في الرباعية واللامية  
 فهاهنا **و**تشت الوجاهات باعتبار اربعة الضرورية الزمنية وذاتية ووصفية ووقنية  
 معينة او غير معينة واخذه الاول ازليا او ذاتيا ووصفيا واخذه الثبوت بالاعتبار  
 مطلقا او بوقت واعتبار ترتيب هذه الامور وتقييد بعضها ببعض البعض  
 ما مضى واعتبار الامكان في مقابلة كل ضرورة **ا**كس الفضايل التي جرت العادة  
 بالبحث عنها بان يحفظوا مقصودا يتقوا ويتجنبوا ويتسببوا بها وعلى احكامها  
 بان يتبينوا انما يقضوا وعقوباتها ثلاثة عشر **ف**منها سادس ويعتبر  
 بالبدنية ما تكون حقيقته **ا**يا **ا**فك نقولنا كل انسل حيوان بالضرورة او  
 سلبا وفك نقولنا **ا**ش من الانسان بحجر بالضرورة **و**سبع من حركات  
 ويعتبر بالحركية ما يكون حقيقته حركية من الاجساد والسلب اما باعتبار اللطف  
 كقولنا كل انسل ضاحك بالضرورة **ا**يا **ا**ش من الانسان ضاحك بالضرورة اما  
 باعتبار دالة الجهة كقولنا كل انسل كاذب بالامكان **ا**ش من الانسان كاذب  
 كاذب بالضرورة **و**لا شئ من الانسان كاذب بالضرورة **و**لما كانت النسبة  
 المحتمية مستلزمة للضرورة من غير ان تكون كذلك معلما تتفق القضية بالاحتمال  
 وكانت هي هناك الصدق والكذب والجهل سمها حقيقته القضية والعسيرة  
 بالجزء الاول من الحركية بان كل اجساد اسمية القضية موجبة وان سلبا سميت  
 سالبة **اما** السابق **فالاول** منها الضرورية المطلقة وهي الشئ  
 حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اعني في الموجبة او بضرورة سلبه عنه  
 اعني في السالبة مادامت ذات الموضوع موجودة وجميع الفارة الى ان الضرورية  
 المطلقة هي الذاتية على ما في الشئ بالازلية على ما في الاشارات **فان قيل**  
 بالضرورة في نفس الشيء استلزام المصلحة الخاصة اذا كان محمولها موضوع  
 نقولنا كل انسل موجود بالامكان الخاص لان المحمول ضروري لثبوت الموضوع

ما دام ذات الموضوع موجودة **ف**لنفس الانسل ان المحمول هو ضرورة  
 الثبوت للموضوع في جميع اوقات وجود الذات بالثبوت وجود الذات واستحقاق  
 البقاء بينهما **والثانية** الدائمة وهي المحمول في ذاتها بالثبوت او  
 السلب مادامت ذات الموضوع موجودة **فان قيل** السالبة لا تقع  
 الى وجود الموضوع وهي مستفادة اعتبار وجوده **ف**لنفس الوجود معشر  
 في السالبة البتة يعني ان الخلق فيها سلب المحمول عن الا اذ الوجود للموضوع  
 لا يحده فها لا يتوقف على وجود الاجزاء وقد مر على ذلك **و**الدائمة اعني من  
 الضرورية لان محمول الضرورية الذاتية استقامة انبعاث النسبة الالهيية او  
 السلبية في جميع اوقات وجود الموضوع ومحمول الدوام شمول النسبة  
 لجميع اوقات وجود الموضوع وما يتبع انبعاثه عن شئ في جميع اوقات يكون  
 ثابتا له في جميع اوقات من غير ان يفسد لجزا ان يفسد انبعاثه ولا يفسد احدا  
 بل هو **و**وهي انما نظر الى ان استلزام انبعاثه لا يكون معلوما الا بالدوام في  
 القليات لا يفسد عن ضرورة لان ثبوت الشئ لا يفسد له من جهة وجود  
 العلة يستلزم انبعاثه المحمول مما يتصور انما تكون علة دائمة فيكون ضروريا الى ان  
 بالضرورة استقامة الانبعاث سوا انما بالنظر الى ذات الموضوع او امر خارجي  
**الثالثة** المشروطة العامة وهي المحمول في ذاتها بضرورة النسبة  
 باعتبار وصف الموضوع وسميت مشروطة لذلك وعامة لكونها على من  
 المشروطة الخاصة على ما ينبغي ويطلق على ثلاثة معان الاول الضرورية اجل  
 الوصف اي يكون منشأ الضرورية نفس الوصف كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة  
 مادام متعجبا **والثاني** الشرورية بشرط الوصف اي يكون الوصف مدخل  
 في الضرورية كقولنا كل كاذب مقترن الاطاح مادام كاذبا وهو اعني من الاول  
 لان الوصف اذا كان منشأ الضرورية كان له دخل فيها بخلاف العكس فانه  
 يصدق في ذاته انما يفسد بشرط الضرورية مادام كاذبا بشرط الضرورية  
 ولا يصح ولا اجل العمارة لان ذات العلة هو لو لم يكن له دخل في الدوام وكانت  
 العمارة كاجبة لكل الحيز العلة خارجيا وهي نفس نظر الثالث الضرورية ما  
 دام الوصف اعني ضرورة تقييد المحمول الى الموضوع في جميع اوقات

وهي انبعاثه على ما في الشئ بالازلية على ما في الاشارات  
 فان قيل بالضرورة في نفس الشيء استلزام المصلحة الخاصة اذا كان محمولها موضوع



اتصاف الموضوع بالوصف لقولنا اننا نسل بالضرورة مادام اننا نوزع  
 المصنف انما العلم من الذاتية لا بالضرورة بشرط الوصف ضروري في جميع  
 اوقاته من غير عكس كقولنا لا يتصور للوصف مداخل الضرورية كما عتبرت اننا نسل  
 بانه يصف ومادام الوصف ولا يصف بشرط الوصف واعتبرت اننا نسل  
 ان الضرورية بشرط الوصف مستلزمة للضرورة مادام الوصف بانه يقرر ان يكون  
 الوصف معيارا في ضروري فيصبح الضرورية بشرطه ولا يصح عطفه كقولنا  
 كل كذا بشرط الاصلح بانه ضروري بشرط الكتابة وبشرط ضروري عرفت  
 الكتابة لا بالكتابة التي هي شرط الضرورية ليست ضرورية لذات الانسان  
 فكيف يكون الترتيب التام لهما ضروريا بل بينهما عموم موجه لتمامهما  
 بمادة الضرورية الذاتية اذا كان العنوان بنفس الذات كقولنا كل انسان حيوان  
 بالضرورة مادام انسانا والمشرقة العامة اعني بشرط الوصف اعني  
 من انه لا يتغير اعني الضرورية والدائمة من وجه لتمامها مثل كل انسان حيوان  
 ومنه والدائمة من وجه ونهاية مثل كل كذا حيوان وبالعكس في مثل كل  
 كذا بشرط الاصلح واما معنى مادام الوصف فهي اعني من الذاتية  
 موجه ومن الضرورية مطلقا **الرابعة الحرفية العامة**  
 وهي المحقق فيلما بدلالة النسبية مادام ذات الموضوع متعلقة بالعنوان  
 وسميت عرقية لان العرب يعبرون بالسلبية هذا المعنى بانه يفرق من اشياء  
 من الناحية تستيفت سلب المستيفت عن الناحية مادام نداء وعامة تكونها  
 اعني من العينية الخاصة وهي اعني مطلقا من انما يتصور والمشرقة العامة  
 ضرورة ان الدائم بحسب الذات او الضروري بحسب الوصف مادام الوصف  
 من غير عكس **الخامسة المكلفة العامة** وهي المحقق فيلما  
 بالثبوت او السلب بالاعتبار وهي اعني مطلقا من الدائم والعام فيلما  
 النسبية بحسب الذات او الوصف يستلزم فيلما من غير عكس وسميت  
 مكلفة لان المكلف في الاصل ما لا يكون مفيدة بحكمة من الجهات وهي  
 حج العمليات والممكنات الاخر لها كذا المعقود من القضية عرفا وانته  
 ما تكون النسبة بعملية غصوا المكلفة بغيرها وخرجت المعينات وعامة

لونها

لونها اعني من الوجودية الاخرية والادائية بالمصلحة بالمعنى الاقلى  
 ليست من الموجودات وهو فاضل واما بصفة المعنى فهو محقق ان المعينة  
 كعينية زائدة على نفس النسبة لان النسبة اعني من ان يكون بالاعتبار او بالاعتبار  
 وفي الفعل ليس الا في نوع النسبة الذي هو مطلق المعنى كعينية له بالمصلحة  
 بلغة المعنى ايضا خارجة عن الموجودات والممكنة خارجة عن الفضايا لانه لا يحيط  
 فيلما بوجوه النسبة بمعنى الثبوت بالاعتبار وبشرطه نظرا لقولنا كل كذا هو  
 بالامكان يشتمل على حكم وراثة الحالة ومفهومه ان ثابت لم يمتح انتفاء  
 الضرورية عن الثبوت والاثبات جميعا او عن الاثبات والامتناع في القضية الا ان  
 يحكم بان وصف المحمول مادام على ان الموضوع سواء كان بالاعتبار او بالامكان يشتمل  
 منسما كعينية زائدة على نفس النسبة **السادسة الممكنة العامة**  
 وهي المحقق فيلما بسلب الضرورية عن الجانب الخالف للمعنى ان كان المعنى بالاعتبار  
 بالسلب ليس ضروريا وان كان بالسلب بالاعتبار ليس ضروريا **والاولى**  
 ان يقال اننا التي حكم فيلما بثبوت المحمول الموضوع او سلبه عنه مع ان  
 نفترض المعنى ليس ضروريا لانه لا فائدة يسل المعنى الا ان يقتصر على ما ذكر  
 وهي اعني الفضايا لان كل قضية فلا اقصر من ان يكون حكمه مستلزا فان  
**فيل** الممكنة العامة لو كانت موجبة لكانت اخص من القضية المكلفة  
 التي هي موجبة ضرورة ان القضية اخص من الكل ولا توجد قضية لا تكون ممكنة  
 عامة لان الكلام بنسب الفضايا انما هو باعتبار ثبوتها في نفس الامر والاعتبار  
 ان تكون بالضرورة بالامكان انما هو بالضرورة بالاعتبار **فلما**  
 بقي اخص من المكلفة بحسب المعقود والاعتبار لا بحسب الذات والصدق

**فاما المركبات اقوال الاولى** المركبات  
 المشرقة الخاصة وهي المحقق فيلما بضرورة النسبة بشرط  
 وصف الموضوع مع فيه الادوار بحسب الذات وموجبتا مركبة وموجبة  
 مشروطة عامة وسالبة مكلفة عامة لما يصح من الادوار اشارة الى  
 مكلفة عامة موافقة للاصلح اعني الكلية والجزئية مخالفة له في الكيفية  
 اعني الاعتبار والسلب واعتبار المركبة وسلبها باعتبار الاولى وهي

وهي اعني الفضايا لان كل قضية فلا اقصر من ان يكون حكمه مستلزا فان  
 فيل الممكنة العامة لو كانت موجبة لكانت اخص من القضية المكلفة  
 التي هي موجبة ضرورة ان القضية اخص من الكل ولا توجد قضية لا تكون ممكنة  
 عامة لان الكلام بنسب الفضايا انما هو باعتبار ثبوتها في نفس الامر والاعتبار  
 ان تكون بالضرورة بالامكان انما هو بالضرورة بالاعتبار  
 بقي اخص من المكلفة بحسب المعقود والاعتبار لا بحسب الذات والصدق



وهي مباينة للعدم ليس تنفيعا بل بالادعاء واخر من المشروطة العامة لزيادة تنفيعا  
 الفية فتشوا من ابواب **الثانية الزمنية الخاصة** وهي المحسوس  
 فيها به وان النسبة مادام وصف الموضوع مع فيه الادعاء الذاتي فيكون فيها  
 الاول عرصة عامة والثاني مطلقا عامة مخالفة لها في **الوقت** وهي المحسوس  
 من المشروطة الخاصة لان الضرورة الوصفية توجب الادعاء الوصفي من غير  
 عكس **ق** مباينة للعدم ليس لها من الادعاء **ق** اعلم من وجه من المشروطة  
 العامة لصفها مادة مادة المشروطة الخاصة وصف والمشروطة العامة  
 بدونها مادة الضرورة الذاتية وبالعكس الادعاء الوصفي الفعلي الضروري بحسب  
 ان **الثالثة الوجودية اللازورية** وهي المحسوس فيها بعقلية  
 النسبة مع فيه اللازورية بحسب الذات بمنزلة الادعاء مطلقا عامة والثاني ممكنة  
 عامة مخالفة للسلبي الالف هو اقلية في **الوقت** **ق** هي المحسوس من الخاصين في  
 الادعاء بحسب الوصف مع كمال الادعاء يستلزم عقلية النسبة لا بالضرورة من غير  
 عكس **ق** في نفسه انما الوجودية ادعاء الثبوت يستلزم الثبوت بالفعال **ق** هو  
 السلب يستلزم امكانه العلم وبه السالبة **ق** هو السلب يستلزم بعليته والحق  
 لا يمكن استلزام امكانه العلم **ق** مباينة للضرورة تنفيعها باللازورية **ق** اعلم من  
 وجه من العامة لصفها مادة الادعاء العالي عن الضرورة وافتسامها  
 الصدق والذاتية بالضرورة الذاتية والادعاء الذاتي **ق** كذا من العاقلية لصف والجمع  
 في مادة المشروطة الخاصة وصف فصفها بدو الوجودية اللازورية في قاعدة الضرورة  
 الذاتية وبالعكس الادعاء الوصفي **ق** اخر من المخلقة وهو **الرابعة**  
**الوجودية اللازورية** وهي المحسوس فيها بعقلية النسبة مع فيه الادعاء  
 الذاتي فيكون **ق** كذا من المخلقة احد اهمها موجبة والاضري سالبة **ق** هي  
 اخر من الوجودية اللازورية لان صفها في المخلقة يستلزم صفها في المخلقة والممكنة  
 من غير عكس **ق** اعلم من الخاصين لان الادعاء مشترك والاحكام العقلية اعلم والضرورة  
 والدعاء الوصفي **ق** مباينة للعدم ليس له هو **ق** اعلم من وجه من العامة لصفها  
 الجميع في مادة المشروطة الخاصة واللازورية مادة الادعاء الذاتي في مادة الادعاء  
 الوصفي **ق** اخر من المخلقة وهو **الخامسة الوقيية** وهي المحسوس

التي

فيها بالضرورة في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مع فيه الادعاء بحسب  
 الذات بمنزلة الاول استيعاب غير معدودة بحسب وصفها في وقت مطلقا والثاني  
 مطلقا عامة بتركيبها في وقت مطلقا ومخالفة عامة وهي اخر من الوجودية  
 لان الضرورة بحسب الوقت المعين مع الادعاء بحسب الذات يستلزم الاطلاق مع الادعاء  
 او بالضرورة من غير عكس **ق** اعلم من وجه من المشروطة في **الوقت** الخاصين  
 بل صفها للجميع في مادة الضرورة الوصفية مع الادعاء الذاتي اذ كان الوصف ضروريا  
 للذات بحسب وقت ما فقولنا لان صفها مطلقا وصفها في وقت مطلقا اذ لم يكن  
 الوصف ضروريا في وقت ما فقولنا لان صفها مطلقا مقرر الاصل وبالعكس حيث لا تصح  
 الضرورة والادعاء في جميع اوقات الوصف فقولنا لان صفها مطلقا في وقت مطلقا  
 الارض بينه وبين الشمس لا بد ولا يتبع صفه في الادعاء بالانكساف مادام القمر فسر  
 في السرعة ان الشيء لا يكون ضروريا ولا لا بد له في شيء ليس ضروريا له في وقت معين هو  
 ان الشيء اذ كان متقللا من حال الى اخر من زمانه في تلك الانتقالات الى حالة اخرى  
 ضرورية له بحسب مقتضى الوقت فطلبه ان يكون الوقت مع كمال الضرورة **ق** هو  
 المصنف الى ان المشروطة الخاصة اخر مطلقا من الوقيية لانه يتبع صفه  
 المشروطة الخاصة به والوقتيية لانه متني صفه والضرورة بشرط الوصف ومادام  
 الوصف مادام صفه في وقت الضرورة بحسب الوقت المعين ووصف وقت وجود  
 الوصف كذا ابد في قولنا لان صفها مقرر الاصل تصدق الضرورة في وقت  
 الاختلاف **ق** احسب بما من الفرق بين الضرورة بشرط الوصف ومادام  
 الوصف فان الكتابة التي هي شرط التحرك لها في كل ضرورة في شيء من  
 الاوقات لم يكن التحرك المشروك بها ضروريا في شيء من الاوقات لان جواز الخلو  
 عن الشرط لا يحد يوجب جواز الخلو عن الشرط مادام **ق** اما من العامة  
 بل صفها للجميع في مادة المشروطة الخاصة فامر وصفها في وقت مطلقا  
 في مادة الضرورة الذاتية مع كذا بالادعاء **ق** وبالعكس حيث لا يصف الادعاء  
 في جميع اوقات الوصف كالانكساف للقمر واما خولها مباينة للعدم ليس لها  
 من المخلقة **ق** هو **السادسة المنتشرة** وهي المحسوس فيها بعقلية  
 النسبة في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع بمعنى ان لا يعتبر العيني

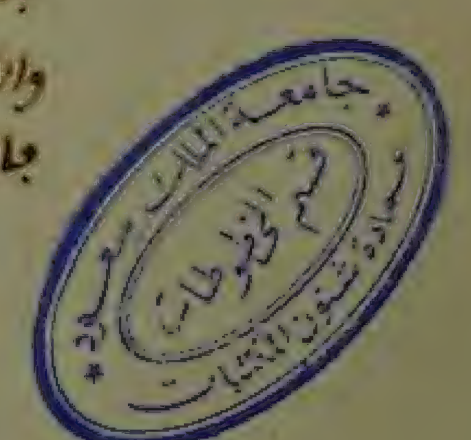
الذي هو غير الوقيية





لا بد من ان يعتبر مع النسب في اللادوام حسب الذات فجزءها  
 الاول يسلط على مقدمه فيما سبق وتسمى متشعبة مختلفة فتركيبتها متشعبة  
 مختلفة ومختلفة عامة وهي اعم من الوقتية حيث لم يعتبر فيها تعيين  
 الوقت ونسبتها الى الوقت في نسبة الوقتية **السابعة الممكنة**  
**الخاصة** وهي المحقق فيها سلب الضرورة الذاتية عن كبري الوجود  
 والعدم اي ثبوت الحكي والاثبوت كقولنا كل انسان كاتب بالامكان والاشي  
 من الامكان كاتبا بالامكان يعني ان ثبوت الكتابة وسلبها ليس بضروري  
 فتركيبتها من ممكنات غير عادية احد اقسام جانب الايجاب والاخرى من جانب  
 السلب والعرضي من وجوبها وسلبها بحسب اللطف جفوف واما بحسب  
 المعنى فثلاثا لمعبارة عن سلب الضرورة عن الحرير **والتحقيق** وان العوجية  
 الايجابية صريح والسلبية ضمنى وفي السالبة بالعكس وهي اعم مختلفا من اعم  
 المركبات لانها ليست عبارة الا عن جزئ من احد اقسام ممكنة عامة موجبة اعم  
 من سائر الموجبات والاخرى ممكنة عامة سالبة اعم من سائر السوالب  
 فيكون المجموع الذي هو مقصود الممكنة الخاصة اعم من كل مجموع مركب  
 من موجبة وسالبة وهي اعم من وجه من الابدان والقامير والمختلفة العامة  
 لحدود الجميع بمادة الوجودية بالضرورة وصدق الممكنة الخاصة بدونها  
 حيث لا يقع الممكن بالفعل وبالعرض في مادة الضرورة الذاتية وكونها مباينة  
 للضرورة واختلاف الممكنة العامة **خامس فان قلت** القضايا  
 لا يقع صدق بعضها على بعض وهو كما هو مما معنى اعتبار النسب فيها  
**قلت** النسب كما اعتبر بحسب التصادق تعتبر بحسب الوجود كما  
 يقال السقف اخضر من الجدار بمعنى انه كلما وجد السقف وجد الجدار من غير  
 عكس بالمعنى انه كلما ثبتت هذه القضية ثبتت تلك ومعنى ثبوت القضية  
 صدقها في نفس الامر بالمعنى في نسب القضايا صدقها في نفسها لا صدق  
 بعضها على بعض **والمراد** نسبة الموجبات الى الموجبات والسوالب الى السوالب  
 والتلبية الى التلبية والجزئية الى الجزئية باذنا فلنا الضرورية اخص من الامة  
 بالمراد انه كلما صدقت الموجبة الكلية الضرورية صدقت الموجبة الكلية الامة  
 فلو اننا لم نكن نساها بالضرورة

سوال خمس



بحسب تلك المادة وغلبة الجزئية والسالبة **فان قلت** هذه الامة انما اعتبر  
 النسب بين موادها وجبات فانه يتبع صدق نفسه على قضية لا يقع الجواب انما اعتبر  
 النسب بحسب مقصودات الموجبات اعم من مقصود الضرورية والامة وغير ذلك  
 فانها مع ذلك بجزءها التصادق **قلت** الامة باعتبارها لم يجمع مادة كذا  
 من الامكان ولم يكن في القضايا الامة لامة لاننا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة صدق  
 عليها تصادق ضرورية ولا بد من علمها تصادق لامة انما ليس الحكم فيها بالضرورة  
 بما يقع وعلى هذا ففسر **فان قلت** ان يقول ان يرد بالحق بالضرورة والامكان وهو  
 ذلك اعم من ان يكون بالضرورة او بالالتزام حتى يكون الحكم بالضرورة مثلا حكما بالضرورة  
 والاختلاف الى غير ذلك وحينئذ يجمع ان تكون نسب القضايا باعتبار تصادق مقصوداتها حتى  
 ان القضية يصدق عليها تصادق ضرورية بصدق وعلمها تصادق لامة ومختلفة **فان**  
**والضابط** **افول** الضابط في تركيب القضايا الامة والامكان في الحقيقة  
 اعم من اعتبار عزم معنى يلزمه مختلفا عامة موافقة للمفوضية الكلية بقا في الحكم اي  
 الكلية والجزئية ومخالفة للكلية كيف اي الايجاب والسلب لان معنى الكلية الموجبة ان ثبوت  
 المحمول للموضوع ليس بغيره بل هو سلبه عنه بالفعل في الجملة وهو السالبة المختلفة  
 العامة وفي السالبة ان السلب ليس بغيره بل هو ثبوت بالشئ بالفعل في الجملة وهو  
 الموجبة المختلفة العامة **واللازم** عبارة عن ممكنة عامة موافقة للاصل في  
 الحكم ومخالفة له في الكيف لان سلب الضرورة عبارة عن الامكان فان سلب ضرورة  
 الايجاب فهو ممكن عام سالب وان كان سلب ضرورة السلب فهو ممكن عام موجب  
 واما الموافقة للاصل في الكيف باصلاح والايحوز ان يعتبر اللادوام في البعض مثلا  
 كما ينبغي في العكس **وقد** يورد في الاحكام قضايا خارجة عن الثلاث عشرة وهي  
 ثمانية عشر الحينية المختلفة وهي المحقق فيلما يعينية التسمية في بعض اقسام  
 وصف الموضوع كقولنا كل من يهتد الى الجنب يسجد في بعض اوقات كونه محنوسا  
**بالحينية** اللادامة وهي الحينية المختلفة مع فيه اللادوام **والحينية** الحينية  
 بالضرورة وهي الحينية المختلفة مع فيه بالضرورة بحسب الذات **الحينية**  
 الممكنة وهي المحقق فيلما يغلظ النسبة في بعض اقسام وصف الموضوع كقولنا  
 كل انسان محنوس بالامكان في بعض اوقات كونه سائلا **الحينية** الممكنة اللادامة

سوال آخر

سوال

هذا هو المطلوب في هذا الباب











نه اسم میرید بیله اولور ادا کلاه نصیحت  
میرید نه حکم من شکر بار ادا

والله اعلم

2

ایں نامہ کے لئے توفیق و مدد فرمادے اور اس کی تکمیل میں  
مدد فرمائیں۔ آمین



تاریخ و تفسیر حدیث

والمسلمة التي هي في البيت  
والتي هي في البيت

[illegible]

تکلیف

$\mathcal{L}_1(\mathcal{F}) = \{f \in \mathcal{F} : \int_{\mathcal{X}} |f(x)| d\mu(x) < \infty\}$

三



تأليفه يفتون الشىء اذا لم  
مؤلفه يفتون الشىء اذا لم

ح  
اقتداء بهما في بيضه











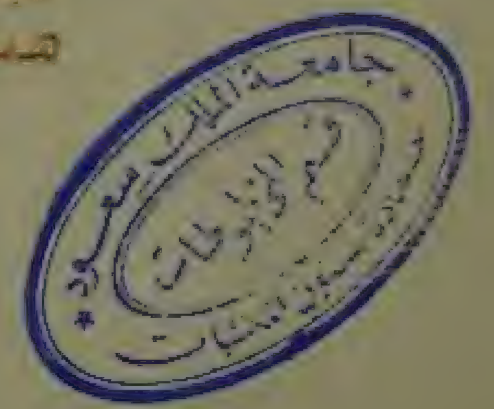




مدعاة القبول البتة والاعلان ان نقيضه عينا من جهة انهما متساوية والنقيض موجب  
 شرعية سواء كان الاصل موجبة او سالبة وهذا الكلام بعد معرفة ان المركبة من شي  
 تشرب وان نقيض كل شيء هو فإنتاء ان تحقق ان الوجودية اللادائمة مركبة  
 من مطلقين ما شير احداهما موجبة والاخر سالبة وتقف ان نقيض المطلقة العادة  
 هي الدائمة تعققت ان نقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المتوازية القابلة لا يجب  
 واسلب او الحائضية في نقيضه وانما كان نقيضه لا بد ان يكون له ما ليس به  
 الانسان فاعرف ما هو وما يقابل الانسان فاعرف ما هو وعلى هذا القياس فنقيض  
 القيمة الخاصة اما القيمة المطلقة الحائضية او الدائمة المتوازية ونقيضه المشرقة  
 الخاصة اما القيمة الممكنة الحائضية او الدائمة المتوازية ونقيضه الواقعية اما الممكنة  
 الواقعية الحائضية او الدائمة المتوازية لا نقيض جزئية اذ الواقعية المطلقة هي الممكنة  
 الواقعية لا ان ضرورة بحسب الوقت المعين فافضل سلبها بحسب الوقت ونقيض  
 المتضمنة اما الممكنة الدائمة الحائضية او الدائمة المتوازية لان نقيض جزئية الاول اعني  
 المتضمنة المطلقة هي الممكنة الدائمة لان ضرورة في وقت ما ينقض سلبها في جميع  
 الدورات ونقيض الوجودية الضرورية اما الدائمة الحائضية او الضرورية المتوازية  
 ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية الحائضية او الضرورية المتوازية ولا خلاف  
 في انه مشكك **فال** وان كانت جزئية **اف** قول المركبة ان كانت  
 جزئية لا يقضي بنقيضها المتشعب والمرد ليس نقيض الجزئية لان مقتضى الكلية  
 بعينه مقتضى جزئها ضرورة انه اذ لا يمتنع مجموع الدورات جزئية واحدة فيكون  
 مساويا لنقيض المركبة ضرورة ان نقيض المتساويين متساويان بخلاف مقتضى الجزئية  
 فان مقتضى جزئية المتشعب متساويان بحسب تعدد موضوع الاجزاء والسلباء مقتضى المركبة  
 الجزئية بخلاف جزئية المتساويين انما افلنا بعضه بالاداميا وبعضه ليس بمقتضىه ان كان  
 البعض اذا صرح بالاشكال ليس بالاعلان بخلاف ما افلنا بعضه ببعض ليس  
 بانه لا بد ان يكون له ان يكون له البعض غير ذلك وان كان مقتضى الجزئية مع مقتضى  
 المركبة يكون مع احد الجزئيين الحق من نقيض المركبة الجزئية ضرورة ان نقيض الدائم الحائض  
 فيجوز في الجزئية مع ذلك باربع احد جزئيهما اعني المتشعب والمرد ليس كالتين اللتين  
 هما نقيض الجزئية ضرورة جواز كذب الشيء مع الاخضر من نقيضه والاشكال اشار بقوله

الاول

على  
 من  
 من  
 من



لا

لانه يشك في بعض الجسم حيوانا ام لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية اما ما افلنا  
 بعض الجسم حيوانا ام لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية اما ما افلنا  
 الاصل مقتضى ان بعض الجسم الذي هو حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية  
 عيون بالاشكال واما ما افلنا من نقيض جزئية سالبة الكلية التي هي  
 نقيض الجزئية الاجزاء فقولنا لا شيء من الجسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية  
 نقيض الجزئية السلبية التي هو مقتضى اللادائمة فقولنا كل جسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض  
 فقولنا اما لا شيء من الجسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية سالبة الكلية التي هي  
 ضرورة ان نقيض جزئية السلبية فقولنا بعض الجسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية  
 النقيضية **الحق** نقيض المركبة الجزئية ان يوقع التزديد بين النقيضين لانه  
 واحدة من ادم الموضوع كما يقال في نقيض بعض الجسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض  
 داما او ليس بحيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية سالبة الكلية التي هي  
 له بجزء وقت ولا يشك في بجزء وقت فنقيضه ان ليس الا مرقة ذلك بل يخرج اما ب  
 داما او ليس بـ داما والجزء الثاني اعني قولنا كل ليس بمقتضى من احد هما ان  
 يكون بـ مسلوبا من كل داما والثاني ان يكون مقتضى بـ مسلوبا من بعض داما لانه  
 لبعض الاضداد اما في ان يقينا ان الشيء الثاني على اعتداله وقلنا كل داما  
 او ليس بـ داما كانت عملية شبيهة بالمتعلقة مساوية بالنقيض والى قلنا وقلنا  
 اما خارج داما او لا شيء من داما او بعضه بـ داما وبعضه ليس بـ داما  
 كانت متعلقة ما نعه الخلق من ثلاثة اجزاء مساوية للنقيض ومقتضىه اخرى  
 اخذ نقيض المركبة الجزئية **والف** بل يقول التزديد بين نقيض الجزئيين خاف  
 في نقيض المركبة الجزئية ايضا وانقض الخلق وادام من جهة العمل شرية نقيض الجزئيين  
 لانه جزئية بعضها موجبة والسالبة المتحدة الموضوع على ما سبق فاذ افلنا بعض  
 الجسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية سالبة الكلية التي هي  
 الثاني كل جسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض جزئية سالبة الكلية التي هي  
 للنقيض وكذا ان السالبة الجزئية فنقيض قولنا ليس بعض الجسم حيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض  
 فقولنا اما خارج جسم حيوانا او لا شيء من الجسم الذي ليس بحيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض  
**فال** واما الشرعية **اف** قولنا الحق في العملية التي هي

قولنا اما خارج جسم حيوانا او لا شيء من الجسم الذي ليس بحيوانا او لا بل مع ذلك بالذات من نقيض  
 جزئية سالبة الكلية التي هي  
 مقتضىه



في بعض النسخ

التقابل متوخة فتدبا متبوعة موجبة والابا سبب مع تعقيد الشرايف خلاف به  
 اخذ النفاذ ملاحظة جنة في الشرايف والابا سبب بالفساد والاتصال والانعقاد والتزويج  
 التزويج والانعقاد والاتصال والانعقاد جميع الجمع وضع الخلو **فقال**  
 من جهة بل جهة جزئية القضية بالآخر كذا في يخلو على نفس هذه التبع بالآخر اجتهاد  
 يجعل الجزء الاول من القضية ثانيا وجعل الثاني منها اول مع بقاء الصلة والكييف آية  
 الابطال والاستب بظوله الجزئية الاول والثاني اول من الموضوع والحمول المشمولة عكس  
 الشراكات ايضا والمراد بالجزء الثاني ان لا يعكس في كل من الموضوع محمول  
 ووصف المحمول موضوع والمراد جعل شيئا كذا في القضية لا ردة ما حتمت  
 بالنظر في المعقولات واما المعقولات فيقولنا امدان يكون العدد في الازواج لا يكون  
 عكسا فيقولنا امدان يكون العدد زوجا او فردا ان لا يتغير في المعقولات كما هو  
 بالاعتناء بغيره الزوج وحزبه على ما يشخص به تفسير المنهجية وتعلق بمفهومها  
 وما يقال في الحكم في الازواجية الزوجية للعدد في وجه الثاني فمادة العدد به للزوجية  
 موضوع والمراد ببقاء الكيف ان الاصل ان كل زوجا في العكس موجبة وان كان سببا  
 كل سببا في العكس لازم من لوازم الاصل والموجب قد يختلف عن السالب وبالعكس  
 فان في خوفنا كل شيئا في الخلق لا يصدق في العكس سببا في العكس فقولنا بعض الناس في العكس  
 وبخوفنا لا شيء من الناس ليس في العكس موجبا في قولنا بعض الناس انفسا  
 وباللزام المنطوق هو الموافق في الكيف والمراد ببقاء الصلة ان الاصل لو كان صادقا  
 كان العكس صادقا فلو لم يكن كذلك لكان يتنوع مع كل زوج مع كذا في اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذا  
 يجوز ان يكون الصلة كذا في العكس ان يكون المراد مع بقاء الزوج والصلة وبلا واسطة  
 يخرج خوفنا ناكحوا نكاحا بالنسبة الى قولنا كل انسان ناكح هو ما يقتضيه مع الاصل فيبقى  
 الاتفاقي في الزوج فانه لا يصدق عكس له ويخرج ما يكون ناكحا للاصل بواسطة لزومه  
 للعكس كالا مع من العكس مثلا فقولنا لا شيء من ج ب بالضرورة ينفع في الاشياء من ج  
 دائما ويلزم من لا شيء من ج ب بالضرورة او بالامكان مع انه ليس بعكس في العكس  
 مذكور في الترتيب لا يخلو عن اختلاف **فقال** اما السوال **فقال**  
**افول** في بعض عكس الموجبات نظرا الى كونها اشرف وبعض عكس

بحث العكس

السوال نظر الى توقف بعض الاشياء على انفسها من وجبات عليه والاشياء متناهية في العكس  
 الى الكلي والكلية وان كل سببا اشرف من الجزر وان كل موجبة في العكس والسوال  
 اما الكلية وما جزئية فان كانت كلية في جميع مقتضى من الثلاث عشر وهي الوقيعية  
 والوجودية والامكانية والمختلفة العامة لا تعكس لانه يصدق في الاشياء من العكس عكس  
 ولما التزم مع كذا في قولنا ليس بعض المنعكس بغير الامكان للعلم لا كل  
 منعكس بغير ضرورة ومشي لم يعكس في العكس لان العكس لا يعكس لان العكس لازم للعلم  
 والعلم لازم للخاص وان كان لازم فلو صدق الخاص به وعكس العلم صدق الخاص به في اللزوم  
 والاعتبار السالبة الجزئية لانها اعلم من الكلية والامكان للعلم لانه اعلم بالجهات  
 وكذا في العلم بوجوب كذا في الخاص ولما دل معنى انفسا من القضية انه يلزم منها اخرى معينة  
 عامة من التبع بل احتيج في التبع الى ان كل من مجموع المواد ولما دل معنى عدم  
 الانعكاس ان لا يغير لازم على النقص بحسب مادة واحدة كذا في **فقال**  
 واما الضرورية **فقال** اما السوال الكلية المنعكسة فبالدائم  
 منها اعني الضرورية المختلفة والدايمية المختلفة ينفع في الدائمة كلية مثلا اذ اصدق  
 بالضرورة او داما لا شيء من ج ب داما لا شيء من ج ب والاصد ونقيضه وهو  
 بعض ج ب بالاحتمال فبعله مغري والاصل كبرى في بعض ج ب بالاحتمال ولا شيء من ج ب  
 بالضرورة او بالامكان ينتج ليس بعض ج ب بالضرورة بالضرورة والدوام في الدائمة  
 وهو حال الوجود الموضوع اعني بعض ج ب في التبع في الوجودية التي هي نقيض  
 العكس ولما دل الاصل في وجوب الصلة والترتيب عينا في الترتيب على العمل بالاشياء  
 من نقيض العكس فيكون محال فيكون العكس حقا **فقال** في **فقال** ان اردتم بفوقكم  
 اذ اصدق بالضرورة او داما لا شيء من ج ب داما لا شيء من ج ب ان يصدق على  
 كبرى للزوج فلان سبب انه لو لم يصدق في نقيضه جواز ان يكون حاد فالا على كبرى للزوج  
 وحينئذ لا يلزم نقيضه وان اردتم اعلم من الزوج والاتصال في الابطال ان يكون عكس لا للعكس  
 بحسب ان يصدق في كبرى للزوج **فقال** المراد الصلة في كبرى للزوج بمعنى انه لو لم يلزم  
 لا بشر انفسا في واما كل انفسا في مستلزم لا يمكن صدق نقيضه في الوجود الى المحال واما كل  
 المحال محال **فقال** بحث وهو ان العكس في قضية يلزم بالتبع في السالبة  
 المختلفة ليست عكس للضرورة فيكما يجب اثبات في زوج العكس بالضرورة يجب بطلان







من الضرورة

**قال** في هذا الفصل انما هو ينقسم الى اقسام ثلاثة **قال** الاصل  
 انه عكس ان العكس لا يكون كالمادة بالنظر الى نفس الشيء بل هو مقادير فيلزم ان يكون عليه مع  
 قطع النظر عن خصوصية المادة **واما** الخصصة بالنظر الى الذات والوحدات الاربع تنقسم  
 حينئذ مطلقا مع قيد اللازم **واما** في الخاصية انما لزوم الحينية فكما ان من الممكن ان  
 عدم لزوم الزاوية فلان الضرورية اخصها وهي لا تنقسم الى اخص من الحينية كالفرق بين مثل  
 لجواز العكس وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادة وصف  
 المحمول فلو كان كل كذا بلسان بالضرورة مع كذا بكل لسان فكتاب بالضرورة مادة انما  
**واستدل** على فيه اللادواع وهو بعض ليس ببالاطلاق عكس الخاصيتين بل انه لو  
 لصد وكل بـ ج د ا ب فبعضه ص في تارة للجزء الاول من الاصل اعني بالضرورة لو د ا ب ك ل ج ب  
 مادة ج ينتج ك ل ب د ا ب وتارة للجزء الثاني اعني اللادواع وهو فلو كان لاشي من ج ب  
 بالاطلاق ينتج لاشي من ب ب بالاطلاق ويلزم اجتماع التقييد فيكون لاشي من ب ب  
 بالاطلاق ويستنتج فلو كان بعض ب ليس ب بالاطلاق وهو نقيض لقولنا ك ل ب د ا ب  
**لا يف** **قال** ينقسم من الى الجزء الثاني ينتج لاشي من ب ب بالاطلاق وهو على الوجود  
 الموضوع كانه **قول** لا ينقسم استعماله في هذه المصلحة بالضرورة والاشي  
 لاشي من لاشي ب ب بالاطلاق العلي لان معناه سلب الوصف الوصف المقارن به  
 الجملة عن ذات تنقسم به في الجملة **واقيد** اللادواع في عكس الجزء ينتج فلا يصدق فيه  
 بقية الطرفين والجزء من الجزء ينتج والجزئية لا تصلح كبرى في الشكل الاول بل هي في  
 بوضع لك البعض انما هو جوب بالاجل مادة ج د ا ب فبعضه ج د ج وهو هذا  
 ود ليس ج بالاجل والاشي ج د ا ب يكون د ا ب لاننا حكمنا بالاصل انه بامام ج  
 ج وقد كان د ا ب فبعضه ج د ا ب فبعضه ج د ا ب فبعضه ج د ا ب فبعضه ج د ا ب  
 ب ليس ج بالاطلاق وهو موضوع مادة **والعكس** **والوقت** **والوجود** **والاشتراط**  
 العامة تنقسم مطلقا عامة ويبينها في كلامه ويبينها في لزوم الزاوية ان الوقتية  
 اخصها وهي لا تنقسم الى اخص من المصلحة العامة لانه يصح لكل منقسم مطلقا  
 بالتوقيت مع كذب بعض المصلحة منقسم مطلقا **والاشتراط** **والاشتراط** **والاشتراط**  
 يدل انقسام الاشياء لا من حيث تصنيفها بل من حيث المادة ولان عكس الجزء ينتج في الحقيقة  
 اشارة الى ان ما سور لك من الاشياء تجزى به الجزيات فلهذا في الكليات ولو اقتصر

على

على انقسام الجزيات لاختلاف اولها لا تنقسم على من الكليات ولا من العلية لان الخاص **قال**  
**وان شئت** **افول** للقول في بيان انقسام الاشياء الى اقسام ثلاثة هي الاول الخلف  
 وهو ختم لنقيض العكس الى الاصل ينتج محالا الثاني الافتراض وهو ان يصدق ان  
 الموضوع شيئا وحمل عليه وصف الموضوع والحمل اليبعد وان بعض ما يتصف بالمحمول  
 يتصف بالموضوع وهذا انما يقع عند وجود الذات فلا يكون الا بالواجبات او السواب  
 المركبة وليس يستعمل المصنف الا عند تعذر كبرى الخلف لانه في الخاصية في سر من اشكل  
 الثالث ويبين انما جـ مـ على كـ من العكس وانما قلنا في الخاصية انما يصح في ضرورة  
 الافتراض ليست قياس الثالث كـ من العكس وهو ان عكس نقيض العكس ينتج  
 ما ينبغي للاصل فيكون نقيض العكس على الاكس والعكس محال وانما قلنا في الاصل انما يشمل  
 المتناقضة والتضاد مثلا اذ احد فخرج او بعضه ب بالاطلاق فليصدق بعضه ج بالاطلاق  
 والاصح ونقيضه وهو لاشي من ج د ا ب وينقسم الى لاشي من ج د ا ب وهو لاشي من ج د ا ب  
 مفاد الاصل الكلي اعني ك ل ب د ا ب وعناقه الاصل الجزئي اعني بعض ج ب وهو لاشي من ج د ا ب  
 بالسواب ايضا مثلا اذ احد لاشي من ج د ا ب فليصدق لاشي من ج د ا ب **والا** **فبعض** ج  
 وينقسم الى بعض ج ب وهو لاشي من ج د ا ب **وانما** **الخصصة** **المصنف** **بالواجبات**  
 لا قدم بل في تفسير السواب فلو بينتها ما يتوقف على عكس الواجبات كل البيان  
 لم يبين بعد ولانه لو بصر عكس السواب بما يتوقف على عكس الواجبات وعكس  
 الواجبات بما يتوقف على عكس السواب كان د ا ب والجواب ان البيان ما لم يبين بعد  
 كثيرة اشياء المنطوق كالملاحض التي يشوبها غير الشكل الاول وان له وانما يلزم ان يكون  
 لخاص عكس الواجبات والسواب يدل بغيره **قال** **اما** **الممكنات**  
**افول** ذهب الفقه الى ان العكس الممكنات مستندة بالاعتكاف والخلف  
 والافتراض مثلا اذ احد بعض ج ب بالامكان فليصدق بعض ج ب بالامكان بوجوه **انه**  
 لولا له لاشي من ج ب بالضرورة وينقسم الى لاشي من ج ب بالضرورة وهو مناف  
 للاصل **اما** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط**  
 وهو محال **اما** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط** **الاشتراط**  
**واجيب** بالاول موقوف على انقسام السالبة للضرورة سلبية ضرورة وقد تبين  
 انقسام العكس الادمية والثالث موقوف على انما جـ مـ على انما جـ مـ الممكنات في الشكل

بـ



في الشكل الاول والثالث وهو مرسوم بلما كانت اليد المندرجة من راحة عنده المصغرة  
ولم يفتح على راسه يد على الاعضاء اربعة منه توفيق ذلك **قال قلت**  
ان كان المعتبر في وصف الموضوع هو الامكنة فما تصور رأي القائلين في ان هذا هو المكنة  
خاصة وكذا التناجس في وصف الشكل الاول والثالث ويلزم ان هذا هو المكنة  
وان كان المعتبر هو الفعل فما تصور رأي الشيخ في ذلك لان هذا هو المكنة  
التي تصور بانها يصفه في كل حال من صورته بل لا يمكن مع ذلك قولنا بعض صورته  
هذا بل لا يمكن هذه الصورة مما اطلع عليه المصنف بل لا وجه للتوقف **قلت**  
هو المعتبر هو الفعل كما في دفع الشدة مما انه الفعل بحسب نفس الامر بحسب وصف العقل  
وان الفعل بحسب وصف العقل هو مساو للامكنة ام لا على ما سبق **ولم يرد** هذه  
المطالبات بل في صورته والمكنة مع امكنة واحدة والمختلفة مثلما قال في  
المطلوب مثلا اذا صدق كرجح بالامكنة اعترض ان يصدق كرجح بالفعل فيمكن ان يصدق  
بعضه في الفعل فيصدق بعضه في الامكنة وعلى هذا القياس واجب منع التنازع  
فان صدق بالامكنة لا يقتضي وجود الموضوع وامكنة الصدق يقتضيه فيصدق وكل عطف  
بحال بالامكنة ولا يخرجه من الفعل ويقيم **فانظر** **قال** اما الشئ **حيث**  
**اقول** هذه اية النزومية واما الاتفاقيية فلان اخذت عامية لم تنعكس لحوار  
ان يكون المعنى كذا بالامكنة ثبتت صدقها على تقدير التناهي كما في قولنا ان كل الجملان في سائر الامكنة  
ناقص وان اخذت خاصة بل كل مضمون متناهي فيقول القديس في الصدق فلا عكس لهذا  
لان العكس يجب ان يكون مغايرا للاصل بحسب المضمون ولا مغايرة ههنا كما في المنقطة  
بل مضمونهما مع تنافي القديس ولو كان مضمونهما معا لكان صدق الثاني على تقدير  
صدق المعنى بمجرد الاتفاقيية فيتنصرون لهذا العكس كما ليس يبين بانه لا على الاصل  
واعترض على ان هذا هو المكنة النزومية بانه يصدق وكلما وجدت العشرة وجدت  
الثلاثة مع كذب قولنا في يقرن اذ وجدت الثلاثة وجدت العشرة لنزومية وجوابه  
المنع اذ لا معنى للنزوم الجزئي لان يكون المعنى في خلاف افتضاء النزوم وكما هو ان تنفي  
الثلاثة في خلاف افتضاء النزوم تنفي العشرة لانها بعض من العشرة **قال**  
**الحث الثالث** **اقول** في هذا الفهم ما الى عكس النقيض عبارة  
عن جعل نقيض الجزئ الثاني او لا ونقيض الجزئ الاول شائنا مع بقا الكيف والصدق

**قال**

وحكم الموجبات في هذا العكس حكم السوابب في العكس المستوي ومطابق السوابب  
فهنا حكم الموجبات في عملية كانت او متصلة حتى ان الموجبة الكلية تنعكس  
كنفسها والموجبة الجزئية لا تنعكس اصلا والسالبة كلية كانت او جزئية لا تنعكس الا  
جزئية والسبع من الموجبات اعني الوقيتية والوجودية والمكنية والمختلفة  
العامية لا تنعكس اصلا والواجبة في تنعكس الى ما تنعكس اليه سواببها في العكس المستوي  
الذي يخرج من الاخطاء وذلك بانه لا يارو التفويض المذكور في مثلها اذا صدق كل  
ج ب صدق كل ما ليس بـ ج والافضل ما ليس بـ ج وينعكس الى بعضه ليس بـ ج وفيه  
كل الاصل كرجح ب هـ **واعترض** المتأخرون بان لا تسلم انه لو لم يصدق كل ما ليس بـ ج  
ليس بـ ج صدق بعض ما ليس بـ ج وهو ما صدق من قولنا بعض ما ليس بـ ج وصدق الاصح  
لا يستلزم الاصح في غير التعريف الى ما ذكره وهو انه عبارة عن جعل الجزئ الاول من  
القضية نقيض الجزئ الثاني من الاصل وجعل الجزئ الثاني غير الجزئ الاول من الاصل مع  
مغايرة الاصل الى العكس والسلب وموافقته في الصدق والبراءة بالقضية في التعريف  
القضية التي هي العكس والعبارة الواضحة انه عبارة عن جعل نقيض الجزئ الثاني  
او لا وغير الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق والمغايرة في الكيف وتسميته  
عكس النقيض على تعريف الفهم ما ذكره لانا اخذنا نقيض الضمير وعكسنا هذا  
بل جعلنا نقيض الثاني او لا ونقيض الاول ثانيا واما على تعريف المتأخرين فيما انظر الى  
الجزئ الثاني من الاصل لانا عكسنا نقيضه بل جعلنا كذا **قال** اما الموجبات  
**اقول** على رأي المتأخرين حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوابب في  
العكس المستوي فان كانت كلية فالسبع منها اعني الوقيتية والوجودية والمكنية  
والمكنية والمختلفة العامة لا تنعكس اصلا والمكنية تنعكس الى ما  
والوصفيات الاربع تنعكس عن مية لاخر مع فيه اللام والجزئ في الخاصية والكل  
فما هو من اكثر وان كانت جزئية فالمختلفة منها تنعكس عن مية خاصة مثلا  
اذا صدق بالضرورة او داهما بعض ج ب مادام ج لا داهما صدق ليس بعض ما ليس بـ ج  
مادام ليس بـ ج مادام لا لا نعرض لانت الموضوع اعني ما هو ج وب مادام ج لا داهما  
د صدق ليس بـ ج بالفعل بغير الاصل بالاداء وليس بـ ج جميع اوقات ليس بـ ج والكلان  
ج ب بعض اوقات ليس بـ ج في بعض اوقات ج وعل ب مادام ج هـ

من الخط و ج هو السالبة  
الجزئية اعني ليس بـ ج  
ب ليس بـ ج وهو







مع د يجوز ان لا يكون الشيء مستلزما للاحد النقيضين على كل زية لا يستلزم كل عسر  
 ولاحده كذا واصل الاتفاقيات بل كانت موجبة بتنعكس كنعكسها العنى ان اكون  
 كل ما كان راقا يكون اب مع د اتفقا بلزم صد و مع د موافقة مع د ج د ب ب كل  
 الازمنة ان كان الاصل كليا و د بعضها ان كان جزريا والازمنة صد و موافقة مع د ج د ب ب  
 ب بعض الازمنة التي كل ج د موافقا بلزم صد و موافقة الشيء للنقيضين و بلزم صد و  
 النقيضين الوافق وهو محال وان كانت سالبة لا تنعكس اصلا اذ لا يلزم من سلب  
 موافقة مع د ب ب موافقة مع د ج د ب ب يجوز ان يكون ذلك السلب لعد ج ا ب واصل  
 المنعكسات فلا تنعكس اذ لا يلزم من ثبوت المعادة ان يبرأ من سلب المعادة كذا  
 نقيض احدهما وغير الاخر يجوز معادة كذا الشيء الواحد للنقيضين وكذا كذا يلزم من سلب  
 المعادة ان يبرأ من ثبوت المعادة بين نقيض احدهما وغير الاخر يجوز ان لا يكون الشيء  
 الواحد معادة كذا الشيء بالنقيضين كما كل زية فانه لا يعادى كل عسر و لاحده فاذ كره  
 المصنف في الجامع وبه يتبين ان مراده بالشرقيات ما هنا غير الاتفاقيات وان ليس  
 منه قسم التوقف على الانعكاس و عده من الالاف كذا غير معلوم لا كذا  
 بعض ما عمن الانعكاس معلوم **فان البحث الرابع افول**  
 جرت عادة الفروع بالاستقضاء في تلاد الشرقيات نقيضا واثباتا لا كلفلة جده و اكد  
 اقتصر المصنف على فليمن ذلك وهو ان المتصلة بالضرورة الموجبة الكلية تستلزم  
 منفصلة موجبة كلية ما نعة الجمع مركبة من غير مفعة المتصلة ونقيض تاليها  
 وتستلزم منفصلة موجبة كلية ما نعة الخلو من نقيض مفعة المتصلة وغير تاليها  
 حال كون المنفصلتين اثنى ما نعة الجمع وما نعة الخلو فمما استتبع على المتصلة  
 الموجبة الكلية بالضرورة بمعنى ان كل منفصلة موجبة كلية ما نعة الجمع تستلزم  
 متصلة موجبة كلية مفعة مطلقا غير احده جزريا المنفصلة وتا يلبسها نقيض الاخر  
 وكل منفصلة موجبة كلية ما نعة الخلو تستلزم متصلة موجبة كلية مفعة مطلقا  
 نقيض احده جزريا المنفصلة وتا يلبسها غير الاخر يقال ج منه كذا كسر على ب بالضرورة اذ  
 كل ج مستلزم ما ب كذا ب مستلزم له او ان يبرأ من جميع اشراكه فوله واللا  
 لبطل بالضرورة والافضل عنى اذ اكد ان ليس الامر بضرورة كل ب بل هو ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب  
 ونقيض للضرورة منع جمع لجزرا اجتماعا عسما بيبثب بالضرورة مع عدم الازمنة فلا يكون

الضرورة

فلا يكون للضرورة لازما ولو لم يكن بين نقيضين بالضرورة وغير الازمنة منع خلو لجزرا اتفقا عسما  
 ولبثت بالضرورة بالضرورة فلا يكون للضرورة لازما و اذ كان الامر من منع جمع كليا فلو  
 لم يكن غير كل واحد منهما مستلزما لنقيض الاخر لكان ثبوت احدهما مع غير الاخر  
 فلا يكون بينهما انفصال على سبيل منع الجمع و اذ اخل بينهما بغير الامر من منع خلو لجزرا  
 لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لغير الاخر لكان ثبوت نقيض احدهما على نقيض  
 نقيض الاخر فلا يكون بينهما انفصال على سبيل منع الخلو و كما كل كل من منع الجمع  
 ومنع الخلو مستلزما لا تصالير وكانت المنفصلة الحقيقية مشتملة على منع الجمع  
 ومنع الخلو جمع لجزرا استلزما لمتعارف متعلقات اشتمل مفعة مطلقا غير احده الجزريا  
 وتاليهما نقيض الاخر والاشتمال بالانعكاس ان لو لم يكن غير كل من الجزريا مستلزما بالنقيض  
 الاخر لم يكن بينهما منع الجمع ولو لم يكن نقيض كل منهما مستلزما لغير الاخر لم يكن  
 بينهما منع الخلو مثلا فوننا اما ان يكون مفعة العدد و ج ا ب و ج ا ب يستلزم قولنا  
 كلما كان ج و ج ا ب ب ب ب ا و كلما كان ب و ج ا ب ب ب ب ا و كلما كان ب و ج ا ب ب ب ب ا  
 وكلما كان ب ب ب ب ب ب ب ب ب ا و كلما كان ب ب ب ب ب ب ب ب ب ا و كلما كان ب ب ب ب ب ب ب ب ب ا  
 للاخر من نقيض الجزريا معنى ان منع الجمع بين امرين يستلزم منع الخلو بين نقيضيهما  
 اذ لو جاز الخلو عن النقيضين على اجتماع النقيضين بيبخل منع الجمع وكذا منع الخلو بين  
 امرين يقتضي منع الجمع بين نقيضيهما اذ لو جاز اجتماع النقيضين لجاز اجتماع العنيتين  
 بيبخل منع الخلو مثلا اذ احد ا اما ان يكون الشيء انسانا او ساما نعة الجمع صد و  
 اما ان يكون انسانا او لا ب ساما نعة الخلو وبالانعكاس **فان المقالة**  
**الثالثة افول** لما كانت العمدة في الاصل الى التصدي هو القياس  
 وضع المقالة له وجعل الاستقراء والتمثيل من الملحقات به والقياس قول مولد من فذا  
 منى سلمت لزمنه انما قول اخر والسراد بالقول الاول الموقوف المعنوا اذ اجلنا  
 التقييد للقياس المعنوي والموقوف المعنوي اذ جعلنا التقييد للقياس المعنوي  
 ولزوم القول الاخر عن المعنوي كذا و اما عن الموقوف فباعتبار اني يد على المعنوي  
 فان القياس المعنوي ليس بقياس من حيث اللفظ بل من حيث انه دل على معنى معنوي  
 فالتلفظ باللفظ يستلزم تعطف معانيه بالنسبة الى العلم بالوضع وتوقف  
 معانيه على تعدي التسليم يستلزم النتيجة فالمراد بالقول الاخر قول مولد المعنوي

57



المقبول في هذا من التلخيص بالنتيجة من التلخيص بالفضايل ولا من تعارضها مع بعضها وخر  
 انقول ان جنس القياس هو الذي لا ينفك عنه فوله من الفضائل والبراه من الفضائل  
 فهو الواحد في مخرج عن هذا القياس القضية الواحدة المستقلة من تعارضها او عكسها  
 اما خروج القضية البسيطة فمما هو واما خروج المركبة فلانه الحاد في هذا النوع  
 انما القضية واحدة مركبة عن قضيتين ولا يشك انهما قضيتان وبقية ايم في الاعتراض على  
 تعارض القياس بان يشك في القضية المركبة المستقلة من تعارضها او عكسها فبقية  
 وفوله من مسمى سلمت اشارة الى ان هذه مات القياس لا يجب ان يكون معلومة ان مقبولة  
 بل لو كانت مشتركة لاكتفاء بيب لو سلمت لز غلبت النتيجة وهي قياس في خبره المتعين  
 القياس الصاد والمفقد مات وغيره وفوله من مخرج الاستدلال والتعميل فان تسليم  
 المفقد مات في الحقيقة لا يستلزم النتيجة لكونها قضيتان وفوله عن هذا المخرج ما يستلزم  
 قولنا ان هذا خصوص المادة كما في قولنا لا شيء من الانسان يجر وكل حجر جماد فانه  
 يلزم منه لا شيء من الانسان يجر فانه لا شيء من الانسان يجر وفوله ان هذا احتراز  
 عما يستلزم قولنا ان هذا هو السكة مفقودة غير بيضاء اجنبية اذ غير لازمة والمفقد مات  
 كما في قولنا ان هذا هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة  
 مسلو وجانه لو لم يصدق في هذه المفقد من لم يصدق في قولنا الاخر كما في قولنا ان نصف لب  
 وب نصف لم فانه لا يلزم ان نصف لم ان نصف لم ان نصف لم ان نصف لم ان نصف لم  
 ان يكون لازمة من هذه المفقد مات في قولنا ان هذا هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة  
 ما ليس هو السكة لا يوجب ان هذا هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة  
 لا في جو اسكن عكس في هذه المفقد من الثانية فوله ان كل ما يوجب ان هذا هو السكة وبما هو السكة  
 الجوهر هو جوهر مع انه ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية اللازمة وبقية  
 المفقد من القضية بما يتصور في هذه المفقد من هذه المفقد من هذه المفقد من هذه المفقد  
 القياسات المبينة بطريق العكس المستلزم ومخرج القياس بطريق عكس في هذا سبب  
 في ان هذا اعتقد وواجب في هذه الدروسك وهو ما اصله الميسر العكس المستلزم  
 دون عكس في القياس ووجوب في هذا الوجود مما لا يقتضيه تعارض القياس  
 وقوله قولنا ان هذا هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة وبما هو السكة  
 مقبولة غير موجبة التسليم بخلاف المفقد من وقوله ان لا شيء من الانسان يجر

الانقضى

ان تكون كل قضيتين فيها ساد كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانه لا يمكن  
 ان يكون هذا صريحا استلزام الكل الجزر وبقيته نكسر لانه لا يمكن ان يكون هذا صريحا  
 الكل من عكسها ان يكون للمفقد من هذا المفقد من هذا المفقد من هذا المفقد من هذا المفقد  
**قال** فوله ان كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانه لا يمكن ان يكون هذا صريحا  
 غير ان هذا لا يمكن ان يكون هذا صريحا فوله ان كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانه لا يمكن  
 المفقد من هذا القياس مشروطة بان تكون موفقة مع الاخرين لا يبقا مخصوصا بان يتقدم عليها  
 والنتيجة ليست كذلك واما الخلاف فانه في قولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانه لا يمكن  
 لا يستلزم فيه وضع وتايف مخصوص **قال** وهو استثناء  
**اقول** ان كل غير النتيجة او نقيضها من قولنا بالقياس يسمى  
 القياس استثناء بما لا يستلزم على حرف الاستثناء اعني لاخر فقولنا ان كل هذه اجساما  
 فلهو مقيد لانه جسم ينتج انه متعين وهو مة هو بالقياس لانه ليس ينتج  
 ينتج انه ليس جسم ونقيضه من قولنا بالقياس هو لا اسمي اقترانيا لما فيه من  
 اقتران الحوادث **قال** بالقياس الى النتيجة من قوة بالقوة في الاقتران ايضا لانه  
 مشتمل على مادة النتيجة اعني الموضوع والمحمول ومادة الشيء يكون الشيء معلوما  
 بالقوة **قال** فيل اشتمال القياس على النتيجة بالقياس الى ما هو مقيد  
 النتيجة لعل من هذه مات القياس على ما مر في التعريف **قال** لا منافات في  
 النتيجة في قولنا مثلا ان كل هذه اجساما فهو متعين لانه جسم هي القضية العملية  
 المعملة للصحة والخطا اعني قولنا هذه متعين وهو مقيد لكل من مفقودة متسي  
 القياس ان المفقد من الاول هي الشرعية المشتقة على العكس بلزوم التالي للمفقد  
 اعني قولنا ان كل هذه اجساما فهو متعين لان هذا التالي للمفقد لانه ليس بقضية  
 والمفقد من الثانية هي قولنا لانه جسم وهو متعين في النتيجة من كونه بالقياس  
 في القياس انما باجزائها المادية وهي كمالها التاليفية من كونه في وارجح ان هذا  
 ما اخرجها عن كونها قضية وعمر احتمالها الصلة والشغ **قال** وموضوع  
 المطلوب **اقول** ان هذه الاصطلاحات على ما ذكره مما يقتضيه الاقتران  
 الحمل في كل الانساب ان يفسر الاقتران اولا الى الحمل والشرطي ثم يبين ان  
 الحمل اولا في قولنا الموضوع والمحمول للموضوع عليه والمحمول به يقع الحمل







ثبوت الجسم لزمه وعمره وغيره من حيث النشأ من اداء الحيوان والافعال وثبوت الجسم  
للمناس حيث انهما من اداء الانسان **قال** وضروبه المنفعة **اقول**  
المتضمنة في حيز الجزئية والمقصودة في حيز الكلية لا تتلحقا بالجزء والشكل كقولنا  
قوة لزمه وزنه اسد على انه يجب به العلو عن الجزريات فكل من الصغر والكبر يتقوى احدى  
المحسورات الاربع فتكون الضروب المستتنة الا تعقد به كل شغل ستة عشر حاكمة من  
ضرب اربعة في اربعة اكل المتبع منها في هذه الشغل بحسب الشرط المقتضى في اربعة  
اما بطريق الاسفل فالاعجاب الصغرى الصفح ثمانية حاكمة من ضرب الصغرى  
السالبة الكلية او الجزئية في الكبريات الاربع وكلية الكبر الصفح اربعة حاكمة  
من ضرب الكبر في الجزئية الصغرى هو الموجب فير **واما** بطريق التفصيل فبيان  
الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرية اما موجبة او سالبة والحاصل  
من ضرب الاثني عشر في الاثني عشر اربعة **وجه** ترتيب الضروب على الوجه المذكور  
في الكتاب ان الاعجاب الوجودي اشرف من السلب الوجودي والكليته التي هي انفس  
واضبط واشمل اشرف من الجزئية وشرف الكلية تكونه من هذه المحطات المتعددة  
ازيد من اشرف الاعجاب باشرف المحسورات الموجبة الكلية شمع السالبة الكلية  
شمع الموجبة الجزئية فهو على ترتيب الضروب تفديج الاشرف فالاشرف من جهة  
المنفعة والنتائج **قال** **واما** الشكل الثاني **اقول**  
شرف الشكل الثاني بحسب الترتيب اختلاف منته بالاعجاب والسلب بحسب  
القيمة الكلية الجسمي اذ لو انفق السلب والاعجاب او كانت الكبرية لزم  
الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وانه الاختلاف هو صفة القياس الواردة على صورة  
تارة مع اعجاب النتيجة واخر مع سلبها وتوجب على النتيجة ليست لازمة  
لزامه استقامة اختلاف مقتضى الذات **اما** بيان الاختلاف عنه التباين والنفق متبين  
اعجابا وكقولنا كل انسان حيوان وكلنا حيوانا وكلنا حيوانا وكلنا لا شيء من  
الانسان فكل واحد من هذه الاشياء من الناحية والجوهر **واما** عنه جزئية الكبر  
في موجبتها كقولنا لا شيء من الانسان يورث بعض الحيوان او بعض الطائر فليس  
وهو سالبها كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجنس او بعض الجنس ليس بحيوان  
**قال** وضروبه المنفعة **اقول** الضروب المنفعة للشكل

الثاني اربعة **اما** بطريق العدد فلان اختلاف المنفعة متبين بالقياس اسفل  
ثلاثية الحق الموجب كلياته في ثلاث اوجز يتيسر او الصغرى كلية والكبرية جزئية او  
بالعكس والسالب كلياته وكلية الكبر اسفلت اربعة اذ الكبرية السالبة  
مع الموجب والموجبة مع السالبة **واما** بطريق التفصيل فلان الكبر الكلية  
اركان سالبة في جمع الصغرى الموجب والاثبات موجبة في جمع السالبة الاول  
من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ج  
بلا شيء من ج ا بالتحلف والعكس اما التحلف بيان يولد فياسر في الشغل الاول صغرى  
نقيض النتيجة وكبر الاصل فلان النتيجة سالبة فنقيضها موجبة وكبر الاصل الكلية  
يحصل اعجاب الصغرى وكلية الكبر مثل الاول يصعد لاشي من ج ا في بعض ج ا  
نقطة الا شيء من ا ب ينتج بعض ج ليس ب وفه كانت الصغرى كل ج ب هدف وصورة  
القياس ب قيمة الانتاج بالتحلف من المدة وبست من الكبر لا نقلا مع وضو الصغرى  
فتكون من الصغرى اعني نقيض النتيجة فتكون النتيجة مفعة ضرورة انتفاع كذا ب  
النقيض **واما** العكس بيان تعكس الكبر لترجع الى الضرب الثاني من الشكل  
الاول فاما هذه الشكل لما يغلف الاول بالكبر الضرب الثاني من سالبة كلية  
صغرى موجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية لاشي من ج ب وكل ا ب بلا شيء من ج ا  
بالتحلف كما مر وعكس الصغرى وجعل كبرية شمع عكس النتيجة هذه اكل ا ب لاشي  
من ج ب ينتج لاشي من ج ب وعكس لاشي من ج ا واما لانعكس الكبر لا نقلا  
موجبة بعكسها يكون جزئيا بلا يصلح كبرية الشكل الاول الضرب الثالث  
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء  
من ا ب في بعض ج ليس ب بالتحلف وعكس الكبر كما مر في الاول وبلا في اخر وهو ان  
نعم من موضوع الصغرى يحصل مفعة مثلا احد ا ب اكل ج ب والاخر كل ج ب نضم  
الاولى الكبر الاصل فخذ اكل ج ب ولا شيء من ا ب لينتج من اول هذه الشغل لاشي  
من ا ب بعكس المنفعة الثانية الى بعض ج ب ونضمه الى نتيجة القياس الاول اكل ج ب  
بعض ج ب ولا شيء من ا ب لينتج من الشغل الاول بعض ج ليس ب وهو المطلوب الضرب  
الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض  
ج ليس ب وكل ا ب في بعض ج ليس ب بالتحلف وهو خاتم ولا يخفى بيانه بعكس الكبر



لانه جزئ لا يخلع الكبرى في الشكل الاول ولا يعكس الصغرى في الشكل الثاني لا تعكس على  
 الاطلاق ويتغير لان تعكس لا يقع في كبرى الشكل الاول واما الثالث فيحتاج الى وجه  
 الموضوع ليصح فيه شيئا وجعل عليه بالاعتماد فلا يقع هذا القرب الا اذا كانت السالبة  
 الجزئية مركبة ووجه ترتيب الشروط الاربعة ان الاولين ينتجانه الكلية وفيه ما على الاخيرين  
 واشتمال الاول والثالث على صغرى الشكل الاول في مثلث الثالث والرابع  
**فصل** في الشكل الثالث  
 اعاد الصغرى لا يخلع على تفيد سلبها انما يكون بالعبارة الكلية او الجزئية في الاصل  
 والاوسط المحض عليه بالكبرى ايجابا او سلبا والكل على احد المتباينين لا موجب الحكم  
 على الاخر ولشدة اختلاف الموجب للتعكس كقولنا عنه ايجابا للكبرى لا شيء من الانسان  
 مع سركل السلك حيوانا ونحوه عنه سلبا لا شيء من الانسان مع سركل شيء من الانسان  
 بصحاح او عكس والعوبة الاولى ليس للجدب والاخيرين السلب وبسبب الكمية كلية  
 احدى المقدمتين واللا محذور ان يكون من الاوسط البعض المحض عليه بالاصغرى غير البعض  
 المحض عليه بالكبرى فلا يلزم تعدية الحكم الى الاصح ولهذا يتصور للاختلاف كقولنا  
 في ايجاب الكبرى بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ناكح او في سرب سلبها بعض  
 الحيوان ليس بضاحك وبعض الحيوان ليس بناكح او صلتها **وضروبه المنتجة**  
 بمقتضى الشرطين ستة اقسام بخبرها كذا فلان ايجاب الصغرى في اسفك ثمانية كما مر  
 في الاول وكلية اقسامها اسفكت الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئية في اقسامها  
 بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكلية تنتج مع المحصورات  
 الاربعة والجزئية مع الكليتين ونتيجة هذا الشكل ان تكون كلية لان اخر الشروط  
 المنتجة للايجاب هو المركب من موجبتي كليتين واخص الشروط المنتجة للسلب هو  
 المركبة من موجبة كلية وسالبة كلية وهذا لا ينتج من الكلية لجواز ان يكون الاصح اعم  
 من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كلية لا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان  
 ناكح ولا شيء من الانسان ينسب سركل كسرو يدار لتلج هذا الشكل الثلاثة الاول الخلف  
 ويجري في الشروط كلها وحريفة ان يجعل تقييد النتيجة لكي لا ينتج كبرى في الفياسر بها  
 صغرى يحصل في اسر من الشكل الاول ينتج كما يشاء في كبرى الفياسر السالبة وفيه ما على  
 ناسر من كذب تقييد النتيجة فيلزم صدق النتيجة الثاني العكس اما عكس الصغرى في

في الاربعة الخلفه من كبرى في الشكل الاول في هذا الشكل اما خلف الاولين او سلف  
 في آخره موضوعا ولا حق بمحمول الاول عكس في كبرى في الشكل الاول وينتج  
 النتيجة المطلوبة ولا يجري في الخامس واسماء سركل كبرى اقسامها جزئية فلا يصح كبرى في الشكل  
 الاول واما عكس الكبرى في الخامس الاول ايضا فلا يصح عكس الكبرى في صغرى  
 الاصل كبرى في عكس النتيجة مثلا اذا صدق كلاب ج وبعضه من كلاب ج وكلاب ج  
 بعضه من كلاب ج وتنعكس الى بعض ج وهو المطلوب وكذا الاول ولا يجري في الاربعة الباقية  
 اما في الثاني والرابع فلان عكس الكبرى في السالبة فلا يقع لضعف كبرى الشكل الاول واما  
 في الثالث فلان صغرى الجزئية فلا يصح كبرى في الشكل الاول والثالث لا يفترض  
 وفلما يستعملونه في الكليات والضرر بينوا به الاربعة الاخيرة دون الاولين اما  
 في الثالث والرابع وفي الصغرى مثلا اذا صدق بعض ج وكلاب ج انبئ من موضوع الصغرى  
 ج وكلاب ج وكلاب ج يجعل المقدم من الاولين صغرى الكبرى الفياسر هكذا كلاب ج وكلاب ج  
 وكلاب ج يجعلها كبرى للمقدمة الثانية هكذا اخلد ج وكلاب ج ينتج من اقسامه الشكل  
 بعضه او هو المطلوب وهكذا في الرابع واما في الخامس والسادس ففي الكبرى  
 مثلا اذا صدق كلاب ج وبعضه من موضوع الكبرى ج فكلاب ج وكلاب ج يجعل  
 المقدم من الاولين صغرى وصغرى الفياسر كبرى ينتج كلاب ج يجعله صغرى للمقدمة الثانية  
 هكذا اخلد ج وكلاب ج ينتج من اول هذه الشكل بعضه او هو المطلوب وهكذا في  
 السادس لانها يشترط ان تكون السالبة فيه مركبة ليتحقق وجود الموضوع  
 فيصير فيه شيئا معينه مثلا اذا صدق كلاب ج وبعضه ليس الا باما في موضوع  
 الكبرى ج فكلاب ج ولا شيء من اضع الاولين كلاب ج ينتج كلاب ج يجعله صغرى  
 للثانية هكذا اخلد ج ولا شيء من كلاب ج ينتج من ثلث هذه الشكل بعضه ليس او هو  
 المطلوب ووجه ترتيب الشروط ان الاول اخص من ثلث الايجاب والظن ان اخص  
 من ثلث السلب والاخر اشر في شفع في الثالث والرابع على الاخيرين واشتمالها  
 على كبرى الشكل الاول والثالث على الرابع للايجاب والخامس على السادس وترتيب  
 الرابع والخامس هنا عكس ما في الكشف لانه جعل الموجبة الكلية مع الموجبة  
 الجزئية راجعا والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية خامسا نظرا الى تعدد الموجبات  
 المحضة **فصل** في الشكل الرابع **فصل** في



به انتاج الشكل الرابع بحسب الكمية والكيفية اما احاط المفه متين مع كلية الصغرى  
 واما احتلالهما بالكلية مع كلية احدهما الاول فيحقق احد الامرين بل انهما جميعا  
 لز احده الامرين الثلاثة اما سلب المفه واما احاطا بهما مع جزئية الصغرى واما احتلالهما  
 بالكلية مع طوئهما جزئيا فيحقق ايضا احدهما الاول فيقولنا لا شيء من الانسان يمشي  
 ولا شيء من الحيوان يمشي بالكلية واما الثاني فيقولنا بعض الحيوان يمشي وكلنا يمشي  
 او كل من سرجيوان واما الثالث فيقولنا لا يمشي بعض الناحي والناحي بعض  
 الحيوان او بعض البشر يمشي بالكلية واما الثاني فيقولنا بعض الانسان يمشي مع بعض  
 الحيوان او بعض الناحي يمشي بالكلية واما الثالث فيقولنا لا يمشي بعض الناحي والناحي بعض  
 اما بطريق الحذف فليسفوك اربعة بعق السالبة والاثني بعق الموجبة مع  
 جزئية الصغرى والاثني بعق المتكافئين الجزئيين واما بطريق التخصيص فكل الصغرى  
 الموجبة الكلية مع المحصورات والصغرى السالبة الكلية مع الموجبة والصغرى الموجبة  
 الجزئية مع السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية تكون ثمانية  
**أ** الموجبة الكلية تكون اشرف الجميع **الثلاثة** الموجبة مع جزئية الكبرى لا شراكم  
 الاول واما احاط المفه متين **ج** الكلية مع سلب الصغرى لا تنداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب  
**هـ** الكلية مع احاط الصغرى تكونه اخص من **د** اعني الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة  
 الكلية الكبرى **و** سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى لا شتماله على صغرى الشكل الاول  
 وارتداد الى الشكل الثاني **ز** موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى لا تنداد الى الشكل  
 الاول الجملة لا شتماله على احاط الصغرى **ح** اعني سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية  
 كبرى **و** سلب او ابيان شدة الاول التبع بل ويسمى القلب ايضا وهو ان تعكس الترتيب  
 اي تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى يرمح هذه الشكل الى الشكل الاول تحتلها جميعا ككتسي  
 المفه متين شمع عكس النتيجة وهذه الجزئية الاول والثاني والثالث والاربع والبالقية  
 لا صغرى احاط جزئية فلا يصلح كبروية الشكل الاول والثاني عكس المفه متين يرمح  
 الى الشكل الاول ويجري الرابع والخامس كقولنا كل ج و لا شيء من اب يعرض **ب**  
 و لا شيء من ج يعرض **ا** و عدا الخامس ولا يجري به غيرهما لا اعتبارا شرابك انتاج  
 الشكل الاول الثالث عكس الصغرى يمرت الى الشكل الثاني وفي ذلك السادس كقولنا  
 ج بعض ب ليس ج وكل ب ليس ب ينتج من الثاني بعض ب ليس ب وغير

في الرابع

في الرابع والخامس ايضا لانهما انما اشتمل اليه بالاشكال الاول والثاني ولا يجري به الاول  
 اعني الاختلاف في الكيف واما الثالث لا يشتمل الثاني لا ينتج الا جزئية واما السابع والعاشر  
 لا الجزئية لا تصلح كبروية الشكل الثاني الرابع عكس الصغرى يمرت الى الشكل  
 الثالث وفي ذلك السابع كقولنا كل ج وبعض ب ليس ب كل ج وبعض ب ليس ب  
 ينتج من الثالث بعض ب ليس ب وغيره الاول والثاني والخامس ايضا لا تصلح لم ينتجوا  
 اليه كمثل صغرى ولا جزئية الثالث والسادس والعاشر لا شتماله سلب الصغرى في الشكل  
 الثالث الخامس الخلف بال تضع نفق النتيجة الى احد مفه متين القياس ينتج  
 نتيجة تنعكس الى ما ياتي في المفه من الاخر واما في الصغرى من الاولين فيجعل نفق النتيجة  
 لكلية كبرى وصغرى القياس لا يحددها صغرى ينتج ما ينعكس الى منابى الكبرى مثلا اذا احد  
 كل ج وكل ب ب صغرى بعض ج او لا ب لا شيء من ج وفي ذلك الثاني كل ب صغرى واما الثالث  
 والاربع والخامس والسادس فيجعل نفق النتيجة لا يحددها صغرى وكبرى القياس لكلية صغرى  
 كبرى ينتج ما ينعكس الى منابى الصغرى مثلا اذا احد و لا شيء من ج وكل ب ب لا شيء  
 من ج او لا ب بعض ج انضم الى كل ب ينتج بعض ج وينعكس الى بعض ج وفي  
 ثالث الصغرى لا شيء من ج صغرى ولا يجري به الاخيرين كبروية الشكل الاول  
 جزئية السادس لا يقتضي اذ هو صورة الثاني والخامس احاط الثاني اعني قولنا  
 كل ج وبعض ب ب فيصير موضوع الكبرى في ج او كل ج ب فيجعل المفه من الثانية  
 كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج وكل ب ب ينتج من اول هذه الشكل بعض ج ب فيجعله  
 صغرى للمفه من الاول هكذا بعض ج ب وكل ب ب ينتج من الشكل الاول بعض ج او هو المطلوب  
 وان شئت ضمنت الثانية الى الصغرى هكذا كل ج وكل ب ب ينتج كل ج  
 فيجعله صغرى والمفه من الاول كبرى هكذا كل ج وكل ب ب ينتج من اول الشكل الثالث  
 بعض ج او ا ما في الخامس اعني قولنا بعض ج و لا شيء من ب فيجعل موضوع الصغرى  
 د وكل ب ب وكل ج ب فيجعل الاول صغرى لكبرى القياس هكذا كل ج و لا شيء من ب ينتج  
 من الشكل الثاني لا شيء من ج انجعله كبرى للثانية هكذا كل ج و لا شيء من ب ينتج من  
 ثاني الشكل الثالث بعض ج ليس ب او هو المطلوب **ف** ا ما ذكره من ان  
 لا يقتضي اذ لا يكون من فيا سيرا احد هما من الشكل الرابع وفيه لا كبرية ضرب ا جلى







الوصف الآخر يفرض منه ان يكون مقتصر على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان  
يخبر به اما للثبوت لانه الاوسط بلا جهة ولا دواعي الاصح فلو ان كل انسان ضاحك لما  
وكل ضاحك حيوان ما دام ضاحكا مع غيب كل انسان حيوان ابد والحق ان هذا  
انما يتحقق على تقدير ان يقتصر الوصفية بمادام الوصف ولا يشترط ان يكون لها كذا البصر  
في هذه الاشكال موجبة كانت اذ وامتناع ساقية بل يفرض لصاحبه على الاشكال الرابع  
حدف الضرورة المخصوصة وذلك لان الكسبي والحق تكفي في مقتضى ضرورة امتناع ان يكون الاكبر  
من كل ما ثبت له الاوسط يجوز ان يضاف على الاصح فلو ان ضرورة الحما من وضع  
ادعاء الكسبي وذلك لانه راجح اليقين **فيل** اللاحق راجح اليقين على كون النتيجة  
تابعة للكسبي في جميع اختلافات هذه الاشكال فلنضع لاحدا من هذه  
الاوسط في النتيجة ولما علم له في الفهم الثاني مع خلو حجة الكسبي لكونه مادام الاوسط  
لم يثبت من القول بخبرها تابعة للكسبي بعد حدف الاوسط وما ذكر من كونها  
تابعة للصغى بالشراب المذمومة وهو **وا** لا يخفى على ان القياس الصادق  
المفهوم ما لا يتركب من الضرورية مع المشروطة الخاصة ومع الوقيعية الخاصة لان  
النتيجة اللازمة اعني الضرورية اللازمة او اللاحقة او اللاحقة هي والمحمول لا يجوز ان يثبت  
للصادق وهو اعلم ان ما ذكره من تفصيل نتائج الاختلافات انما يتحقق على سبيل التحقيق  
الا يثبت بالنظر ان الاصح من النتائج المذمومة غير لازم للاختلافات المذمومة حتى  
يخبر المزوج بالذات **فال** واما الشكل الثاني **افول** شرح  
الشكل الثاني من الجواب عن السوال اربعة اقسام اولها هو ان الكسبي  
احد والنتيجة المعكوسة السوالب اعني انما يمتنع والمشروطة والفرق بينه وبين الثاني  
لأن الثاني غير الضرورية واللاحقة وهي اعم من عشر واحصاها المشروطة الخاصة  
والوقفية وكانت الكسبي اعم والسبع الغير المعكوسة السوالب اعني الوقيعية  
والوجودية والممكنية والمطلقة العامة واحصاها الوقيعية واختلافها الحقيقي  
المشروطة الخاصة والوقفية مع الكسبي الوقيعية غير منتج في التزمين الاولين للذاتين  
فما اخص الضرورة للاختلاف الموجب للعنف اعادة الضرب الثاني فكيف لو كان لا شيء  
من الخصائص بحيث يصادف معسفا او وقت التزمين اذ ابدوا وكما فرضت بالضرورة  
في وقت معين اذ ابدوا مع ان العن الا يجلب ولو جعلنا الكسبي فلو ان كل شئ مضملة

الوقت

في وقت معين لا بد ان يكون السلب واما في الضرب الاول فحما ان جعلنا المحمول  
في المثالين معسوكا وقلنا ان مقتضى جموعا مقتضى بالضرورة مما دام مقتضى او وقت  
معين لا بد ان لا شيء من القمر او من الشمس من مقتضى في وقت معين لا بد ان لا شيء  
لم ينتج هذا الاختلافان في هذين الضربين لم ينتج سائر الاختلافات في سائر الضروب  
لعدم انتاج الاقصى في جميع انتاج الاعمال وتامنا هما عدم استحصال  
الممكنة الا مع الضرورة في المصلحة او المضرورة وتبين تفصيلها ان الممكنة ان كانت  
حتمية لم تستعمل الا مع الضرورة المصلحة او المضرورة وتبين ان في علم من الشرف الاول  
ان الممكنة الضميمة لعدم صدق ادعاء على العالم ينتج صانع غير العدمية والمشرية وتبين  
والعديمية فلو انتجت مع غير الضرورية والمشرية وتبين ان انتاج جماع الدائمة  
او العدمية ينتج لآخر انتاج جماع الدائمة بحال للاختلاف اما في الضرب الثاني فبقولنا  
كل يوم من يومنا اسود بالامثال ولا شيء من البرق من ياب اسود داما مع ان الحق لا يجب  
ولو قلنا ولا شيء من البرق من ياب اسود داما لكان الحق السلب ويان من هذان اعم الانتاج  
الممكنة مع العدمية العامة لكونها أقصى وهذا مستلزم عدم الانتاج مع العدمية  
العامة ايضا لانه لا بد وانما انتاج هذه الاشكال يكون تقاضا لبقية الكبرى  
في الكيف فيرجع للاختلاف الى ممكنة حتمية مع عدمية عامة وفيه عطفها  
وفيها نقي لجواز ان ينتج كل من جزئي والضميمة وينتج المجموع اللصم الا ان يقلل  
المراد بانتاج الضميمة المبركة ان ينتج احدى جزئيهما وعدم الانتاج لا ينتج شيء  
من جزئيهما هذا اذا كانت حتمية وول كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية  
المختلفة لانه في علم من الشرف الاول الممكنة الكبرى لا تنتج مع غير الدائمة  
لانها لا امر من انشيء وان الضميمة وحسب الكبرى من الفضل لا انت انتاجها  
مع الدائمة مع للاختلاف كقولنا كل يوم من ياب اسود داما ولا شيء من البرق من ياب  
بالامثال مع حقيقة الا يجب وقولنا لا شيء من الصنعة من ياب اسود داما مع حقيقة  
السلب ولا يغني عن ذلك في الضرورية بيان في الضرب الاول جعل المحمول معسوكا  
**فالمنتيجة افول** في مفسر من الاختلافات  
الحالية والتسعة والستين في الشرف الاول سبعة وسبعون حادثة  
من ضرب الصغريات الاحدى عشر والكبرى اربع ومقتضى الشرف الثاني ثمانية

فَالْمُتَّقِينَ أَفْـوَل

المائة والتسعة والستين مفتضى الشرف الاول سبعة وسبعون ماحطة  
من ضرب الاصغريات الاحد عشر والكبرى اربع ومفتضى الشرف الثانى ثمانية

92

394



وتسمى المنكشافات الحشوية بالامعة والاعيشية والكبرى بالامعة وبقيت  
 المنكشافات اربعة ومنها غير المنكشورة في جهة النتيجة انه ان خلا احد الوصفين  
 ضرورة لوجود امعة بالنتيجة امعة والامعة النتيجة كالصغر والاعيشية بالنتيجة  
 فيه الوجود اعني بالضرورة والامعة وافية بالضرورة وافية كانت او وصيفة  
 فيسلكه فمما من يدل امور الاول ان النتيجة امعة وكما الصغر بالشرط  
 المنكشورة في باب البرهان المنكشورة في المخططات من الخلف والعكس والافتراس  
 لا يقال له ان الامعة لا وسلك ضرورة في الثبوت كالمادة الضرورية في السلب والشرط  
 الاخر كان بين الضروريات ما بين ضرورة فتشون نتيجة الضرورية في ضرورة لان  
 نقول لا يلزم من ذلك الامكانات يبرهن ان الضروريات والمطلوبات المنكشافات  
 يبرهن ان الصغر ووصف الاكبر بالمطلوبات غير لازم واللازم غير منه ولقد ايدى به  
 البعض المشهور الاشياء من الحمل بغير الضرورية وكما هو بزيادة في ضرورة مع  
 فانه ليس يخصص الحمل بغير ضرورة بزيادة بالضرورة والثاني انه ان لم يتفق واه  
 احدى الحقيقة متبرعة في الوجود من الصغر ان اشتملت عليه لانه مما لا يتعدى  
 الى النتيجة اصله لانه ان كان في احدى الحقيقة متين ففك يكون موافقا للحقيقة  
 الاخرى مما ينتج وان كان في كلتا الحقيقة متبرعة في وجود كل منهما لا ينتج مع  
 اصل الاخرى للاتباع وبذلك كيف ولا مع في وجود هاتين الا نتائج في هذه الشغل  
 لاسيما في مخططاتها من ممكنات غير مخططة وممكنة الثالث انه على تقدير  
 عدم واه احدى الحقيقة متبرعة في ضرورة من الصغر او وجوده فيهما سواء  
 اختص بمتى لا واه ذلك لان الضرورية في مخططاتها الوصفية او وافية اخذت في  
 عدم واه احدى الحقيقة متبرعة في اختص الاختلافات من الضرورية الوصفية او الوافية  
 ومن مفعلة اخرى هو الاختلاف من مشروطين او من وقتية ومشروطة وشي  
 متضمما لا ينتج الضرورية اما الاول فلان الاوسك ضروري الثبوت لمجموع ذات  
 احدى الضروريات ووصفه ضروري السلب عن مجموع ذات الخريف الاخر ووصفه وهذا  
 لا يوجب مناجات وصف احدى الضروريات مجموع ذات الاخر ووصفه بل مناجات  
 المجموع وهو غير المطلوب واما الثاني فلان الاوسك ضروري الثبوت  
 للاصغر في بعض اوقات ذاته ضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف وهذه

اكبر

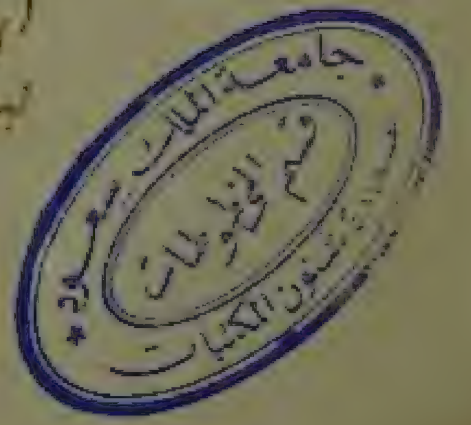
يوجب مناجات وصف الاكبر للاصغر في مناجات ذات الاكبر مع وصفه الاصغر وهو  
 غير المنكشور والاعيشية والكشف وغيره ان الضرورية في اختص بالصفين جهة ونت  
 فلما احتجنا بالنتيجة البشروية مع المشروطة في مشروطة ومع الوافية  
 يتقو في مخططة ومع المتشعبة ينتج متشعبة مخططة اما البشروية  
 فلان الاوسك اذا كان مناجات الامعة الوافية في الامعة الوافية في مناجات  
 الوافية ضرورة واه اما البشروية واحدة في الوافية فلان الاوسك اذا كان  
 مناجات الوافية في مناجات ما كانت به وقت كان في الوافية مناجات تلك الخلف  
 في ذلك الوقت ولا يغني عن ذلك اننا نأخذ في امر المشروطة بالضرورة في كل  
 الوصف **قال** واما الشغل الثالث **افول** شره الشكل  
 الثالث عيب البنية في عملية الصغر لان اخص الاختلافات امكان الصغر في  
 اختلاف العنقير للممكنة الخاصة مع الاكبر بالضرورة والبشروية واحدة في اخص  
 للضرورة في الاول ليس عفيف للاختلاف كما اننا في جهة ان يتركب القبر من دو الحال  
 وعمر اركب الحمل ذو القبر من جهة كل ما هو من كونه في قفص من كونه في قفص  
 وكل ما هو من كونه في قفص من كونه في قفص مع امتناع الاعجاب ولو قلنا بدل  
 الاكبر في الاشياء من كونه في قفص من كونه في قفص بالضرورة كان للقيام على هيئة الضرب  
 الثاني مع امتناع السلب **وقد** جرت العادة بان يقتصر على يدل العنق على  
 ايراد ما هو خلاف فان من المخططات مثلا لما كان نتيجة الضرب الاول من جهة  
 الشغل موجبة والضرب الثاني سالبة اختصوا على مثال من الضرب الاول من جهة  
 السلب ومثال من الضرب الثاني من جهة السلب لان احدى الاول والسلب الثاني  
 واه كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامثلة وكل انسان ناصو بالضرورة مع  
 حقيقة لا يملك وكقولنا كل انسان كاتب بالامثلة ولا شيء من الانسان يجرى  
 بالضرورة مع حقيقة السلب **وقد** فسر على ما ذكرنا الاختلاف الممكنة مع المشروطة  
 فسلك في مخططاتها عشرة وعشرون اختلافا مما حلة من ضربات العنقين  
 في الثلاث عشرة وبقيت المنكشافات مائة وثلاثة واربعين **والفان**  
 في جهة النتيجة ان الصغر انما كانت غير الوصفية الاربع بالنتيجة كالكبرى  
 وان كانت احدى الوصفية بالنتيجة كعشر الصغر في باب البرهان المنكشورة في







الوقتية فيه وذلك بان كل من في المثال الخامس فلو اننا اخلنا في الفرضية  
 وهو عظمه بان يثبت لاداء الشرط الثالث ان يثبت وانما على صفة  
 الضرب الثالث بان تكون ضرورية او دالة او يحد في العرف على كبره  
 يكون من القضايا الست المتعكسة السوابل ان كانت في الامرات الحيات الحرف  
 احدى الوصفيات الاربع اعني المشرقة والمشرقة والعربية ضرورية وجوب العظام  
 الصالبة المستعملة في هذه الشكليات والكبرى احدى السبع الغير المتعكسة  
 السوابل وانما هذه الاختلافات وهو اختلاف الحرف المشرقة الخاصة مع  
 الوقتية عظمه لانه يحد في العرف من المصنف بالمسوف الفرضية بالاطاعة  
 الفرضية ما دام متصفا لاداءه وكل فرض فهو مقصود بالسوف الفرضية بالتوقيت  
 لاداءه مع امتناع سلب الفرض عن المشرقة بالاطاعة الفرضية ولا يخفى عليك  
 ان العرف لما يتبع اذا اورد صورة يتبع فيها الايجاب واخرى يتبع فيها السلب  
 وفي الشرط الثاني والثالث لم يظم بصورة يتبع فيها الايجاب والفسوم  
 اعلمه واعلى ان كل ضربا يشتمل على سلب بتتبعه سالبة فاذا اتى بصورة امتناع  
 السلب فقد تم المطلوب **والفصل** ان يقول الم لا يجوز ان تكون النتيجة  
 موجهة ممكنة فالشيخ كبر اما يستنتج الموجهة من السوابل وبالعكس  
 والاستدلال بان النتيجة تتبع احدى المقدمات من اجل الارادة الفاعلة اما  
 تثبت باستقراء الجزديات فلو ثبت شيء من الجزديات بلما خالجه والتوفيق  
 ثبوت الفاعلة على ثبوت ذلك الجزر وبالعكس الشرط الرابع  
 ان تكون كبرى الضرب السادس من الست المتعكسة السوابل لانه لما يتبين  
 انتاجه بعكس الضرب ليرتد الى الشكل الثاني فلابد من ان تكون حقا سالبة  
 خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت في فصل السابج ووجه كبره ان تكون الكبرى  
 احدى الست كما عرفت في الشكل الثاني من انه اذا لم يحد في العرف على ضربه  
 يجب ان تكون كبره من الست المتعكسة السوابل **الشرط الخامس**  
 كبره في الضرب الثامن احدى الخاصيتين وكبره مما يحد في العرف على العرف  
 ان تكون احدى الست المتعكسة السوابل لان انتاجه انما يتبع بعكس الترتيب  
 ليرجع الى الشكل الاول في عكس النتيجة والسالبة الجزرية انما يتبع اذ كانت



افضل

احدى الخاصيتين فلابد في مفهومي الضرب الثامن ان يكونا بحيث اذا كانت  
 في الشكل الاول سالبة خاصة والشكل الاول انما يتبع السالبة الخاصة اذا كانت  
 كبره احدى الخاصيتين وهو صفها احدى الست فلابد من ان تكون الحرف  
 احدى الخاصيتين لانها كبرى الشكل الاول وان تكون الكبرى احدى الست لانها كبرى  
 الشكل الاول **افعال** نتيجة الشكل الاول انما تكون سالبة خاصة اذا  
 كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع واما ان كانت احدى الباقيات فتتبع  
 ضرورية لاداءه او دالة لاداءه **فصل** في انما يكون هذا من العرفية  
 الخاصة وهي تتعكس الى النتيجة المطلوبة من هذه الضرب وكان الاول ان يترك  
 اشترط كون صفي الثامن احدى الخاصيتين لانه قد ذكر في فصل القياس والشرا  
 لم يتعكس لا شرا لانه في سلبية الضرب السادس والسابع مع انه لابد منه  
 احدى الست من الجواهر واما في السابع فلان نتاجه انما يتبع بعكس الكبرى  
 ليرتد الى الشكل الثالث فلابد ان يكون كبره احدى الخاصيتين وهو صفها احدى الست  
 لانها ممكنة عقيمة في صفي الشكل الثالث لاخره على ذلك من اشترط كون  
 القياس من العفليات في جميع ضربات الشكل الرابع **فصل** في النتيجة  
**افضل** الاختلافات المتبعة باعتبار الشرط والامثلة في كل واحد  
 من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون حاكمة من ضرب الموجبات العفلية  
 للاحدي عشر في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون حاكمة من صفي  
 العدم عشر مع العفليات للاحدي عشر ومن الصفات المشرقة والعربية  
 مع القضايا الست المتعكسة السوابل وفي الرابع والخامس ستة وستون حاكمة  
 من الصفات العفلية للاحدي عشر مع الست المتعكسة وفي السادس والثامن  
 اثنا عشر حاكمة من الصفات بين الخاصيتين مع العفليات الست وفي السابع والثامن  
 وعشرون حاكمة من الكبرى الخاصيتين مع العفليات الاحدي عشر والفاغور في جملة  
 النتيجة انصاف الضربين الاولين بعكس الحرف ان كانت احدى العدمية  
 او احدى الفياض من الست المتعكسة السوابل والافعال الست وفي الضرب الثالث  
 دالة احدى العدمية وانما على احدى مفهومي والافعال الحرف وفي الرابع والخامس  
 دالة ان كانت الكبرى ضرورية او دالة والافعال الحرف في العدمية والافعال







فصل ج

و انچه

والايات جزئية تشاركها العملية في احد الجزئين فقولنا اما اقل او اقل ب  
فان ب ينتج اما اقل او اقل ج لان الواقع من جزئ المنعصلة اما اقل الاول اعني  
اقل ب وهو احد جزئ النتيجة واما الجزئ الثاني اعني اقل ج وهو مع العملية  
الصلة فب ينتج اقل ج فلابد في الواقع من ج و اقل او اقل ج وهو مقصور  
المنعصلة النتيجة والعطف الاشكال ههنا ايضا ظاهر واما ان تكون العملية  
اكثر من عدة اجزاء فالمعقول ويثون تعدد الاخرين يكون كل واحد من العمليات  
مشاركة لجزء من اجزاء الانعصال فب اجملة المصنف بقده عن الجميع من  
**قال الفسح الخامس افول** القسم الخامس من اقسام  
الافعال الشرحية ما يتركب من المنعصلة والمتصلة و اقسامه ثلاثة لان الشركة  
يستلزمها اقل جزئ تعلق منقسم او جزئ غير تعلق منقسم او جزئ تعلق من احداهما غير  
تعلق من الاخر وهو الفسح الاخر مما اجملة المصنف ومثاله قولنا اقل او اقل  
كلما كان ب بعد واما كلما اقل ج وجز ج وكلما اقل ز ج فكل من الفسح  
الاول كل منهما على ضربين لانه اما ان تكون المتصلة حرفي والمنعصلة كبر او بالعكس  
والمعبروع منقسم ما تكون المتصلة حرفي والمنعصلة موجبة كبري اما الاول  
وهو ما تكون الشركة في جزئ تعلق من المقدمتين فقولنا كلما اقل ب يحدودها  
اوفه يكون اصاح د اوفه ز مانعة الجمع ينتج د اقل او ف يحدودها ب اوفه ز  
ان ج د لان ب و د يمتنع اجتماعه مع ج كلياً او جزئياً فيكون كز ممتنع  
الاجتماع مع ب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللان د اقل او ب اجملة  
يستلزم امتناع الاجتماع مع اللان ج كذلك هذه الاكالات المنعصلة مانعة  
الجمع وان كانت مانعة التلوي كما في المثال المذكور بعينه ينتج ف يكون اذا لم  
يحد ب ج ه لان نقيض الاوسط اعني نقيض ج د يستلزم حرفي النتيجة  
اعني نقيض ب و غير كز أمّا الاول فلان نقيض اللان يستلزم نقيض اللان واما  
الثاني فلمنع التلوي مع د و كز وكل امرين بينهما منع التلوي كز نقيض كل  
منقسم مستلزم ما غير الاخر واما اقل نقيض الاوسط مستلزم الاخر من انق  
ان اللان الاول اعني نقيض ب ف يستلزم غير كز بفيداس من الشكل الثالث  
اخر اقلما فحق نقيض الاوسط تحقق اللان الاول اعني ليس ب و كلما تحقق



نفيس الاوسد تحق الطرف الاخر اعني ان يتحقق فيكون العلم بغيره من جهة وهو المعلوم  
 ويقال من جهة ان المنفصلة ان كانت حقيقية كالقياس مستل ما للنتيجتين جميعا  
 واما الثاني وهو ما تكون الشرية به جزاء غير تلك من الجهة فيكون كقولنا كلما  
 اب جخرج د واما ما كل د ا ووز من جهة الحق ينتج كلما كان ا ب با ما كل ج د  
 لو وز ان جخرج د ثابت على تغير ا ب وحينئذ فالواقع من المنفصلة ان كل ا ب ج  
 الاول اعني كل د ه كلما اعني كل ج د وكل ه ينتج كل ج د فيكون كل ج د ثابتا على  
 تغير ا ب وان كان الجزء الثاني اعني وز يكون الواقع على تغير ا ب وز فعلى تغير  
 ا ب يلزم احد الامرين ا ب اكل د ه واما وز ه فاعني النتيجة والاستفاد به هذه  
 المافساع وتفتيق ما لها من الاصل مما لا يليق بهذه الكتاب في اي المصنف تركه اقرب  
 الى الصواب **قال** واما الفصل الرابع **افصول** في عت  
 ان القياس الاستشاد في ما يشتمل على النتيجة او فينتجها بالعلم وكما قران النتيجة  
 والنفيض لا يجوز ان يكون نفس احدى هذه متبينة بل جزاء امثلا والمفد من التتبع  
 القضية جزاء من تلكا شرعية لا محالة فالقياس الاستشاد يكون مركبا من هذه متبينة  
 احدها شرعية منفصلة او منفصلة والاخرى شرعية او شرعية او فينتجها من جهة  
 على الوضع او الرجوع وتكون عملية او شرعية باعتبار تركيب الشرية من حملتين  
 او شرعيتين او عملية وشرعية بل ان كان مفد الشرية وتا سبعا حملتين كانت  
 المفد مة الاستشادية عملية وان كانا شرعيتين كانت شرعية وان كان  
 مفد مة عملية وتا سبعا شرعية فان كان الاستشاد غير المفد كانت المفد مة  
 الاستشادية عملية وان كان الاستشاد نفيع الثاني كانت شرعية وان كان بالعكس  
 بما العكس ويشترط به انتاجه امور الاول ان تكون الشرية موجبة اذ السالبة  
 عقيمة لانه اذا لم يكن يبرهن من اتصال او انفصال يلزم من وجود احد هما او نفيضة  
 وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرية لزومية ان كانت منفصلة وعنادية  
 ان كانت منفصلة لان العلم بجهة ولا تقافية موقوف على العلم بجهة اخرى فيها او  
 كما به بلوا استعجبة العلم بجهة واحدة الطرفين او بجهة به من التقافية يلزم له ووجهي  
 هذه التغير نظر لانه جعل علم من الموقوف والموقوف عليه العلم بجهة واحدة الطرفين  
 او بجهة به وجاز ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه ولا يلزم له ووجهي

في الاول

في الاول ان يغال الشرعية ان كانت التقافية قبل ان كانت منفصلة فاما ان يراد وضع المفد  
 في العلم بجهة الثاني وهو محال لان العلم بجهة الثاني حال قبل الوضع ضرورة توقفه عن  
 التقافية على جهة واحد على جهة واحدة او ايضا العلم بالتقافية يتوقف على العلم بجهة الثاني  
 فلو استعجبة العلم به من العلم بها لزم الدور فاما ان يراد استشاد نفيع الثاني  
 رجع المفد وهو ايضا محال لانه لا اتصال بين نفيعي طرفي التقافية لا بغير الطرفين  
 وبغير التقاف واما ما بالتقافية الخاصة فكلما لجهة وبغيرها فلا يكون  
 بين نفيعيهما اتقا ولا بجهة بهما والزود لعدم العلاقة واما ما بالتقافية  
 العامة فليجوز عدمه وبغيرها فلا يلزم من غيب تايها كذا مفد مة هـ  
 مع ان غيب الثاني يتدبر في التقافية وهو خاص قوله كانت منفصلة  
 مفد مة احد طرفيهما او كذا به معلوم قبل الاستشاد فلا يستفاد منه وتوقف  
 به على ان يكون قبل الاستشاد وهو مفد مة احد الطرفين لا على التغير والمستند  
 من الاستشاد وهو العلم بجهة واحدة هـ على التغير ويشترط بعلمه منع  
 المفد مة الاول والثالث ان تكون الشرية كلية وفي عرفت معناها او يكون  
 الاستشاد كلياً اي متفقا به جميع الاقسام وعلى جميع الاوضاع التي لا يتاقي وضع  
 المفد مة ان لو اتبع في الامر ان يكون النزود او العناد على بعض الاوضاع  
 والاستشاد على وضع اخر فلا يلزم من وضع احد جزئي الشرية او رجع وضع  
 الاخر او رجع العلم لان يكون وضع النزود او العناد بعينه وضع  
 الاستشاد فانه ينتج القياس من بالضرورة كقولنا ان زيد الان فهو مكرم  
 لانه مفد مة الان شح الشرية التي هي جزاء القياس الاستشاد اما متخللة او  
 منفصلة فان كانت متخللة فاستشاد غير مفد مة مة ينتج غير تايها لا استلزام  
 وجود الملزوم ووجود اللازم واستشاد نفيع تايها ينتج نفيع مفد مة مة  
 لا استلزام عدم اللازم عدم الملزوم والالبطل الملزوم ولا يعكس شي من هـ  
 اي استشاد غير الثاني لا ينتج غير المفد مة واستشاد نفيع المفد مة لا ينتج نفيع الثاني  
 لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود اللازم لا يستلزم وجود الاخر وعدم الاخر  
 لا يستلزم عدم اللازم **قال** فلتنبه جاز ان يكون اللازم مساويا  
**فلتنبه** الانتاج حيفير لا يكون بالنظر الى صورة القياس بل الى مادته

محلة



المختصة والمعتبر هو الاول الا ترى ان نفس لا يكون بان من الوجبات ما يعطى  
كلية مع غفوة لا فيما يخص المحمول بل هو الموضوع لا يقال فيه وفرا  
كلما كان زيد انسانا فهو صادق بالانطلاق اعلم لا كنه ليس بصادف مع كذب  
النتيجة اعني انه ليس بانسانا **فاننا نقول** يجب به اخذ النقيض عما يسهل  
الامور المعترضة المتناقضة حتى يكون نقيض الصادف بالانطلاق ما ليس بصادف  
ما هو وان كانت الشرحية متصلة فان كانت حقيقية انتج وضع اي جزء  
على نقيض الاخر لا متناع الاجتماع ورجع ايضهما على غير الاخر لا متناع الاجتماع  
وان كانت ما نعة الجمع انتج وضع ايضهما على نقيض الاخر لا متناع الاجتماع  
دون العشر يجوز الاجتماع وان كانت ما نعة الخلو انتج وضع ايضهما على غير الاخر  
لا متناع الاجتماع دون العشر يجوز الاجتماع فالنتائج من المتصل والمنتصل  
الغني الحقيقى اثنا ومن النقيضية اربعة **فان الفصل الخامس**  
**افسول** الفياسر المنتج لمخلوب واحد يكون بحكم الاستفاد الصحيح  
مولد من منه متغير الزيد ولا انقص لا غير ذلك الفياسر في بعض مفعه متساكاه او  
احدهما الى الكسب بقياسه وخذ ذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادى البديهية  
او المسلمة فتشون هناك فيا سلات مشتركة محصلة للفياسر المنتج للمخلوب  
يسموانا فيا سار مركبا وعة من لواحق الفياسر والكلام فيه غنى عن الشرح  
**فان** الثاني فيا سار الخلف **افسول** سمي به ذلك لانه  
يؤدى الى الخلف اية الحال على نقيضه وحقية المخلوب وفيل لانه ياتى للمخلوب  
من خلفه اية من وراءه انما هو نقيضه ولما كان الفياسر متغيرا في الافتراضى  
والاستثنائى يافهما المدة حرة وجب رد الفياسر وتخليله الى ذلك  
وقد وقع فيه اختلاف عظيم والذات استغنى عليه راي الشيخ انه مركب من  
فياسر احدى افتراضى والاخر استثنائى اما الافتراضى فمركب من متصليتين  
احدهما الملازمة بين المخلوب والموضوع على انه ليس بخير نقيض المخلوب  
وهذه الملازمة بيضة بالانقضاء والاخر بين نقيض المخلوب على انه هو وبيضا  
مع وهذه الملازمة ربما تحتاج الى البيان فلهذا الافتراضى ينتج متصلة مركبة  
المتصلة على انه ليس بخير من الامر الحال واما الاستثنائى فمركب من متصلة

افسول

لزومية هي نتيجة ذلك الافتراضى ومن استثنائى نقيض التالي ينتج نقيض المفعه ويلزم  
تلك المخلوب تليقصة لولم تحقق المخلوب تحقق النقيض ولتتحقق نقيضه تحقق  
مع كائن الحال ليس بمتحقق فنقيضه ليس بمتحقق بل هو متحقق **فان**  
**الثالث** الاستفاد **افسول** فسروا الاستفاد بالحق على انه  
لوجوده في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته انما هو الحق لو قلنا موجوده في جميع  
جزئياته لم يكن استفادا بل فيا سار مفسما كذا قيل وبه بحث ان الحكم في اوجه  
في جميع الجزئيات دفع وجده اكثرها ضرورة وفيه صرح القوم بان الاستفاد  
ينقسم الى تسام وهو الفياسر المفسم والى تافض وهو الفياسر المتعارف والمقصود من  
الافسول بعض الاستفاد المبيح للخصم والعلم به تقسيمه في تسام كذا هو  
الاستفاد بحجة موصلة الى التسام انما هو الحكم الكلي باثبات الحكم الكلي هو المخلوب  
الاستفاد بالانفسه فكأنه ارادوا ان اثبات المخلوب بالاستفاد هو اثبات حكم على  
لوجوده في اكثر الجزئيات والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام رحمه  
وهو انه عبارة تصحح امر جزئية الحكم بحكمها على امر تشتمل تلك الجزئيات  
وهو الموصوف للكل اي نصر العارضي حيث قال الاستفاد هو تصحح شيء في الجزئيات  
الداخلية تحت امر ما قلبي لتصحح مضم ما حكم به على ذلك الامر بايجاب او سلب  
فتصحح جزئيات ذلك الكلي لتصلب الحكم به واحدة واحدة هو الاستفاد وايجاب  
الحكم لذلك الامر الكلي او سلبه عنه هو نتيجة الاستفاد سمي بذلك للاستفاد  
يتتبع جزئياته جزئيا ليتحصل الحكم تقول استفادت البلاء اذا تتبعته في جزئياته  
تخرج من ارض الى ارض **فان الرابع** التمثيل **افسول**  
فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئياته لثبوتها في جزئياته اخرى بمعنى مشترك  
وفيها تسام مثل ما مر في تفسير الاستفاد والاصوب انه تشبيه جزئياته بمعنى  
مشترك بينهما اليثبت به المشبه الحكم الثابت به المشبه به المعلن به الحكم المعنى  
كقولنا السماء حادثة لانه كالبيت في التاليف انما هو علة حدوث جملته ارجع الى  
صورة الفياسر صرحه في السماء مولف وكل مولف حادثة فيكون التمثيل به  
من جهة الكبر في خلاف الاستفاد بل التمثيل من جهة الصغر في الجزئيات الاولى اصغر  
والثاني شبيه والحكم الاكبر والمعنى المشترك اوسك **والمتمثلون** يسمون



التمثيل استدل بالاشهاد على الغائب والاصغر غايته والاشهاد شاهد  
 يسمونه فيما سألنا فيه من جهة وجوبه في غير ذلك والحال فيه يقال ان الشئ بالشيء  
 فصوره على مثاله ويسمى الاصغر في عا والشبيه اصلا لا تتغير الا في علة في ثبوت  
 المحم والاكبر حكما والاولى في ما معا وعلته ولهم في بيان علة الجامع للمحم  
 حريفاً الاول له وراي الخاص لغيره في المحم على الشئ الذي له طوح علية ذلك  
 المحم وجوده اوجه ما معني ان المحم يثبت عند ثبوت الشئ في الشئ ويتبع عنه  
 انبعاثه وبهذا الاعتبار يسمى المحم ابراً ولة الشئ مع ارا وال دوران علامة  
 كون المدة اربعة للابر وهو لا يقيد باليقين اصلا ولا بلان الترتيب وجوده اوجه ما  
 في بعض الصور لا يقيد العلية وبه جميعها انما يكون باستفراجه وهو متغير  
 او متغير ولو بين طريق اخر يطلع الصورة في اسر اوسطه الجامع هذه السماء  
 مولف وكلامه في حادثة فيستغنى عن اصل التمثيل وعن حقيقة مفعلة مات الدوران واما  
 ثانياً بلان المدة اربعة لا يكون علة للابر كالجز الا في من العلة والشرك المساوي لها  
 فان نازعوا في طوحها العلية نازعنا في طوح ما جعلوه مداراً لك الطريق  
 الثاني التفسير الغي المرد في النعم والاثبات وابطال علية ما علة الجامع كما  
 يقال علة حصة البيت اما الوجود واما كونه فاما بنفسه واما التاليف والاولان  
 باطلان ضرورة الانتفاض بالواجب فتعبر الثالث وهو ايضا لا يقيد باليقين لا التفسير  
 غير حاصر فيموزان تكون العلة في مادة في ففة ابدال ضحك الوجهير وقوله  
 بتقدير تسليم علية المشترك في المفسر عليه معناه لو سلمنا تمام الوجهير وثبوت  
 كون الجامع علة للمحم في الاصل فلا نسح لزوم كونه علة للمحم في الفرع لجواز ان يكون  
 خصوصية الاصل شرها للعينية او خصوصية القوق ما نعا فتتبع العلية في الفرع  
 لا تتباعد الشرك او لوجود المانع هذه الخال اريد بالعلة المؤثرة في الحكم في الجملة وان  
 اريد المؤثر التام بحيث لا يتوقف على ففة اصلا بعلى تغير ثبوت العلية يصح للاصل  
 حشوا ويحتمل التمثيل في ما اوسطه الجامع واعلم انه لا نزاع لاحد بان الاستدلال  
 والتمثيل انما يقيد ان الضرر واليقين **قال** واما الخامسة  
 فيبطلها بحشوا **اقول** الفياسر كما يفسر باعتبار الصورة التي  
 الافتراضي والاستشهاد والافتراضي الى المملى والشركي والمملى الى الاشكال

الاربع

الاربع على ما سبق ذكره بنفسه باعتبار المادة الى الصناعات الخمس لغنى البرهان  
 والاعمال والخطابة والهمة والهمة والشئ لانه يقيد اما تصديقا او تافيرا غير كما في التفسير  
 والتصديق واما جاز او غير جاز والجان اما ان تعتبر حقيقة او لا والمعتبر اما ان يكون  
 حقا او لا فاعلم ان المصنف في التصديق الجاز هو هو البرهان والتصديق الجاز واليقين  
 هو هو السبب في التصديق الذي لا يقيد فيه كونه حقا او غير حقا بل يعتبر  
 فيه عموم الاعتراف هو الجاز ان يتفق عموم الاعتراف والافضل الشغب وهو  
 مع السبب في تحت نفس واحدة هو المصنف في الحقيقة والهمة في التصديق الجاز هو  
 الخطابة والهمة في التفسير وون التصديق هو الشئ في المصنف اشار الى مادة كل  
 من الصناعات الخمس اي صنف من اصناف الفضايا بقول انه لا في سنة اهل فينيات  
 واما غير فينيات واراد باليقين الادراك الجاز والمطابق والاثبات اعني الذي لا يمكن  
 للحاكم به ان يختم بخلافه في الجاز خرج الضرر وبالمطابق يحصل المركب وبالثبات  
 التقليل في اليقينيات ست وتسمى الفضايا الواجب في قولها **فلت**  
 اليقينيات فتكون مكتسبة بالبرهان وكيف حصرها في الست الضرورية  
**فلت** المفصولة ان المواد الاول اليقينيات تحصر في الست والمكتسبات  
 لا تكون اول بل ثواني او ما يوفها واما انحصرت في الست لان العقل اما ان يحتاج به  
 المحم الى شئ غير تصور الحرير وهو الاوليات او يحتاج الى ما ينضم الى العقل  
 في عينه على المحم او الى المحم في اولها جميعا والاول هو المشاهدة  
 والثاني ان كان يحصل ذلك الشئ بالاكسب بسهولة فهي الحسيات وان كان  
 لا بسهولة فهي الحسيات وليست من المواد الاول المجموع عنقها وان لم يكن  
 بالاكسب فهي الفضايا التي في سادتها معضا والثالث وهو ما يحتاج اليه  
 في كليهما ان كان من شأنه ان يحصل بالاحساس فهو المحتويات والافضل هي الحركات  
 اما الاوليات فهي فضايا يحتمل العقل بها مجرد تصور كبريها كقولنا الطل  
 اعظم من الجزر والنعم والاثبات لا يحتاج الى برهان واليسع للولادة في وان واحد  
 لا يكون في مقتضى فان كانت الاخرى جلية التصور والارتيك بالمحم واضح  
 مطلقا ولا يقصو واضح لم كانت الاخرى والارتيك جلية عند غير واضح القيم  
 وفيه يتوقف العقل في المحم الاول بعد تصور الاخرى وذلك اما بفصل







خشية غرق السند النارية وحلت بان غرق النار على نوره ان النار مع انه مقلوب  
لنار واما المثالين ساج والوسيف برهان ان كان مقلوب النور في النار  
سمى ليلا كما في قولنا زيم حموم وكل حموم متعفن الاطلاق والام يسخ باس خاص  
كنا في قولنا هنر الحمى تحت غبارا كما حمى تشنه غبارا في حمرة فان الاشتداد غلب  
ليس مقلوب الاحتمال او بل كماله مقلوب المصير المتعفن خارج العروق **قال**  
واما غيبيات **افسول** اما المشهورات فهي فضايا تعتبر  
تطابق اراء الكل عليها كحسب الاحتمال في الابد او اراء الاكثر عو حجة الاله او اراء  
كافة مخصوصة كاستحالة التسلسل **قال قلت** المشهورات في تكون  
يقينية بل اولية فكيف يجعل من غيبيات **قلت** المراد ان المشهورات  
لا يثبت في اليقين ومطابقة الواقع بل الشهرة وتطابق اراء سوا كانت  
يقينية او بعضها فضايا يكون اولية باعتبار مشهور باعتبار وفه تلبغ  
الشهرة الى حيث تشتهر بالاوليات ويعرف بينهما بل الفعل الصريح انه لا ينكر  
الغيبيات بطون الحروف بل يخدم بالاوليات من غير توقف عن المشهورات ولذا في  
يتكرر والتعريف اليها كل ستمسك بالاذن اختل على حقيقة عقيدة مختلف  
الاوليات **قال قلت** ايضا بالقياس الى العز او اطلاق المسلمات فضايا  
يصدق عليها التمسك متسلسلة من حجة اليقين عليها الكلام وتكون مسلمة فيما  
يسبق لتلك الحجة **والقياس** المولف من المشهورات والمسلمات سواء  
كانت مفهومة من نوع واحدة او من النوعين يسمى حجة لا خصوصيات مولف من  
فضايا مشهورة او مسلمة لا انتاج فضايا اخرى **والمراد** ان فضاياه توجة من حيث  
انها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل اولية والحق انه اعم  
من ان يهل باعتبار الصورة ايضا لان الاعتبار في الانتاج بحسب التسليم والتسليم  
سواء كان في سائر الاستغناء او تشيلا بخلاف اليقين فانه لا يكون الا في سائر الغرض  
من اليقين انتفاع من هو فاضل عن رك اليقين والزيادة في النص فاليه في فضايا  
حاجتها الى غاية سعيه ان لا يصح ملزم ملو فة يكون سائلا معترضا هاهنا  
لوضع ما غاية سعيه ان يلزم النص **واما** المفصولات فهي فضايا توجه  
من يقينه فيه بسبب من لا سبب كماله نبيلا والاوليات والعكس والشع اوفه تقبل

محرر

من غير ان تنسب الى احد كمالا مثل السابرة **واما** المفصولات فهي فضايا  
تتعلق بسبب في جانب الحق فقولنا فلان يحوف بالليل فهو سدر والمراد بالحق  
الحق بالحق والبراه من طرف الحق مع تجويز الحق والآخر وان كان المستعمل اليها  
في الفضايا يصرح بالبحر لا يتجوز تجويز الحق والآخر ويدخل في هذا التجويز  
الاكثرية والمتواتر والحدسيات الغيبيات والقياسية واليقينية فضاياها  
من حيث انها مفصلة او مفقودة يسمى فضاياها فضاياها من حيث ان العبارة ان العبارة  
لا تكون الا في سائر الاحوال فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها  
وفه تفسر على صورة فيا سر غيبيات الانتاج كالحق في سائر الاحوال فضاياها فضاياها  
الانتاج وغايتها الانتاج والترغيب فيما يقع والتعريف عما يضر **واما**  
المفصولات فهي فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها  
او نحوها سواء كانت مسلمة او غيبيات مسلمة حادة او كاذبة واسباب التقييم  
كثير يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك والقياس المولف  
منها يسمى شعرا او الفرض منه ان جعل النفس بغير سائر او نحوها يسمى  
ذلك منه افعال او تصرف او خصال او صف او نوع من الذات المطلوبة ولهذه القيم  
الاشعار بالحروب وعنده الاستمالة والاستعفاف ملائيقه فضاياها فضاياها فضاياها  
لان التسلسل للتقييم الموع منقح للتصديق لانه اغرب والة وتروجه الا وازار الا  
والاشد باصوات خبيثة **والمراد** بالوزن هيئة تابعة لتفصيل ترتيب العزلات  
والسكيات وتلها سبب العدة والمفردات عيشة في النفس من احوالها  
مخصوصة بفعلها لانه و **والفهم** ما كان لا يعتبر في الشع والوزن ويقتصر  
على التقييم والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضا والجمهور لا يعتبر فيه الا الوزن  
وهو المشهور **والامر** اما الوهميات فهي فضاياها كاذبة يمكن بها  
الوهم الانساني في امور غيبيات حسوسة وانما فيه في كمالها كمال الوهم  
في الحسوسات يصح فضايا العقل وتطابق العقل والوهم كانت مما يجري مجرى  
المنهيات شديدة الوضوح لا يخفى في هذا اختلاف اراء **واما**  
المفصولات الصرفة فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها فضاياها  
اليقينية الانتاج وينازعه في النتيجة كما في قولنا الميت جاد وكل هاهنا لا يقدان

البيان



لا يخفى من أحكام الوقع مشكورة في الأكثر لأنه أقرب إلى الحسوس وأوقع  
 به الخيال والقياس المولف من شدة بساطته والغرض منها إسكات الغصم وتخليص  
 وأفقر منافع مع قلة الاحتياج **فصل** **المغالطة**  
**أقول** المغالطة قياس براسة صورة أو مادة وتقالف من القضايا المشبهة  
 بالأوليات أو المشهورات من جهة اللفظ والمعنى والوهميات مشبهة  
 بالمشهورات بمعنى جملة المغالطة أعم والمغالطة لا تتبع بحسب الذات بل بحسب  
 المشابهة ولو اذصور التمييز لما تنجم للمغالطة صناعة والمنفعة من كانا يوجبون  
 ما احتاجت الصناعات الخمس ويبينون شرائعها وأحكامها وما يتعلق  
 بها والشئ اقتصر به بعض مختصراته على البرهان والمغالطة لا منافعها  
 شاملة لكل من يتعاضى النظر في العلوق بحسب الانفراد وأما البرهان فيلزم أن  
 كبح في الأغنية المحتاج إليها وأما المغالطة في العرض كبح في السموم المحتجزة عنها  
 بخلاف الثلاث الباقية فإن منها فاعلمنا ما هي بحسب الاشتراك في صلاح التمهيد أعني  
 اجتماع الأنسار مع نفس نوعه للتعاون والتشارك في تحصيل ما يحتاج إليه فيفسد  
 الشخص أو النوع من الغذاء واللباس وغيره ذلك ثم المتأخر وما اقتصر على شئ  
 من مباحث المغالطة وجعلوا البرهان المطلوب بالذات كان لم يكن شيئا من كسور  
 وآباء الكتاب مسطورا **وأسباب الغلط** كثيرة منها ما يتعلق باللفظ ومنها  
 ما يتعلق بالمعنى **والمتمثل** باللفظ إذا لم يتعلق بالمعنى بحسب جوده أو عسب  
 حاله وهيئته في نفسه أو بحسب حاله وهيئته الحاصلة من خارج وأما ما يتعلق  
 بالمركب بحسب ما تفتتخيم نفس التركيب أو نوعه وجود التركيب عنه عدمه  
 أو تنوع عدم التركيب عنه وجوده **والمتمثل** بالمعنى إذا لم يفسد القضايل  
 بحسب طرائقها أو هيئاتها وأما تلاب القضايا بعضها مع بعض في تفصيل  
 ثم لك الحالة وما بالكنا **فصل** **مع الطبيعة** مغل الكلية كقولنا  
 الأسماك حيوان والحيوان جسم ليس من جسم المادة بل من جسم الصورة لقوات  
 كلية الكبرى **أجيب** بأن أصل الكبرى صلتنا بصفة وكيفية وبعده  
 الصورة وتختص بالكلية ومثله المادة فجعل جسم القياس صلتنا من جهة  
 المادة ونظر إلى مواد الصفة عنه التعمير عنصرا بالكلية وفي الجامع من جهة

الصورة

الصورة ونظر إلى مواد الكلية الكبرى عنه التعمير عنصرا بالكلية ومثله  
 كما أنه إذا وقع فكتية لا تصدق إلا بصفة من مقدار حقيقة يجب أن يكون كلية  
 كالمثال المنة على قياس براسة من جهة المادة إذا عبر عن تلك القضية بغير  
 الكلية والمغالطة في شرح المميزات أن مثل هذه أم من مادة المادة فقط لأنه قد  
 الفساد الرجوع إلى مادة القياس هو أن يكون القياس مشتملا على ملة ملت لو  
 وضعت بحيث تكون مسلمة لما كانت على هيئة قياس ولو وضعت على هيئة  
 قياس خرجت عن أن تكون مسلمة وقوله واحدة الأمور الالهية ملة العينية  
 مثله أن يقال لو كان شريك البار مشتملا على الخارج لكان متساو حاصلا  
 به الخارج فيشتر الموصوف بالاشتباع فحذف الخارج لأن تحقق الصفة في الخارج  
 يقتضي تحقق الموصوف فيه ضرورة والغلط فيه أن الاشتباع من الأمور  
 الالهية التي لا تحقق لها صلا واحدة الأمور الخارجية ملة الالهية مثل  
 أن يقال الجود موجود في الخارج موجود في الذات فيشتر عرض فله في  
 بالجوهر عرض والغلط فيه أن الحق بالعرضية إنما هو على الصورة الحاصلة به  
 العقل من الموجود الخارج **والمتمثل** بعمل المغالطة أن لم يقع ذلك فليس  
 مغالطة في نفسه واللاجل فإل هذا القياس هو سمي سوغا نيل أو قابل  
 بقا الجدلي سمي مشاغيبا والقياس هو تعريب سلا سوبلا ومعناه عت  
 الحكمة ومنه اشتغفت الفلسفة وسوغا ما ضوة من سوف وقسي  
 الحكمة ومن اسكس وهو التليس ومنه الحكمة المحمودة ومنه  
 اشتغفت السفسطة **فصل** **البحث الثاني**  
**أقول** أجزاء العلوق ثلاثة الموضوع والمبدأ والمسايل  
 أما الموضوع فهو ما يبحث في العلم على عرضة الالهية كما عرفت ومقتضى  
 كونه جزا من العلم أنه لا بد من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه  
 أو من هنا عليه في علم راض خوفه إلى أن يتشبه إلى العلم الأعلى الذي موضوعه  
 الوجود من حيث هو موجود لأن ما لا يقع في شئ كونه كيف يطلب ثبوت شئ  
 له وبهذا يظهر الجواب عما يقال أنه إن أراد به ذلك التصديق بالموضوعية  
 فليسوا يس من أجزاء العلوق لعدم توفيق عليه بل من صفات الشروع فملا



سبورا ان اريد تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس من اعلى من 9 اعلى  
 ان العلم الواحد قد يكون موضوع واحد اما على الاطلاق كالفقه الحساب  
 واما من جهة ما يقع ضله عارض انما الذي في الجسم الطبيعي من حيث يتغير  
 العلم الطبيعي او عرّب كالفكرة المتحركة لعلها وفيه يكون موضوعات  
 بشرط ان يكون متناسبة ووجه التناسب تتشارك كما ان في الفقه والسبح  
 والجسم اذا جعلت موضوعا للفقه ستة بانها تتشارك في الفقه او اما في  
 عرضي كعلم الانسان واجزائه واحواله والادوية والاعذية وما شاكلها اذا  
 جعلت جميعا موضوعات على الطب فانها تتشارك في كونها منسوبة الى  
 الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم **و** كما ان تمايز العلوي **ب** يعكس تمايز  
 الموضوعات كذا في تناسبها وتباينها بحسب تناسب الموضوعات  
 وتباينها واذا كان يسر موضوعي علمي عموم وخصوص بل كان العلم جنسا  
 الخاص فالعلم الذي موضوعه الخاص يكون الاخر جزاء منه كعلم المجسمات الستة  
 موضوعه الجسم التعليمي فانه جزاء من علم الصحة ستة الذي موضوعه الفقه اركان  
 لم يكن العلم جنسا الخاص بل يكون الموضوع شيئا واحدا مطلقا في جهة العلمين  
 ومفيدة في الاخر كالاخر المخلقة والمفيدة كالمحركة يعلمها هو **او** يكون الموضوع  
 شيئا والعلو عارض لخاص الموجود للعلمانية الاولى والفقه للصحة ستة فالعلم  
 الذي موضوعه الخاص يكون تحت الاخر لا يكون جزاء منه واذا لم يكن يسر  
 الموضوع غير عموم وخصوص كما ان يكون الموضوع شيئا واحدا يختلف بحسب  
 فيجس مختلفين كاجزاء العالم للهيئة من حيث الشكل والعلم السماء والعالم  
 من حيث الطبيعة او يكون شيئا مختلفين يكون بينهما تشارك في بعض موضوعي  
 الطب والاخلاق المتشاركين في البحث عن القوى الانسانية الاخر من حيث يتغير  
 او لا يكون تشارك واما ان يكونا معا تحت ثالث فيكون العقل متساويين  
 في الرتبة كالصحة سنة والحساب او لا يكون كذا في وج ان كذا في الموضوعين  
 مفارنا لا عراضا اتية تختص بالاخر كل العلم الباحث عنه من حيث يبحث عن تلك  
 الاعراض موضوعا تحت العلم الباحث عن الاخر كما هو سفي تحت الحساب من  
 حيث ان البحث في الموسفوق عن النفع من حيث تعرض لها تسعة دية مقتضية

للتأليف

للتأليف وتلف النسيب من مقلد الذوات بحرية ان يبحث عن مقلد علم الحساب  
 وان لم يكن احد الموضوع غير مفارنا لا عراضا لا باحث عن نفسه بل باحث  
 مقلدا في الطبيعي والحساب **و** بالجملة فالعلم انما يصير علما على جهة كانه  
 غير موضوعا من الموضوعات ويبحث عن امر اخر الذاتية وان لم يكن كذا  
 ته اختلف العلوي وحال النسخ ليس موضوعا من موضوع بل في الموضوع المخلص  
 فيقال العلم الجزئي علما كليا ولم تكن العلوي شيئا ينيه مثلا علم الحساب جعل علما  
 على جهة كانه جعل له موضوع على جهة فهو القعدة وحالها ينظر فيما يخص  
 للقعدة من جهة ما هو معد فلو كان بالحساب ينظر في القعدة من جهة ما هو  
 قسم او كان ما هي الصحة ستة ينظر في الفقه من جهة ما هو قسم لكل الموضوع  
 للعلم الطبعي لا القعدة والفقه اركان كونها الفاسد ينظر في القعدة من جهة  
 ما هو موجود كانه ان ينظر فيما يخص الموجود من حيث هو موجود فكان  
 الحساب لا يقارن بالعلمانية الاولى في علم او فسر في جهة الاشياء **واما**  
**المبادئ** فهي الاشياء التي ينبغ عليها العلم وهي اما تصورات  
 او تنه يقات بالانصوات هي جهة ود اشياء تشتمل على ذلك العلم وهي اما  
 موضوع العلم اي الشيء الذي يحده وعليه انه موضوع لذلك العلم لا مقلد  
 الموضوع بل جهة ليس من اجزاء العلم وتلك كقولنا في الطبيعي الذي موضوعه  
 الجسم الطبيعي ان الجسم الطبيعي هو البهائم الفاعل للابعد الثلاثة واما جزاء  
 منه كقولنا في الحيوان هي الحيوان الذي من شأنه الفهم والفكر واما جزاء ثمة  
 كقولنا الجسم البشري هو الذي يتألف من اجسام مختلفة الصور واما عرضي  
 فانه ان لم يكن كقولنا الحركة كمال اول ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والتمهيدي  
 بوجود الموضوع واجزائه يكون متفقه ما على العلم والتفهم في وجود الاعراض  
 الذاتية اما يعطى العلم نفسه جهة ود الاولى فيكون جهة ود بحسب اما هيئات  
 جهة ود الثالث اذا صور رتبها تكون جهة ود بحسب الاسماء ويخبر في  
 جهة التمهيد بوجودها جهة ود بحسب اما هيئات والتفهم يقات هي الفقه من  
 منها تتألف فياسات العلم وتنقسم الى مقعدة من جهة بحسب تسليمها  
 ليس في علمها وهي شأنها ان تيسر في علم اخر فهي مبادئ في الفهم العلم المبني



سبورا ان ربه تصور الموضوع فهو من المبادي وليس جزاء على **و اعلم**  
 ان العلم الواحد قد يكون موضوعا واحدا على الاطلاق كالقاعدة الحسابية  
 واما موضوعه ما يقع فيه من اقسامها التي هي الجسم الطبيعي من حيث يتعبر  
 للعلم الطبيعي او من حيث كونه كاشفا لغيره كونه موضوعات  
 بشرط ان يكون متناسبا ووجه اشتراكها اعماء ذاتي كالحق والسطح  
 والجسم اذا جعلت موضوعات الثمن ستة بانها تشارك في المقدر او اعماء  
 عرضي كغير الانسان واجزائه واحواله والادوية والاعذية وما شاكلها اذ  
 جعلت جميعا موضوعات علم الطب فانها تشارك في كونها منسوبة الى  
 الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم **و كذا** ان ما يميز العلم بحسب تمايز  
 الموضوعات كذا في تناسبها وتباينها بحسب تناسب الموضوعات  
 وتباينها وان كان يسر موضوع علمي عموم وخصوص بل كان العلم جنسا  
 الخاص فالعلم الذي موضوعه الخاص يكون الاخر جزاء منه كعلم المجسمات الستة  
 موضوعه الجسم الطبيعي فانه جزاء من علم الصحة ستة الذي موضوعه المقدر او ان  
 لم يكن العلم جنسا خاص بل يكون الموضوع شيئا واحدا مطلقا كاحد العلميين  
 ومفيدة الى الاخر كالاخر المخلقة والمفيدة كالحركة يعلمها او يكون الموضوع  
 شيئا واحدا على عارض الخاص الموجود للعلمانية الاولى والمقدر للصحة ستة فالعلم  
 الذي موضوعه الخاص يكون تحت الاخر لا يكون جزاء منه واذا لم يكن يسمى  
 الموضوع غير عموم وخصوص فاما ان يكون الموضوع شيئا واحدا يختلف بحسب  
 فيجب من مختلفين كاجزاء العالم للهيئة من حيث الشكل والعلم السماء والعلم  
 من حيث الهيئة او يكون شيئا مختلفين يكون بينهما تشارك في بعض موضوعي  
 الطب والاخلاص المشار كبرية البحث عن القوى الانسانية الاخر من حيث مختلفين  
 او لا يكون تشارك واما ان يكونا معا تحت ثالث فيكون العلم متساويين  
 في الرتبة كالقصة ستة والحساب او لا يكون كذا في وج ان كذا هو الموضوعين  
 مقارنا لاعتراض اتيه تختص بالاخر كان العلم الباحث عنه من حيث يبحث عن تلك  
 الاعراض موضوعا تحت العلم الباحث عن الاخر كالموسيقى تحت الحساب من  
 حيث ان يبحث في الموسيقى عن النغم من حيث تعزفها نسيان عذبة مقتضية

للتأليف

للتأليف وتلك النسب من مقلد الذات كجدة ان يبحث عنقطة علم الحساب  
 وان لم يكن احد الموضوعين مقارنا لاعتراض الاخر فالباحث عنقطة علميا متباينة  
 مقلدا كالتقليد في الحساب **و** بالجملة بالعلم انما يصح علميا على كذا لانه  
 غير موضوعا من الموضوعات ويبحث عن غير ارضه الذاتية وان لم يكن كذا  
 تحت العلم العلوي واما ان ينظر ليس في موضوع محض بل في الموجود المخلو  
 فيقل العلم الجزئي علميا كليا ولم تكن العلوي متباينة مثلا علم الحساب جعل علميا  
 على كذا لانه جعل له موضوع على كذا هو القعدة وحاجبه ينظر فيما يخص  
 للقعدة من جهة ما هو عدم فلو كان احتساب ينظر في القعدة من جهة ما هو  
 كذا او كان صاحب الصحة ستة ينظر في المقدر من جهة ما هو كذا لخل الموضوع  
 للعلم الطبع لا لعدم والمقدر وكذا لو كان احتساب ينظر في القعدة من جهة  
 ما هو موجود كذا لانه ان ينظر فيما يخص الموجود من حيث هو موجود فكل  
 الحساب لا يعبر عن الفلسفة الاولى في علمه او فسر كذا في الشفاء **واما**  
**المبادي** فهي الاشياء التي ينبني عليها العلم وهي اما تصورات  
 او تصديقات فالتصورات هي جهة ود اشياء تستعمل في العلم وهي اما  
 موضوع العلم اي الشيء الذي يحد وعليه انه موضوع لذلك العلم لا مقلد  
 الموضوع بل جهة ليس من اجزاء العلم وذلك كقولنا في الطبيعي الذي موضوعه  
 الجسم الطبيعي ان الجسم الطبيعي هو المجموع القابل للابعاد الثلاثة واما جزاء  
 منه كقولنا في الحيوان في الحيوان من شأنه الطيور فقط واما جزاء منه  
 كقولنا الجسم البشري هو الذي يتألف من اجزاء مختلفة الصور واما عرضي  
 فانه كقولنا الحركة كمال اولها هو بالقوة من حيث هو بالقوة والتمهيدي  
 بوجود الموضوع واجزائه يكون متفقه ما على العلم والتشعبي بوجود الاعراض  
 الذاتية لما يعطى العلم نفسه جهة والاوليين تكون جهة وحسب الماهيات  
 وحدة والثالث اذ هو من شأنه تكون جهة وحسب الاسماء ويخضع في  
 جهة التمهيد بوجودها جهة وحسب الماهيات والتمهيدي في جهة هي المقدر  
 منها تتألف في اساسات العلم وتنقسم الى مقدمات فريضة بحسب تسليمها  
 ليس في علمها ومن شأنها ان تبين علم اخر فلهذا مبادي في القياس من العلم المبني







والمركبية بالحساب وكذا الاستقامة والاعتدال والساكنة واللامساكنة  
 الثامنة ستة جاز في الامر اياها يلى بعد او المفرد من جهة كونه عدم الموضوع  
 ومفرد الموضوع او الفروع بعد ونشأ من الاعراض الذاتية والاعتدال ونشأ  
 بغير الاعراض الذاتية بالتقسيم السابوق به من الكتاب اما لا يبرخص في بحث  
 الصناعة عنقها ووجه ونشأ من الاعراض الغريبة وذلك في الاعراض اللامسقة  
 الموضوع من جهة رتبة الاعم كالمسألة والحركة للانس والجملة كالمسألة  
 موضوع الصناعة **فالجواب** بان الاول في العرض ان في يقوله بحيث لا يبع عنه  
 الموضوع لا مطلقا بل بحسب المقابلة اي كاي عنده وعن مقابلة كما في قولنا  
 العدد امار زوج واما في قولنا الف اما مستقيم او مغرو حينئذ يكون  
 العرض الذي في التقصيص هو موضوع الموضوع اما الامر فيكون العدد زوجا  
 او فرعا وكون الف مستقيما او مغريا **وعن الثاني** انتم اختلفوا  
 في تقسيم الاعراض الذاتية ووجه في الاعراض التي لا تختص بالموضوع بل تحفه من  
 جهة جزئية الاعم كالمسألة اسمى اعراضا ذاتية او اجنس من العرض الذي يوجه  
 لا يبع في رتبة ما هو اعم من موضوع الصناعة فلا اشكال عليه ومن سمي بها  
 يبع في رتبة ذلك علم ما سبق في القسم كذا الاعم عنه الاله الصناعة  
 يخص بالموضوع بما كان نسبة تقصيص المقادير بالنسبة المقابلة ووجه  
 الاعداد بالعددية واما على وجه العموم فلا يجمع بين في الصناعة والاعتدال  
 من الالف المطلوبة بالاتفاق ولتكتف بهذه الف من مباحث الموضوع  
 والاعراض الذاتية فان الاستفهام فيهما مما لا يلى في هذه الكتاب ٥٥٥  
 تسبح الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين وطوته على  
 ملا يلقنه المقريسي وانيابيه المرسليين خصوصا على تبيين عمدة المصطفى في خلق  
 النيسير وعلى اله ومحبيه الخاقصين ٢

على يد عبد الله بن الحسين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن  
 كتبه نفسه ولى شاء الله بعد من ابناء جنسه وكذا  
 ختمه في الليلة الخامسة عشرة من شعبان عام ١٢٥٩



4



*[Faint, mostly illegible handwritten text in a cursive script, likely a historical or religious manuscript. The text is written in dark ink on aged, slightly discolored paper.]*

*[Faint handwritten mark or initial at the top of the right page.]*



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والله اعلم بالصواب

**قال** وتبين على مئة وثلاث مقالات وخاتمة **افول** هكذا اوجدها عبارة المش  
في كثير من النسخ والشواهد ان لفظة ثلاث هنا زائدة ونعت سقوا فلان النسخ فيه اعل  
قول المشري بما عده واما المقالات فثلاث **قال** ما والها في المبدءات **افول**  
قد يخلو المبدء والادب ما يقابل المشي والجموع التي الواحدة وفيه يخلو ويراد به ما يقابل  
المضاف بيقال هذا المبدء لا ليس بمضاف وفيه يخلو على ما يقابل لم كب وسياطة في مباحث الالفاظ  
وفي يخلو على ما يقابل الجملة فيقال هذا المبدء لا ليس بمجملة وهو بلفظ المعنى يتناول  
المركبات التفصيلية في ايرادها والمراد بالبدءات التي هي المبدءات الخمسة  
والتي هي المبادئ الخمسة مركبات تفصيلية والله ليل علم في ذلك انه جعل المبدءات في مقابلة الغايات  
حيث قال المقالة الثانية في الغايات **قال** او على المركبات **افول** المراد بلفظ المركبات  
التي هي المبادئ الخمسة في كل الشارح ايضا **قال** ان ما يجب ان يعلم في المنطق في  
**افول** فيل علمه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزاء منه لان ما هو خارج ما يعلم فيه  
فقطا وحينئذ يبين ان يكون المبدء من جزاء من المنطق وهو باطل فيقال على ان مئة مئة الشروع  
في العلم خارج عنه وايضا اذا كانت المبدء من جزاء منه كان الشروع فيها شروعا عما في المبدء  
للمشروع فيه الا الشروع في جزاء من جزاءه والمبدء في الشروع في المنطق موقوف على الشروع  
في المبدء من حيث يكون الشروع في المبدء من موقوف على الشروع في المبدء من موقوف على الشروع  
الشروع في المبدء من موقوف على الشروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المبدء من  
يبيّن ان يكون الشروع في المبدء من موقوف على الشروع في المبدء من موقوف على الشروع في المبدء من  
ان في الكل مضافا وما لا يجب ان يعلم في كتب المنطق فيل علمه ان يكون المبدء من جزاء  
مكتب المنطق لا جزاء منه فانه مع المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
انحصار الرسالة في الاشياء الخمسة مما في الكلام ان في الرسالة كتاب في المبدء من موقوف على  
انحصار المبدء في الاشياء الخمسة مما في الكلام ان في الرسالة كتاب في المبدء من موقوف على  
اما الصفي في مقالة في المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
وجه الامتناع وهو ان ما يجب ان يعلم في المنطق ما لا يتوقف عليه الشروع في المبدء من موقوف على  
او حيث المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
بان المقصود بالخاتمة هو المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
لبناء الا يقال انه هو المقصود بالخاتمة وترى في جملتها من موقوف على المبدء من موقوف على  
فصلنا في **افول** وانما قال فصلنا لان المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
جعلت جزاء في اسرار هبة وفيه تطلق ويراد بلفظ ما يتوقف عليه صحة الله ليل هيئته والمبدء من موقوف على

العلم

الادلة وشرايطها كالباب الثاني في بيان كلياته وكلياته من الشك والادلة **قال**  
في الترتيب **افول** هو سبب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال** في الترتيب  
الله ليل علم في وجه المبدء **قال** في الترتيب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال**  
حيث قال في الترتيب **افول** في الترتيب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال**  
فان في المبدءات **افول** في الترتيب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال**  
هو ان تصور سبب ما يتوقف عليه المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
سبب موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
لا بخصوصه وكذا غيره مستلزم ما لا لا الواجب ان يعلم في المبدءات **قال** في الترتيب  
فانه يستلزم احد لها بعينه وان كان الا في مبدءات المبدءات **قال** في الترتيب  
حيث قال في المبدءات **افول** في الترتيب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال**  
وجوز ان تصور سبب ما يتوقف عليه المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
على حقيقة تصور العلم في رسمه وايدل على انه لو لم يتوقف على المبدءات **قال** في الترتيب  
مسألة اجابها **افول** في الترتيب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال**  
او في الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مئة مئة كلياته في كل مسألة من مسائل المنطق  
مدخل في تلك المبدءات فانه اورد عليه مسألة معينة موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
الغرض ان يقول ان هذه المسألة العامة في الاعراب والبناء في كل مسألة من مسائل المنطق  
من الغرض في هذه المسألة من الغرض في هذه المسألة من الغرض في هذه المسألة من الغرض في هذه المسألة  
في المبدءات في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق  
بانه لا يعلم مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق  
في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق  
مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق  
قد حصل له في المبدءات في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق  
المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق في كل مسألة من مسائل المنطق  
**افول** في الترتيب في العلم على وجه مستلزم في المبدءات **قال**  
لا يمنع الشروع في المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على المبدء من موقوف على  
التي في تفصيله في العلم والادلة في مبدءات المبدءات **قال** في الترتيب  
ولا بد ان تكون تلك المبادئ الخمسة التي تترتب على المبدءات في مبدءات المبدءات  
بعد الشروع في المبدءات في مبدءات المبدءات في مبدءات المبدءات  
المبادئ الخمسة في مبدءات المبدءات في مبدءات المبدءات  
ذلك لان المبادئ الخمسة في مبدءات المبدءات في مبدءات المبدءات  
العلم في مبدءات المبدءات في مبدءات المبدءات  
ومع ذلك في مبدءات المبدءات في مبدءات المبدءات  
وكما في مبدءات المبدءات في مبدءات المبدءات

في



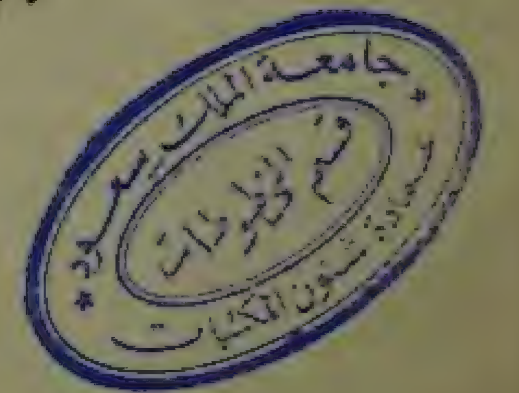
يتمتعون بالجامعة الى اهل النصارى  
فصل في غاية من ذك العلم والفضل  
منه ويحبون الى جمعية العلم  
بالحق

Ch.

[illegible]



متغيرا ان جزءا من كل من مجموع النسبة وتكون عدد وفوقه عاقله فذلك هو العقل في ادراك النسبة  
الحكيمة وتكون حجاب السلب بتصور امر جوهري لم يتقبله العقل السلبى فادراك النسبة مغاير للمع  
السلبى واذا اخذت قسما وفوقه عاقله وتكون وفوقه عاقله فذلك هو العقل في ادراك النسبة الحكيمة وتكون حجاب  
الاجاب بتصور امر جوهري لم يتقبله العقل السلبى فادراك النسبة مغاير للمع السلبى ايضا **قال**  
وعنه متناخضا كمنظير ان الحكم **اقول** توهموا ان الحكم جعل من اجل انفسه لانه عاقله عاقله  
على ان الابعاض التي يعيها العقل السلبى قد دل على ذلك الاستناد والابغاع والانتزاع والابغاع والصلب  
وعليه **الحق** انه ادراك لانا اذا رجعت الى وجدنا علمنا اننا بعد ادراكنا النسبة الحكيمة الحكيمة  
او الانطوائية والابغاعية لم تحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة اي مطابقة لما يقدر الامر  
او ادراك انفسه ليست بواقعة اي غير مطابقة لما يقدر الامر **قال** ان الادراك انفعال  
والعقل ما يكون **اقول** وذلك لان العقل هو التأثير والابغاع والانتزاع هو التأثير وقولنا ان  
فما يقدر احدنا على ما يقدر عليه الاخر بالضرورة واما ان الادراك انفعال فاما يصح اذا جسر  
الادراك بانفسه انفسه بالضرورة الحاصلة في الشيء واما اذا جسر بالضرورة الحاصلة في النفس فبما  
من ضرورة ان يكون انفعال ايضا **قال** واما على ادراك الحكماء ان تصديق هو الحكم  
**اقول** هذه هي التي كان تفهيم العلم الى هذا التصديق انما هو لا اختيار لكل واحد منهما الاخر  
بغيره بل يتقبل به ثم ان الادراك الحكيمة بالعلم له خبره واحد بغيره بغيره خاص بصلبه وهو  
الحكمة المنفصلة الى انفسه ومادة هذا الادراك له خبره واحد بغيره بغيره وهو القول الشارح بتصور  
الحكم وتصور الحكم به وتصور النسبة الحكيمة تشارك سائر التصورات في الاستعظام بالقول الشارح  
مطابقة في انفسها الى الحكم وجعل المجموع نفسا واحدا من العلم مسمى بالتصديق لان هذه المجموع  
ليست بغيره بغيره بل يتقبل به ثم ان الادراك الحكيمة بالعلم له خبره واحد بغيره بغيره خاص بصلبه وهو  
ان الواجب في تفهيمه ملاحظة الامتناع في الطرق فيكون الحكم احد تفهيمه المسمى بالتصديق  
ولا كنه مشروط وجوده وحته وتوقفه بامور متقدمة راجعة الى انفسه الاخر اذا عرفت هذا  
**فنقول** ان اردت تفهيم العلم على هذا المذهب قلت العلم اي الادراك مطلقا اعلان يكون  
ادراك الان النسبة واقعة او ليست بواقعة واما ان يقول ادراك العلم في الاول مسمى تصديقا  
والثاني تصورا واذا اردت تفهيمه على مذهب الاماع فقلت العلم اعلان يكون ادراك الامور  
اربعة هي المحكي عليه والمحكي به والنسبة الحكيمة وتكون تلك النسبة واقعة او غير واقعة واما  
ان يكون ادراك الامور في الادراك المذكور في الاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تفهيم  
المصنف بلباغ على مذهب الحكماء فقلت ان التصديق عندكم هو الحكم وحده لا التصور التي مقه  
حتى ولا على مذهب الاماع ايضا وبيان ذلك ان حاشا في ذكر المصنف ان احد تفهيم العلم هو ادراك  
غير جماع الحكم والنسبة الشان هو ادراك جماع الحكم ويرد عليه ان تصور المحكي عليه وحده ادراك  
جماع الحكم فيلزم ان يخرج عن النفع الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكي عليه وحده تصديقا  
وكذا يكون تصور المحكي به وحده تصديقا او يكون تصور النسبة المذكرة الحكم تصديقا لثاوي يكون  
مجموع هذه التصورات المذكرة الحكم تصديقا راجعا ويكون كل شئ من هذه التصورات تصديقا  
دا في معنى غير التصديقات فيقول ذلك الانسل كاتب على مقتضى تفهيمه الى سبعة ويكون



الحكم

الحكم في كل واحد من هذه التصورات مما جعله فلا يكون تفهيمه منكم عاقله في  
التفهمين بل يكون محييا به نفسه لان التصديق على هذا التفهيم يكون مستقيما في القول الشارح  
ويكون ما يجامعه ويفترق به اعني الحكم مستقيما من الحكمة ومفهومه في معنى هذا التفهيم  
ان الادراك ان لم يكن مع هذا الحكم فيكون النفس الاول وان كان مع هذا الحكم فيكون النفس الثاني  
ان يكون تصور المحكي عليه وحده او تصور المحكي به وحده ولا مجموع عليهما معا وحدها تصديقا  
لا في معنى ان يكون مجموع التصورات الثلاثة تصديقا لانه ادراك مع هذا الحكم بل في معنى ان يكون  
ادراك النسبة وحده تصديقا لان الحكم عاقله حقيقة وبيان ان يكون الحكم خارجا عن التصديق  
عاقله **قال** فلان **قال** قد صرح المصنف بان المجموع للمركب والادراك والحكم يسمى  
بالتصديق وذلك مذهب الاماع بعينه **قال** قد دل على ذلك ما وجدناه في انفسنا لان النفس الثاني  
الحكم في التفهيم هو الادراك الجماع الحكم لا المجموع للمركب من انفسنا فان كان التصديق عبارة عن  
النفس الثاني فالحكم على ما عرفت وعرف انفسنا في ذلك على انفسنا في ذلك على انفسنا في ذلك على انفسنا  
ولان كان عبارة عن المجموع للمركب كما صرح به في غير التصديق فليس العلم بغيره كذا احد تفهيمه  
مع امر في مفارقه اعني الحكم وذلك باكل ما يقدر على تصور المحكي عليه والحكم مع انه  
مجموع رتب من ادراك وحكي فيلزم ان يكون تصديقا وكذا ان يكون تصور المحكي به مع الحكم  
تصديقا في ذلك تصور النسبة مع الحكم تصديقا لثاوي وكذا المجموع للمركب رتبة التصورات  
الثلاث والحكم تصديقا راجعا وعيظ من تركيب اثنين متساويين الحكم ثلاثة اخرين متساويين عدد  
التصورات الى سبعة ايضا لان احدى هذه السبعة هي مذهب الاماع بخلاف الستة الباقية  
**قال** اما ان يكون نفس الشيء فسيما **اقول** فليس الشيء وهو ما كان مندرجا تحت  
واخر منه وفلسفه هو ما كان مضافا اليه ومنه راجعا معه تحت نفس الشيء مثلا اذا فسمت  
الحيوان الى حيوان ناضج وحيوان غير ناضج كان كل واحد منهما نفسا واحدا والحيوان وفلسفه  
للا في معنى كون نفس الشيء فسيما انه ان يكون ذلك فسيما منه في الواقع وقد جعلته انت  
فسيما له ومعنى كون النفس فسيما منه عكس ذلك **قال** لان التصديق هو ان كان عبارة عن  
التصور مع الحكم **اقول** هذه ابناء على ان التصديق عبارة عن الادراك الجماع الحكم والحكم في  
الحكم كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف واتباعه المصنف وغيره في تفهيم العلم كما  
بيناه عاقله واما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهب الاماع اعني المجموع للمركب في  
التصورات الثلاثة والحكم فلا يظن ان التصديق بهذا المعنى فسم من التصورات ان لا يكون  
مجموع المركب من شئ وانما يحث يصدق عليه ذلك الشئ حتى يكون فسيما منه ومنه راجعا  
تحفته الا ترى ان مجموع الحكم والسف لا يكون سعة ولا راجعا بل يحتاج الى ان يتفهم  
بما ذكره في التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع فسم للتصور كما انه بمعنى الحكم  
فسم له ايضا وقد جعلته في التفهيم فسم العلم الذي هو نفس التصور فيكون فسم الشيء  
فسيما منه **قال** وهذا الاعتراض انما يرد لو فسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو  
المشهور **اقول** فسم العلم الى التصور والتصديق في مريد بالتصور معنى عاما شاملا  
للتصديق بل اراد بالتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وادراك التصور

الحكم



ادراك ما عدا ذلك والشك ان التعريف يقتضي بيان ما ليس احداهما شيئا والاخر احداهما حتى لا  
ان يكون نفس الشيء نفسا له واما التصور فيلحق بالادراك فلهذا لا يمكن ان يكون التصور مفقودا  
معنى راي ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على معنى راي المعنى راي الادراك مطلقا وعلى المعنى  
الاول المعنى الادراك الحقيقي لا الادراك المسمي بالتحكم بل بالبيان في راي المحذور راي الادراك بالجموع  
المركب والادراك والتحكم وادراك التصور ما عدا ذلك وما عدا ذلك ايضا لان التعريف فيلحق بالتصور بالمعنى  
الافضل وليس بالتصور بالمعنى الادع وبما اشكال على ما هو مراد افعل احلنا في عبارة التي هي  
التي لا يترتب على تعبيرها التصديق والتصور الحقيقي بل كما قررناه **قال** فلا يورده  
لاننا نشتد **اقول** هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على كلام تعبير الحذف لا كونه  
منه مع بالجموع التي قررنا الشارح واما على التعريف المشتق فهو وارد عليه غير منه مع عنه  
وقد عرفت انه باعده عنه ايضا كما قررناه لاننا انما باعده عن تعبير الحذف المحذور وان باعده  
عن المشتق كما لا ينبغي **قال** والثاني ان المراد بالتصور **اقول** فليست عليه على كلام الله  
ايضا ان يقال ان اراد بالتصور فقط المحذور الذي هو كلفان انفسا الشيء اليه في نفسه كما ذكره  
ونز ايضا ان يكون قوله بلفظ لغوا الحاجة اليه امكن وان اراد به المعية بعد الحكم لزم اقتضاع  
اعتبار التصور فقط به التعديس بعين ما ذكره **قال** فلتدبر قوله وجوابه ان الشرارة الى جواب  
الاعتراض الثاني اذا ورد على تعبير الحذف بمجمل كلامه على قياس ما قدمنا الاعتراض الاول ان الاعتراض  
الثاني لا يفي بمقوله على عبارة الحذف الا انه منه مع بلفظ الجواب واما على عبارة الفوق فهو وارد  
غير منه مع **قلت** هذه الجواب كما يرد مع الاعتراض الثاني من كلام الحذف يدفعه عن كلام  
الفوق ايضا بل هو بكلامه انفسا لان كون لفظ التصور مشتقا من كذا ما عني به عن الحكم وليس  
المحذور الذي هو كلفان من كلامه حيث ذكر في التصور معناه بل في التعديس وادراكه معنى فانه  
فقد اجمع انهم يطلقون التصور مراد بالادراك المعنى الادراك مطلقا بالتصور عندهم معنيين  
واما كلام الحذف فلا يقتضي الا ان يكون للتصور معنى واحد متساويا للتصور فقط والتصور مع الحكم  
واما ان التصور يطلق على ما يقابل التعديس بعينه ما عني به عن الحكم فلا دلالة له عليه اصلا  
لانه يحل التصور فقط مقابل التعديس بما عني به عن الحكم مستبعدا رغبة فقط وليس خلا  
به معصوم لفظ التصور بل هو مستعمل بمعنى الادراك وقد عني به بغير رايه وقد عني به بغير رايه  
فليس له التعديس بل للتصور عنده معنى واحد فانه كما ان الاشتراك في لفظ التصور انما يقتضي  
به كلامه دون كلامه ويقتضي الاشتراك في معنى واحد فانه كما ان الاشتراك في لفظ التصور انما يقتضي  
انه باعدهما عن تعبير الحذف باننا هو بالجواب الاول لان المقابل للتعديس بعينه كما صرح به  
التصور فقط وليس التعديس فليس ما منه بل هو التصور مطلقا فانه مع الاعتراض الاول وكذا المعنى  
به التعديس شرطا او شطرا هو التصور المطلق لا التصور فقط وعن الحكم انما عني به بالتصور  
فقط لا بالتصور مطلقا فانه مع الاعتراض الثاني ايضا **قال** وانه محال **اقول**  
وذلك لانه يلزم تركيب الشيء من انفسه كلفان على مذهب الامام والشارح الذي في تعبيره على مذهب  
الحكم **قال** والمعتبر في التعديس ليس هو الاول بل الثاني الى قوله فلا اشكال فيه **اقول**  
بمعنى ان الاعتبار في التعديس هو تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور النسبة الحكمية

والشارح

وكذا واحد من هذه التصورات تصور خاص مستبعدا عن القول الشارح ان كان بغير ما يكون كل واحد  
منها تصور اساءة بما مقابل التعديس ومنه رجا تحت مطلق التصور في اعتبار التعديس  
شرطا وشرطا التصور انما اعتبر به عن الحكم فلا اشكال بان يقال ان الجواب ان يقال عن  
الحكم معتبر في التصور السادج على انه صفة له وفيه فيه والمعتبر في التعديس هو ذات التصور  
السادج ما صفة وفيه فيه بما هو موصوف ان كان جزءا من الشيء لا يلزم ان يكون صفة جزءا منه  
الا يرى ان قطع الخشب اجزاء للسرو وليس كذلك تلك القطع اجزاء فتمت جزءا منه وكذا الخشب الذي  
فيان الموصوف ان كان شرطا للشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا له فاذا اطلت الانفسا كما كتب  
بجزء هذا التعديس لو شرطه هو تصور الانفسا وهذا التصور بنفسه موصوف بعد الحكم  
ان الحكم لا يعرض له بل لا عرض لمجموع الادراكات الثلاثة لا كلفان الصفة خارجة عن ماهية  
التعديس وموصوفها وهو ذات التصور اذ اخل فيه بما يلزم ان كتب التعديس والحكم  
ونفيته بل من الحكم والموصوف بنفسه صلا استحالته في ذلك بان كل واحد من اجزاء اليعتد  
موصوف بنفسه لا في وكذا موصوفها شرطا تحقق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراك الشيء  
بنفسه بل بالموصوف بنفسيته ولا استحالته في ذلك ايضا بان شرطا الصلاة كلفان كلفان  
موصوف بانه ليس بصفة لانه هو التعديس الذي ابداه الشارح قدس سره في شرحه  
المطالع وانما بنى الكلام هذا على ما هو محال في الحال في التفسيات راي المعتبر في كل قسم هو  
مورد القسمة في بيان الحكم المتعجب من شئ عليه في امثال هذه المواضع فذكره بطله بطله  
حاله او كلفه من الجملة اختفاء رغبة شأنه بتعريف مقاله **قال** اما بربهي  
وهو الذي يتوقف حصوله على نظر كسب **اقول** البديهي بلفظ المعنى مراد  
للضرورة انما بالانفرد وقد يطلق البديهي على المعنى مائة الاولى **قال**  
تصور الحرارة **اقول** مثل الحرارة من البديهي والنظر في التصور والتعديس  
تبيينها على ان التصور منفسا الى البديهي والنظر في التعديس ايضا منفسا الى البديهي  
تحقيقه لك بالادلة والاشكال في تعريف البديهي والنظر في التصور فالبديهي منه  
ما لا يتوقف على نظر صلا والنظر منه ما يتوقف عليه واما التعديس فيتعين بغير  
اشكال وانه لان الحكم في يكون صريحا فيحتاج الى نظر فيكون تصور الحكم عليه او  
الحكم به محتاجا اليه ومثل هذا التعديس يسمى بغيره بالحكم بان الحكم محتاج الى الموز  
لا مكانه مع انه يصح عليه انه يتوقف على نظر فيه خلا في تعريف النظر ويخرج من تعريف  
البديهي فيجعل المتعديس كلفا او عكسا **والجواب** ان التعديس عبارة عن الحكم  
فاذا كان مستغنيا عن انظر عن النظر كان بغيره لا خلا في تعريفه لانه يتوقف على انظر  
على نظر بغيره هو المراد بانه في تعريفه لا محالة واما توقفه على النظر بعضا من  
توقفه بالواسطة واذ اخل في التعديس عبارة عن مجموع ما هو مذهب الامام فقط فبني  
هذا الاشكال **قال** فيقول ليس كل واحد من هذه مطلقا فكل واحد من هذه مطلقا  
من التصورات بديهييا ولا كل واحد منها مطلقا فكل واحد من هذه مطلقا فكل واحد من هذه مطلقا  
بغيره وكذا ليس كل واحد من هذه مطلقا بديهييا ولا كل واحد منها مطلقا فكل واحد من هذه مطلقا



ان بعضنا يدعي ان بعضنا نظري لانه جميع بين التصورات والتدقيقات اختلافا في العبارة  
مع الاشتراط ان لا يخلو المراد من ذلك فلا يقال ان ليس جميع التصورات بدقيقا والاشارة  
الى نظرية تفصيلية هي منتهى كونها كمالا فيكون جميع التدقيقات بدقيقا والاشارة  
اجتمعا على تفصيلية هي ان التدقيق في النظرية هو كمالا فيكون جميع التدقيقات بدقيقا  
**اقول** هذا التصور وارد على كماله في العبارة والاشارة الى المصنف ليس هذا هو الكشف  
بعض الاحتمالات ان حصر فان بعض الاداة في توجيه هذه التدقيقية يعني ان لا يشبه والاشارة الى  
اننا جئنا لاداء ما هو حجة الى نظرية بل ان ما يحتاج الى نظرية معلومة بل انما هو **قال**  
وان نظرية **اقول** عطف على قوله بدقيقا وقد جمع بعضنا ايضا بين التصورات  
والتدقيقات النظرية والمقصود بيان كل واحد منهما على حدة ان ليس كل واحد من التصورات  
نظريا ان لو كان كل واحد منهما نظريا لكان تفصيل التصورات بطريق الى دور التسلسل وكذا  
ليس كل واحد من التدقيقات نظريا ان لو كان كل واحد منهما نظريا لكان تفصيل التدقيقات بطريق  
الى دور التسلسل وانما جميع بينهما الاشتراك في الدليل والاختلاف على قياس ما هو **قلت**  
جاز ان يكون جميع التصورات نظريا وتنتهي سلسلة الاكتساب التي تصح بين بدقيقا بل ان  
دور التسلسل ايضا جاز ان يكون ايضا جميع التدقيقات نظريا وتنتهي سلسلة الاكتساب  
الى تصور بدقيقا بل ان دور التسلسل ايضا **قلت** هذا هو الذي هو موقوف على امتناع  
اكتساب التصورات والتدقيقات وبالعكس بل ان تم الكلام والافلا على ان البيان في  
التصورات يتبع بدون ذلك ايضا لان التدقيق البدقيق الذي ينتهي الى اكتساب التصورات  
موقوف على تصور الحكم عليه والحكم به وانتمسبة وكل ذلك نظري على ذلك التدقيق بل ان دور  
او التسلسل **قلت** على تقدير كون جميع التصورات والتدقيقات نظريا  
يكون فو ذلك لو كان لكها نظريا بل ان دور التسلسل هذه بقاء نظريا لو يكون كل واحد من  
التصورات المدة كورة فيه ايضا نظريا ويكون فو ذلك واللازم باكمل ما يمكن عقده بقاء نظريا  
والتصورات المدة كورة فيه ايضا نظريا فيحتاج في تحصيل هذه التدقيقات والتصورات الى  
الدور او التسلسل المحالير فيكون الاستدلال بهذه التدقيقات **قلت**  
هذه التدقيقات وتصوراتها امور معلومة لنا بل ان شئنا في ذلك جميع الاستدلال بها  
فمعنا ان بل ايضا كونها معلومة لنا ان لا يكون جميع التصورات والتدقيقات نظريا  
في الواقع وهذا هو ما هو المطلوب **قال** بل ان لا يقتضي **اقول** ان اذا كان دور  
بمرتبة واحدة كما اذا توقف **وب** على ان يكون **اقول** مافة ما على نفسه وحدها  
فيل حصوله بمرتبة واحدة **وب** مافة ما على نفسه وحدها فلا يحصل بمرتبة واحدة  
لان اسباب على سببه ولو كان بمرتبة سابقة كان مافة ما على نفسه بمرتبة واحدة  
سببه على سببه فينتج على نفسه بمرتبة واحدة **قال** **اقول** ان حقيقة  
محال ان الاستدلال به ازمة غير متناهية في زمل واحد اوزمنة متناهية  
بطريق التسلسل بل ان ادعى انه يلزم حينئذ استدلاله بالاشارة الى مافة او بـ

انه

زمل متناهية مافة الملازمة وان ادعى انه يلزم حينئذ استدلاله بالاشارة الى مافة او بـ  
غير متناهية سلمنا الملازمة ومنعنا بل ان اللازم يجوز ان يكون التفسير موجود في ازمة  
غير متناهية ما ضحية وتكمل الملازمة ازمة ادراكات غير متناهية فيحصل بها الادراك  
المطلوب الموقوف على تلك الادراكات التي لا تنتهي **قال** بل ان الامور الغير المتناهية  
معدات لحصول المطلوب **اقول** قبل عليه ان الامور الغير المتناهية هي هذه العلوم  
والادراكات التي يقع فيها الحركات العقلية اعني الانتقالات الذهنية الواقعة في علمها عند  
ترتيبها فانها لا ترتد في تفصيل المطلوب بالنظر بل ان هذا هو علم سابق عليه ومن  
ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض بالعلوم السابقة ليست معدات للمطلوب لانها  
تجاءه فان العلم باجزاء الموقوف على العلم بالكل والعلم بالكل على جملة العلم بالنتيجة  
بلو كانت العلوم السابقة معدات للمطلوب لما امر بها مع ما اياه لان المدة بوجوب  
الاستدلال والاستدلال الذي هو كونه بالقوة الفعالة او البعيدة فيمتنع ان يجامع وجوده  
بالعمل مع الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدات للمطلوب لانها مع  
بل انما يحصل المطلوب عند انقضاء علمها بالعلوم السابقة اما على مجموعة للمطلوب او موقوف  
لحصوله بل ان تكون حادثة مجتمعة معا عند حصول المطلوب وان كانت الافكار  
والانتقالات الواقعة فيها غير حادثة عند حصول المطلوب فيلزم حينئذ احاطة العلم  
بامور غير متناهية مافة واحدة وهو محال فيتم الدليل وسفلة الاعتراف **واجب**  
بانه لا شك ان الحركات العقلية معدات لحصول المطلوب معتققة للاجتماع معه والاما ما  
يقع فيه تلك الحركات اعني العلوم والادراكات وان لم ينتج اجتماع علمها مع المطلوب لانها  
ليست مما يجب اجتماعها باسرها مع جازنا عند انقضاءها في القياسات المركبة الكثيرة  
المدة مات والتتابع التي يتوصل بها الى المطلوب اننا نعلم عند حصول المطلوب ان كثير من تلك  
المدة مات السابقة مع الجزر بالمطلوب بل انما يفعل بعد ما حصل لنا المطلوب في المدة مات  
الفرعية التي بها حصل لنا المطلوب ابتداء مع مافة حطة المطلوب وحصوله بالاجل وذلك  
كما هي في المسائل الهندسية سميت الكثيرة المدة مات جازنا من زاولها على انه عند ما حصل  
له التدقيق المطلوب بتلك المسائل فمادة هذه المدة مات البعيدة مافة ما بالارتباب  
في ذلك التدقيق وعلى ايضا انه مافة حطة تلك المسائل بعد حصولها وخرج بها جز ما يقينيا  
مع القليلة عن المدة مات الفرعية ايضا مع نعلم ان اجمل الان هنا كمدة مات يقينية توجب  
اليقين بهذا التدقيق فكل من العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع  
المطلوب مافة بل يكفي حصولها متعاقبة وحينئذ كان ذلك لا اعتراض من غير ساذج  
ويحتاج الى الجواب الى ذلك الشارح وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدات  
لكنها معدات لاعدات او حكمها في عدد في الاجتماع في الوجود وان كانت ممتازة عن  
المعدات في جواز الاجتماع في الجملة **قال** **قلت** العلوم السابقة وان لم يجب  
اجتماعها مع المطلوب مافة بل انما يجب اجتماعها مع مافة مافة اية بالقوة كما  
ذكرت في المسائل الهندسية **قلت** ان الذي انقضى مافة مافة



غير متناهية مجملة ليس محال وانما المحال ادراكها بالسادبعة معقدة فيكون ان العقل المتفلسف  
امر غير متناهية معقدة في اربعة غير متناهية وتكون تلك الامور محال ان يكون لها اي علة  
حصول المطلوب المتوقف عليها مجملة على ان يقول لها جزا ان تكون تلك الامور حادثة بالعدل  
عند حصول المطلوب المتوقف عليها جزا ايضا ان تكون حادثة بالقوة التي تهيئها لاسب  
لنفي هذه الجواز من ليل **قال** انه لا دليل مني على حدوث النفس **اقول**  
فقد ثبت ان النفس عليه ان الناحية تفصيل المطلوب اذا توجه اليه بلا بد ان يحصل عنه  
بعدم قصد اليه وفيل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه والعلو والادراكات وذلك لان زمان متناه  
يمنع ان يحصل فيه امور غير متناهية ومصادف كل ان كان حصول المطلوب بحرين التسلل  
مستلزم ان تكون تلك الامور حادثة له ولو متعاقبة في اربعة غير متناهية وما اذا توجه  
الافضل المطلوب بالناظر فلا يجب عليه الا ملاحظته ما هو صواب في بنية له ليعتبر في النقص واما  
ملاحظة المبدأ البعير فلا مانع يجب ان يكون قد حصل له قبل ذلك المبدأ والافضل  
الوافقة فيها لتصور حصول المبدأ في اربعة له هذا والا ولى ان يقال ليس جميع التصورات  
والتي هي في ان بعض التصورات كنسور الحرارة والبرودة واما تلك التي هي في  
كل شخص من ان النفس والاثبات المجتمعة ولا يرتفعان وان لكل عطف والجزء وفلان حادثة لنا  
بناظر والاسباب **قال** اما ان يكون جميع التصورات **اقول** يعني ان  
التصورات اما ان تكون كلها بدهية او كلها نظريا او يكون بعضها بدهيا وبعضها نظريا  
وقد بطل الفصل الاول في تغير النفس الثالث وكذا حال التصورات لا يتلوا هذه الافاسم  
الثلاثة بل قد يجمع ما قبله من الافاسم تسعة اثلاثة كما قال الشارح حادثة ضرب افاسم  
التصورات في افاسم التصدقات ولما كانت التصورات والتصدقات امور موجودة في بنية  
ان يقال جزا ان يكون شيء والتصورات بدهيا ولا نظريا فان النظرية بمعنى الابد بدهيا  
وجاز ان لا يكون شيء بدهيا ولا لابد بدهيا في هذه المعنى فانه ليس كل بدهيا ولا لابد بدهيا  
**قال** بان سر على ان في اربعة **اقول** اورد الدليل على اكتساب التصدقات  
بانه محقق في اربعة في جميع تصورات كل اكتساب بدهيا في علم وعظمة الشبه  
كيفية وفي ذهب الامم الى ان التصورات كلها بدهية لا في حقيقة اكتساب وفي التمثيل اورد  
مثالا للتصور ومثالا للتصديق **قال** يخلق عليها اسم الواجب **اقول**  
اي اسم هو الواجب بالاطمينة بانية **قال** ويكون لبعضها نسبة الى **اقول** هذا داخل  
في مذهب الترتيب اصفها حوا متاسب للمعنى والافاسم التاليف فهو جعل الاشياء التصدقات  
محيط بخلق عليها اسم الواجب ولم يعتبر في مذهبهم النسبة بالتلف والتناخر والتركيب  
في اربعة التاليف **قال** وانما اعني الجاهل **اقول** مصادي المطلوب لابد ان تكون معلومة  
اي حادثة لتصور الترتيب وهذا جلد لا في ترتيب امور معلومة واما المطلوب فينبغي ان  
يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يخلق من النظر تفصيله وان يكون معلوما بوجه  
في حتى يترك عليه بالاختيار **قال** واما المحصول التصوري ما اكتسابه **اقول**  
يعني ان طريق اكتساب التصور من التصورات وحرين اكتساب التصديق من التصدقات معلومان

والاسم

واما طريق اكتساب التصورات والتصدقات وبالعكس مما لم يتحقق وجوده وان لم يقع احدا  
على متناهية **قال** مشتبه على على العلة الاربع **اقول** كتركيب طائر على علة متناهية له  
وعلة مادية وعلة صورية هما داهلتان فيه وعلة جامعة وعلة علمية هما خارجتان عنه  
وقد يوجب الشيء بالقياس الى علة واحدة او علة ثلاث علل او اذ علة مادية على الاربع كان ذلك  
التركيب باق في الافضل وليس المراد بالتوقف بالعلل ان يكون حصة بعضها معينة لانها مادية للمقول  
بل المراد انه يبرخ للمقول بالقياس الى العلة محمولات عليه جميعا وبهذه مادية في من باق  
النظر هو التركيب الناحية وان غايته هو التمام في الحصول على تفصيله واما ان الامور المعلومة  
مادية وان النسبة العارضة لتلك الامور صورية معلومة على سبيل التشبيه لان النظر والاعراق  
الفلسفية والمادة والصورة انما يكونان لا جسام **قال** فان الترتيب اشارة الى العلة  
الصورية **اقول** اعني في علة بانه صورية العقل كما اعترف به هي الحقيقة الاجتماعية كانت  
انها ليست نفس الترتيب بل معلولة له فيكون دلالة الترتيب عليها الترتيبية كدلالة على  
المرتبة ويمكن ان يقال ان دلالة الترتيب على الحقيقة التي هي معلولة له اخبر من دلالة على المرتبة  
انها صواب علمه لان دلالة العلة على معلولها اقوى واخصر دلالة المعلول على علة ان العلة المعينة  
تدل على معلول معين والمعلول المعين لا على علة ما عدا ما اراد التسمية على ذلك في بعض الملاحظات على  
معنى ان دلالة الترتيب على الحقيقة كالمطابقة في التصور **قال** لان بعض العقلاء ينافض **اقول**  
ان هذا على ان العقل قد يكون علوا في بدهية العقل لا يتكفي بتعيين المظاهر الصورية والا لا وقع الخفا  
عن العقلاء ان المظاهر الصورية الما يبرهن عنها وانما قال بل لا اسطر الواحد ينافض نفسه لانه اخصر  
فيان العاقل المعقل اذا اقتصر على حواله وحده انه يعتقد امور متناقضة بحسب وفات مختلفة  
اي يعكس في وقت ويعتقد حكما ثم يعكس في وقت اخر ويعتقد حكما في منافض الحكم الاول والوقت  
انها للعقل واما التناقض في بنية العقل على انما ان ملاحظته في التناقض في بنية العقل على انما  
الخطا في الافكار المناسبة للتصدقات لعل كل صورة في التصورات **قال** ليست الحاجة  
الى فاسم **اقول** يريد ان المقصود وان كان مع بدهية تصديق حول الافكار الجزئية لاكتسابها  
متفردة بلا بد فيكون في جمع اليه في معنى احوال في نظريته من الاطوار المتخصصة **قال**  
من ضرورياتها **اقول** لم يرد ان اكتساب التصورات انما يكون في الضرورية بدهيا لانه اراد  
ان اكتسابها يستقيم الى الضرورية بدهيا لانه اراد انما بدهيا لانه اراد انما بدهيا لانه اراد  
واخره في اكتسابه في الاخر من نظريته الثالث وهو ان لا بد من الانتقال الى الضرورية بدهيا لانه اراد  
التسلسل **قال** واي فكر صحيح **اقول** قد عرفت ان العقل مادية هي الامور المعلومة وصورة  
هي الحقيقة الاجتماعية اللازمة للترتيب مادية احتاجا الى العقل جميعا واذ ايسر تامة او مبدت  
احد بينهما كما سجد اذ اراد اكتساب التصورات يمكن ذلك في تصور كل واحد من تصورات  
لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال في التصدقات فكل المطلوب والمطالب  
الصورية والتصدقات بدهية مادية معينة تكتسب منها ان اكتسابه من تلك المبادئ لا يمكن ان يكون  
بما يحرر من كان بلا بد هنا كحرين مخصوص له شراريف مخصوصة يحتاج الى كل مطلوب الى شئ  
احد هاتين مبادئه غير هاتين مبادئه من طريق التكرار في خصوص الواقع في تلك المبادئ مع شرايفه

تج







ثالث الثاني في موضوع المنطق

محمود

بان موضوعه ما ذا الحق التصديق بان الشيء العبادي مثلا موضوع لفكر العلم كما اثرنا اليه  
 بقا **ف** **ال** ولما كان موضوع المنطوق اخر من مطلق الموضوع **الاف** **ول** هذا  
 كمال الفوق ويتبادر منه الى العلم ان المقصود تصور الموضوع فلهذا اعترض عليه بان العلم  
 بالخاص لما يكون مسبوقا بالعلم بالعام اذ الاجتماع هناك شيان احدهما ان يكون العلم  
 بالخاص علمه بالكنه وثانيهما ان يكون العلم انما الخاص وكلاهما ممنوعان عن صورة  
 النزاع **واجيب** عنه بان الخاص منها الحق موضوع المنطوق مقيد والعلم اعني  
 موضوع العلم مطلق ولا يتصور معية المقيد اللاحق معية المطلق وانضمامه الزمانية به  
 ورد هذا الجواب بان المطلوب هناك ليس تصور مطلق موضوع المنطوق حتى يتوقفه  
 على معية مطلق الموضوع بل المطلوب معرفة ما صدق عليه مطلق موضوع المنطوق  
 كالمعلومات التي تنبئها النصبة بغيره وليس من ذلك مفيد افسط فلا في فهم بل كونه كمالا  
 المقصود التصديق بان الشيء العبادي موضوع المنطوق ولا لا يكر اللاحق معية مطلق الموضوع  
 لانه وقع محمول على هذا التصديق بمسرا **اولا** **الحاصل** ان المطلوب في هذا الموضع لو كان  
 يتصور ما صدق عليه موضوع المنطوق ينتج ان معية مطلق الموضوع اصلاته عارضة لا ذاتي  
 لو اذ كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج الى ان مطلق الموضوع سوا جعل  
 في التصديق موضوعا وقبل موضوع المنطوق هو هذه الواجب محمول وقبل هذه موضوع المنطوق  
**ف** **ال** تلحق الشيء لما هو هو **اف** **ول** لعل ما هو حوال واحد الضمير يرجع  
 الى ما والاخر الى الشيء اي تلحق الشيء بالامر اني هو اذ لا امر هو اذ الشيء وحاطة تلحق  
 الشيء لذاته **ف** **ال** كما تعجب اللاهوتات للانسان **اف** **ول** بان قللت العارض للشيء  
 ما يكون محمول عليه خارجا عنه والتعجب ليس محمول على الشيء **اجيب** بان من يتسامحون  
 في العبارات كثير اعمير من مقتضى القول كما تعجب والمنطوق والكتابة وغيرهما  
 ويريدون بهذا المحمولات المشتقة منها واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء لذاتها لا تكون  
 بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها لكما بحسب نفس الامر واما العلم فمحمولاتها  
 لها ما يحتاج الى ذلك **ف** **ال** كما حركته بالارادة اللاهوتية للانسان هو اسطة انه حيوان  
**اف** **ول** كبريفة المتأخر في رتبهم يحلونها بالاحسن هو اسطة الحزن والاج والاعراض الذائنية  
 التي يبحث عنها في العلم وليست بجمعية بل المحل ان الاعراض الذائنية ما يلحق الشيء لذاته  
 او كما يسمونه سوا كان جزءا او خارجا عنه **ف** **ال** كما في هذا والغريبة بالقياس الى  
 المعروض **اف** **ول** يعني ان الثلاثة الاول الاعراض لما استنتجت من الذات به الجملة ليست  
 الذاتات وقسمها ذائنية واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة لذات المعروض الا انها  
 ليست مستندة اليها وفيها غريبة بالقياس الى ذات المعروض فلم تنسب اليها بل سميت  
 اعراضا غير ذائنية **ف** **ال** <sup>ذائنية</sup> **والعلل** لا يبحث فيها الا الاعراض الذائنية لموضوعاتها  
**اف** **ول** <sup>ذائنية</sup> **ال** ان المقصود في العلم يدار حوال الموضوع والاعراض الذائنية للشيء واحوال  
 له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي بالحقيقة احوال الاشياء التي هي بالقياس الى المطلق  
 غير ذائنية فيجملان يبحث عنها في العلل والباحث عن تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى

جز  
مید



مجلسه معارف و احوال

المصنف

في المصنف قد تسامع باعتبار النظر التي تبين وجوب التسليم بالاعتقاد هذه وبالجملة وهذه  
**فصل** في الموصول الى التصور والتصورات والموصول الى التصديق في التصديقات **اقول**  
 في الموصول الى التصور هو الوجه والاسم وهما فيل التصورات سواء كانا معاً في امر واحد  
 تفصيلي يبرر الموصول البعيد الى التصور هو الكميات الخمسة وهي ايضا فيل التصورات والموصول  
 الغريب الى التصديق هو انواع المحنة اعني القياس والاشتغال والتمثيل وهي مركبة من قضايا وكلها  
 مفصلة في التصديقات **فصل** في الموصول الى التصديق علمته **اقول** في الموصول الى التصديق علمته في نفسه  
 كانه في حصوله من المحتاج اليه ان يستقل بتفصيل المحتاج كل مفدة ما يقع ما بالعلمية كتفقد  
 حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل به لكان مفدة ما عليه تفدة ما بالجميع كتفقد الواحد  
 على الاثير وتنفذ التصور على التصديق تفقد بالجميع كما بينه وبما ثبت لهذا النوع اعني  
 التصورات تفدة ما بالجميع على النوع الاخر اعني التصديقات كان الاول ان تكون المباحث  
 المتعلقة بالاول متفقة منه في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني **فصل** في احداهما ان  
 الستة عار التصديق **اقول** كمال التصديق لا يستغنى تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقة  
 بل يستغنى تصور صورته بوجه ما سواء كان بكنهه حقيقة او بامر صا عليه كذا لا يستغنى  
 تصور المحكوم به بكنهه بل يستغنى تصور مطلقا عن ان يكون بكنهه او بوجهه اذ وكذا  
 لا يستغنى تصور النسبة الحكمية الا بوجه ما سواء كان بكنهه او بامر صا عليه كذا لا يستغنى  
 بيقينية نظرية وبديهية كما مثل بنسب انما تنسب اشياء الى اخرى ولا في كنهه حقا  
 المحكوم عليه لا والمحكوم بها ولا كنه النسبة التي بينهما كما ينبغي **فصل** في الاخر **اقول**  
 اي وان لم يكن بالاول النسبة الحكمية وبالثاني ايقاع النسبة وانتزاعها ما بالامر بالحق  
 في الموضوع النسبة الحكمية فيل ان لا يكون لقوله لا متناع الحكم من جعله معنى في كذا  
 قوله والحكم ان كان معطوفا على قوله المحكوم عليه كانه المعنى فلا بد في التصديق تصور  
 الحكم اي النسبة الحكمية لا متناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصورها وهذا معنى  
 بالكل وان كان معطوفا على تصور المحكوم عليه كانه المعنى فلا بد في التصديق الحكم اي النسبة  
 الحكمية لا متناع النسبة الحكمية في الواقع بدون النسبة الحكمية وهذا المعنى فساد او اما  
 الامر به بالحق في الموضوع ايقاع النسبة او انتزاعها فيكون المعنى فلا بد في التصديق تصور  
 الايقاع والانتزاع لا متناع الايقاع والانتزاع بدون تصورهما وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفا  
 على تصور الايقاع والانتزاع وهو باطل كما عرفت **فصل** في الثاني **فصل** في الثاني ان يكون المعنى واجبا  
 وهو ان يراد بالاول الايقاع وبالثاني النسبة الحكمية **فصل** في الثاني ان يكون المعنى واجبا  
 في التصديق تصور الايقاع لا متناع النسبة الحكمية من جعله الايقاع وهو باطل فكمذا مع ان  
 الفطوح وهو ان الحكم يعلق على النسبة الحكمية وعلى ايقاعها حاصل على هذا الوجه ايضا  
**فصل** في الامس في المختصر **اقول** في المختصر هذا الكلام ابر اذا عني اخر على ما  
 تفرد في قوله بفنقول قوله ان كل تصديق لابد فيه من الاخذ في ذلك الاعتراض اما تفرد في ذلك الاعتراض فهو  
 ان يقال ان المصنف يقول ان كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم حتى يفهم حينئذ علم ما عني عليه  
 من الحكم لولم ير به ايقاع النسبة لكان تصور الايقاع دخلا في ماهية التصديق ولا ادراكه

عبد الحق صفت علیہ



تغیلات و بیس

الحمد لله

فأما الأولى فلهذه

المجلد ١٠

القبر

عبدالله بن محمد



هذه الالة الاتزامية انما هي الالة البديهة على المعنى الموضوع له فينتفض هذا المكافئة بالاتزام  
اعتبر فيه الوسط في ينتفض **قال** على الالة التي عليه مكافئة الى **اقول** يعني ان هناك  
دلالة مكافئة وان كان هناك دالة تضمنية كما عرفت فتلك المكافئة قد عرفت على حد التضمن ان لم  
يقم به لك الفهم واذا فيه بلا انتقاض **قال** وعني به الضم الى **اقول** هناك ايضا دالة  
التزامية كما عرفت فتأمل **قال** ولا يخفى ان الالة البديهة لا بد ان يكون على كل امر خارج عنه **اقول** اعني  
المعنى الموضوع له والانه ان يكون كل لفظ وضع لمعنى الالة على معنى متناهية وهو كما هو  
البحر ان ملا بدلالة الالة على الخارج من شرك واما الدالة على المعنى الموضوع له اعني المكافئة فيكون  
جيشها العلم بالوضع وان السلام اعلم ان الالفة موضوع لمعنى ملا بدلالة ان ينتقل هذه من صياح  
اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذه الالة المكافئة وهذا اذا علم ان الالة اللفظ موضوع  
لمعنى متعدده فانه عنه سماعه ان ينتقل هذه الى ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون الالة  
على كل واحد منها مكافئة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما اذا من بين تلك المعاني فان يكون المعاني مراد  
للمتكلم ليس معتبرا في دالة اللفظ عليه اذ هي اعني دالة اللفظ على المعاني عبارة عن كونها مفهوما  
من اللفظ سواء كان مراد المتكلم اولا واما الدالة التضمنية فلا يحتاج ايضا الى اشتراط ان اللفظ  
اذا وضع لمعنى مركب كان دالة على كل واحد من اجزائه دالة تضمنية لان معنى الالة لا يعلم الكل ولا يمكن  
ان يكون اللفظ موضوعا لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دالة اللفظ  
الواحدة على امور غير متناهية دالة تضمنية ولا يمكن ايضا ان يوضع لفظ واحد لكل واحد من معاني  
غير متناهية باوضاع غير متناهية حتى يلزم دالة الالة المكافئة على ما لا يتناهى **قال**  
اولا جل نه يلزم **اقول** الالة التضمنية داخلية في هذا القسم ان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ  
لاكنه يلزم من معنى المعنى الموضوع له بوضعه فلفظ **قال** والعرف المضاد الى البسم **اقول** المضاد  
اذا اخذ من حيث هو مضاد كانت الاضافة داخلية فيه والمضاد اليه خارج عنه واذا اخذ من حيث كانت  
الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو المعنى المضاد الى البسم من حيث هو مضاد فمضاد الاضافة الى  
البسم داخلية فيه مفهوم المعنى ويكون البسم خارجا عنه **قال** يجوز ان يكون اللفظ **اقول**  
هذا المراد يلزم ان الالاتم لا يستلزم التضمن ان المعنى البسمي اذ كان له لازم ذهني كان هناك  
الاتم لا يتضمن **قال** وفيه متيقن **اقول** في يقال عن استلزام المكافئة بالاتزام متيقن ويستلزم  
عليه بانه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والاتزام من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور  
لازم تصور لازم لازم وهذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية

دقيقة وهو حال فلا بد ان يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذ اوضع اللفظ باراء المعنى دل  
عليه مكافئة والاتزام ورد لك يجوز ان يكون بين المعنيين لازم متعاكس فيكون كل منهما  
لازم ما ذهنا الاخر والاستلزام في ذلك كما ان المتكلم يعبر عن الالبوة والنوبة وذلك ان التلازم والحرية  
لا يستلزم توقف كل منهما على الاخر حتى يكونا محالا ومنه من استدل على عدم الاستلزام بانما يجوز  
فكلاهما ان توقف كل من المعاني مع الالهة عن جميع ما عداه فيخالف هناك المكافئة بدون الاتزام فان  
مع ذلك يفرض ما عداه من عدم الاستلزام والافلا **قال** وزعم الامام **اقول** مناه على ان  
سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني فيلزم من حصوله في الالهة حصوله فيه وليس يصح فانه  
تصور كثير من المعاني مع الفعلة عن سلب غير هذا عنصرا ولو صح الاستلزام على تصور تصديقا وهو بالكل  
فكلاهما مع سلب الغير لازم بين المعنى اللازم وهو ان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كما في الجوز  
باللزوم والاعتبار بالاتزام اللازم البين بالمعنى الاخر وهو ان يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور  
اللازم **قال** لم يعلم ايضا وجود لازم ذهني **اقول** في يتوهم ان مفهوم الكلية والجزئية بل  
مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزما للاتزام وهو بالكل لا فائدة تصور  
معنى مركبا مع الالهة عن كونه مركبا وعن مفهوم الكلية والجزئية فليس شئ من هذا الالهة  
يلزم من تصور الملزوم بصورة ذهنية ذهنا ايضا فانه يجوز توقف بعض المعاني المركبة مع  
الفعلة عن جميع المفهومات الخارجية على قياس ما قبل في المكافئة فلا يكون التضمن مستلزما  
للاتزام **قال** لان التلخيص في الصغرى ان فيه بالتحشية منعنا هذا **اقول** في ذلك انك اذا قلت  
التضمن تابع من حيث هو تابع فان اردت ان التضمن نفس مفهوم التتابع كما يفهم من هذه العبارة كان  
كاذبا ففعل لا يتضمن من اجزاء التتابع لانفس مفهومه وان اردت معنى ان ملا بدلالة من تصويره  
حتى تتكلم عليه **قال** ويجوز ان يقال عنه بان الحيثية في الكبر ليست في الاوسط **اقول**  
يعني ان قولنا من حيث هو تابع في قولنا والتتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق  
بالمحكوب به اعني لا يوجد الا بالمحكوب عليه انه هو التتابع حتى يلزم عدم تكرر الاوسط فيصير الكلام  
هكذا التضمن تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد بدون  
متبوعه الالهة هو المكافئة من حيث هو تابع وايضا عليك ان فيه الحيثية في الكبر لا يجوز ان يكون  
تمة المحكوب عليه فانه اذا قلت التتابع من حيث هو تابع فالتتابع تابع مفهوم التتابع فان  
قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتتابع فان اردت بالتتابع من حيث هو تابع مفهوم التتابع فان  
المعنى ان مفهوم التتابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل هي قضية ملا بدلالة كبرى



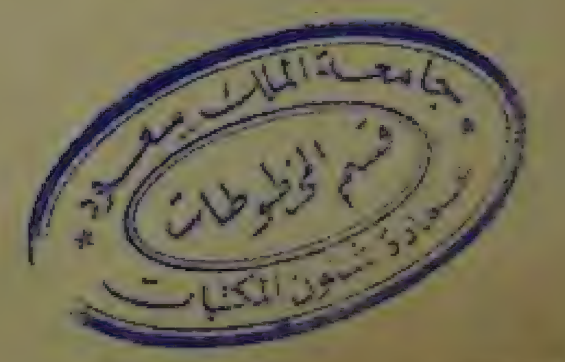
١٠٠

579

وخذ ان تحقق الافراد بالنظر الى كل واحد من الثلاث لان عجز التركيب فاذا انتفى التي كيب نظرنا الى  
التنضم مثلا كل اثنان افراد نظرا اليهم والاول مستبعد جدا فلا بد ان يتبع ضله وبسبب ان الثاني  
مستلزم يكون اللفظ مركبا ومجردا معا فنظر الى الثاني واعتبر في ذاته لا محذور في ذلك بل هذا هو الجواز  
مما يجوز ان يكون كيب اللفظ وادراكه نظر الى معنيين هما بغير وفد يعتذر عن ذلك بان التركيب  
والافراد في عباد الله اما كانا في حالتيه وحسب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة الالتباس بين  
الافعال بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والادراك فيهما واحد بل كانا باعتبار الثاني لا كنهما في حالته واحدة  
بحسب وضع واحد فيلتبس الافعال زيادة الالتباس **قال** والاولى ان يقال ان **افول**  
في الافراد ههنا على ما في بعض النسخ استعراذ والصحيح ان كان المقصود ان التركيب باعتبار المعنى  
التفصيلي والالتزام لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المتكامل فيهما واما الافراد في العكس  
فانه اذا تحقق بالمعنى المتكامل في تحقق باعتبار المعنى التفصيلي والالتزام في الاخر التركيب هو المقصود  
الوجودي واعتبارا بحسب المعنى المتكامل في يقتضي عن اعتبارا بحسب المعنيين الا في جملة ذلك  
اعتبار المخالفة وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه الافراد والاكتفاء بقي المتكاملة **قال**  
واما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ **افول** اعترض عليه بل ان دلالة الالتزامية وان استلقت  
المخالفة الا ان تركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المخالفة لجواز ان يكون المعنى  
الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى المتكامل في جزئه ولا محذور في ذلك اذ لم يلزم  
وجود دلالة الالتزام بلا مخالفة بل لزم تركيب الملول للالتزام في دون الملول المتكامل في ولا دليل على  
على استقامة ذلك ورد هذا الاعتراض بل جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلما لم  
ان يكون بهذه الجزء من اللفظ مدلول متكامل في واللتزم ثبوت الالتزام بدون المخالفة والجزء الاخر  
من اللفظ لا يكون مضملا واللام يجر ههنا تركيب بل ضم مضملا الى مستعمل واذا لم يكن مضملا بل  
موضوعا للمعنى في ذلك المعنى لا يكون عين المدلول المتكامل في الجزء الاول والا كانا العكس مترادفين بل  
كل منهما على ما يدل عليه الاخر فلا تركيب ههنا ايضا بل يكون معنى مغاير المعنى الجزء الاول مع مضملا  
لجزء اللفظ مدلول متكامل في فطحا ولزم التركيب باعتبار المخالفة ايضا فلما قلت  
اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك الدلالة بالالتزام لان المعنى الالتزامي  
وان كان خارجا عن المعنى المتكامل في الاخر لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي خارجة عن  
المعنى المتكامل في ذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج فقلت دلالة على جزء المعنى  
الالتزامي اما ان يكون التزامية او متضمنية او متكاملة وعلى التقدير الثلاث ثبت ذلك



الجزء واللغة مدلول لها بقى ولا بد ايضا ان يكون الجزء الاخر من اللغة مدلول لها بقى انما بينا بيلتزم  
التركيب بحسب المطابقة فلهذا **قال** في ما يصلح ان يغير به وهو الاداء **اف** قول يشكل  
هذه المثل الضماير المنتظمة كاللاد في ضربوا والواو في ضربوا والكاف في ضربوا والياء في غلامى بل ان شئت  
من هذه الضماير لا يصلح ان يغير به وحده ورعا يجاب عنه بل ان المراد من هذه صلاحية الاداء ان يغير بها  
وحدها انما لا تصلح لذلك لانفسها ولا يغيرها وتلك الضماير تصلح ان يغير بها ليراد بها جمل الالف  
في ضربوا معنى هموا والواو وضربوا بمعنى هم والكاف في ضربوا بمعنى انت والياء في غلامى بمعنى انسا  
وهذه المراد بآت تصلح ان يغير بها وحدها وليس بلفظة مرادفة للخرمية حتى يرد انما لا تكون  
اداة ايضا وذلك لان لفظ الخرمية معناها مطلقا للخرمية ولفظة مرادفة للخرمية حتى يرد انما لا تكون  
من حصول زيد وبما ان هذه الخرمية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه لا يصلح ان يغير بها ولاقتها  
تختلف معنى الخرمية فانه حال لفظها وفسر على ذلك معنى لفظ مرادفة للخرمية لا بد ان يكون لفظ الاداء  
لا يصلح ان يغير بها لاني غير عنها ليراد الضماير التي وقعت تحت لفظها كاللاد والواو والياء في ضربوا  
نعم يحتاج في ضربوا وعلامى الى التاويل المذكور ولو قيل لللفظ الجود اما ان يصلح معناه لا يغير به  
وحده فهو الاداء لم يحتج الى التاويل **قال** وادخل في **اف** قول قيل عليه ليس المقصود  
من زيد في الدار الاخبار عنه بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلابد ان يكون في جزأ للمعنى به في  
المعنى كما ان اجزاء الخبز به فلابد ان ينقسم هذا الكلام هو الاخر الشارح نظر الى جانب اللفظ  
موجبه الرفع الذي هو هو الخبز به في هذا التركيب حلا ملا في راي المفسر فقبل كلمة في محكم بان الخبز به  
قد تم قبلها ووجوه في لا يجرها صلا بعد لا يجعله جزأ من المعنى به **قال** حتى انتم فسموا  
الادوات **اف** قول بمعنى ان النوع في اول باب القضايا في والار الرابحة في الموضوع والمحمول  
اداة وسموا الرابحة التي غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان كصوت في قولك زيد هو قائم والى زمانية  
وهي ما يدل عليه ككان زيد كان فاما لان ذلك على انتم عدوا لالفعال الناقصة ادوات **قال**  
ونظر النحال فيهما **اف** قول ان مقصود من تصحيح الالفاظ في الواو والالف الناقصة انهما  
تشارك ما عداها من الالفعال المسماة بالنقطة تمام مع ما عداها علاما في كثير من العلامات  
والاحوال اللغوية جعلوها اجزاء لا واما الف في مقصود هذا ان جعلها تشارك في معنى الادوات  
في صلاحية الاخبار بها وحدها فادرجوها في الادوات وان كانت صفة من عن سائر الادوات  
بالدلالة على الزمان ولذلك سمها بعض كلمات وجودية ومنه قيل الاولى ان يرفع الفسمة  
وباللفظ الجود اما ان يكون معناه غير تام اي لا يصلح ان يغير به ولا عنه واما ان يكون معناه تاما



اسم

اي يصلح لاحدهما او لهما معا والاول لا يغير الناقصة اما ان لا يدل على زمان فهو الادوات واما ان يدل  
عليه فهو الالفعال الناقصة والثاني ايضا ان لم يدل على زمان بهيئته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة  
وقد يقال ايضا الاسماء الموصولة لا تصلح ان يغير بها وحدها يجب ان تكون ادات ويجب ان تكون  
صالحة لذلك لانها لا بد ان تحتاج الى صلة تبينها في المحقق به او المحقق عليه هو الحصول  
والصلة خارجة عنه هيئته **قال** وان صلح لا يغير به وحده **اف** قول هذه الفسمة  
لكون مقصودها وجوديا على اولى ما يتقدم من الفسمة انما قد يكون مقصودها عدميا لا كس  
هذه الفسمة الوجودية بنفسها انفسها بل في فاعل ما لا ينقسم الى قسمين او اشتمل على ما هو قسمين  
يبلغ تباعد القسمين فيك يوجب انتشارا في الفهم فاما ان يترك قسميه عقيبته ثم يبعد الى  
تقسيمه ثانيا وذلك يوجب تكرار في ذكر الفسمة الوجودية كما في عبارة اللغوية في تفسير الكلمة الى  
افسما مطلقا واختير هذا لتقديم العدمي احترازا عن المحذوريين واما في تفسير الفسمة الثانية  
اعني تفسير ما يصلح ان يغير به وحده الى قسميه ففيه روعي تقديم الوجودية اعني الكلمة على العدمي  
اعني الاسم اذ لا محذور وهذا **قال** كضرب **اف** قول في الاول مثال لما يدل بهيئته  
على الزمان الماضي والثاني مثال لما يدل بهيئته على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل ايضا كونه  
مشتركا بينهما **قال** بل بحسب جودهم **اف** قول في قوله ليرد في الدار الجود وحده حال  
على تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون مقابلا للزمن باسرها الدالة على ما يدل عليه  
لفظ الزمان وهو ما حل فلهذا جاز ان الجود له مدخل في الدالة على الزمان بخلاف الكلمة  
فان لهيئته هناك مستقلة بالدلالة على الزمان كما سبقت في رايه في ان الكلمة على الزمان  
بالصيغة ان صح انما يصح في لغة العرب دون لغة العجم فان قولك امة واية مقدران بالصيغة و  
مختلفان بالزمان وقد تقدم ان نخر العجم في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون اخرى  
واجيب بان الاختلاف باللغة العربية التي دون بها العجم على ما في زماننا اكثر فلا بد في اختلاف  
بعض الاحوال بهذه اللغة كما سرت اليه الاشارة **قال** بشهادة اختلاف الزمان **اف** قول  
رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والتخاطب والقيمية مختلفة فلهذا اختلاف في الزمان بل يقول  
صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة المعلوم وصيغته من التثنية المجرى والمزيد والى ما في المجرى  
والمزيد مختلفة بل لا شبهة ولا ليس هناك اختلاف الزمان وليس اختلاف الصيغة مستلزمة  
لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدالة على الزمان هو الصيغة **قال** واتحاد الزمان **اف**  
**اف** قول في هذه ايضا بان صيغة المضارع مدخل على الحال والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف

في قوله ليرد في الدار الجود وحده حال على تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون مقابلا للزمن باسرها الدالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو ما حل فلهذا جاز ان الجود له مدخل في الدالة على الزمان بخلاف الكلمة فان لهيئته هناك مستقلة بالدلالة على الزمان كما سبقت في رايه في ان الكلمة على الزمان بالصيغة ان صح انما يصح في لغة العرب دون لغة العجم فان قولك امة واية مقدران بالصيغة ومختلفان بالزمان وقد تقدم ان نخر العجم في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون اخرى واجيب بان الاختلاف باللغة العربية التي دون بها العجم على ما في زماننا اكثر فلا بد في اختلاف بعض الاحوال بهذه اللغة كما سرت اليه الاشارة







وقد يكون كليهما عسبهما فالعيس وقد يكون كليهما عسب احد معنيين وجزءا عسب الاخر كلفظ الانسان  
 اذا جعل على شجر ايضا واذا اعتبر معناه الكلي فاما ان يكون متواحيما او متشككا وفسر على ذلك حال  
 المنقول فانه يجوز جريان هذه الافعال فيه يجوز ان يكون المعنى المنقول عنه والمنقول اليه جزئيين  
 او كليين او حدهما جزءا او الاخر كليهما مع المنقول والمشتق متقابلان فلا يتعدى وكذا الحال في الحقيقة  
 والخيال **قال** فانه للحركة **افول** الاول ان يقال للحركة حول الشيء **قال** الترتيب الاخر  
 على ماله صلوح العلية **افول** كترتب الاستدلال على شرب السقمونيا وترتب الحركة على الاستدلال  
**قال** اما الحقيقة فلا نهال **افول** جعل لفظ الحقيقة بعيلة بمعنى المعقول ما خوة من هو  
 المتعدى باحد المعنيين وحينئذ يجب ان يجعل التنازل للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الائمة  
 ونحوها او يجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف موقت غير مذكور كما في قوله **قال**  
 بقتيلة في فلان وجاز ان يؤخذ من حوالا لان معنى الثابتة فلا اشكال في التنازل **قال**  
 وهو شيء مثبت **افول** هذا الشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة اشارة الى المعنى  
 الثاني **قال** فانه مكانه **افول** جعل هذا يكون الجواز مصداقيا استعمال المعنى اسم  
 الفعل ثم نقل الى اللفظ المتعبر وفذ وجه بان المتكلم جاوز في هذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى  
 اخر فهو محل الجواز **قال** ومن الناس **افول** فيه تفسير لم بناء على ظهور مساهة ختمه فان  
 الناحق موصوف بالبعيد والبصحة صفة للنحو فبهما مختلفان في المعنى وان صدق على ذات واحدة  
 مع صدق الناحق على ذات اخرى دون البصيح وكذا السيف موصوف بالصارع والطارع بمعنى القاطع  
 صفة له مع ان السيف اعم منه فيقع كل الترادف في هذين المثالين ولا بعد من ههما توهج الترادف  
 فيما بين الشيئين بينهما عموم موجه كالحيوان والابيض وما كان الترادف بين الموصوف  
 والصفة الحسا وبذلك لا انسان والكتاب بالامكان وهو وان كان بالاحتمال ايضا الا انه ليس به ذلك  
 البعد بالكلية وكان منشأ الخسب المتساويين توهج انعكاس الوجبة الكلية كنهية لها  
 وجه وان كل مترادف في مقتضى الذات تحيلوا كل مقتضى في الذات مترادفان واذا اقبل الخسب  
 في المتساويين كان بطلانه في غير ذلك **قال** لانه اما ان يصح السكوت اي بعبه المخاطب  
 فابعد تاما **افول** والاعظم ان يقال لانه اما ان يعبه المخاطب فابعد تاما اي يصح السكوت عليه  
 يجعل صفة السكوت تفسير للعبارة التامة حتى لا يتوهم ان المراد بالعبارة التامة العبارة الجديدة  
 التي تحصل للمخاطب من المركب التام فيلزم ان لا يكون مثل قولنا السماء موقنا وغني عن الاخبار  
 المعلومة للمخاطب مركبا تاما لا لا يحصل منه للمخاطب فابعد تاما **قال** فلا يكون

مستتبعا

مستتبعا **افول** هذا تفسير بعبه السكوت اذ فيه خروج افعال ايضا كما انه قال المراد بعبه السكوت  
 سكوت المتكلم على المركب اي ان لا يكون ذلك المركب مستتبعا للعبارة اي استند على المحكوم عليه  
 المحكوم به او بالعكس ولا يكون المخاطب محتجرا للعبارة اي كما تتفكره المحكوم به عند ذكر المحكوم  
 عليه او انتظاره للمحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فوه اشار الى المراد بالاستتباع اي الاستدلال  
 وبلا انتظار المتعبر ما ذكرنا بقوله كما اذا قيل زيد الخ ورج لا يتبعه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب  
 زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الخ غير ذلك من الفيود كما الزمان  
 والمكان **قال** مجرد النظر الى المعهوق **افول** يعني اذ اجرد النظر الى المعهوق المركب  
 وفتح النظر عن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية ذلك المعهوق ونظر الى محصل مفهومه وما هيته  
 كانه عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لانا اذا قلنا  
 الخبر عن خصوصية المتكلم ولا محتملا محمول معهوق ذلك الخبر وجبنا اما شئ شئ الشئ  
 او سلبه عنه وقد لا يحتمل الصدق والكذب عند العقل لان بالنظر الى تلك الخصوصية صدقها  
 محضا لا يحتمل الكذب وكذا لا يرد ان مثل قولنا الكل اعظم من الجزء وغيره من البه يهيئات التي  
 يخرج العقل بها عند تصور كبريها مع النسبة لا يحتمل الكذب عند ذلك اطلاقا هو جاز بصدقه  
 وما كان باشتراك كزبه فكل لانا اذا قلنا الخبر عن خصوصيات تلك البه يهيئات ونظرنا الى  
 محمول معهوق ما لها وما هيئاتها وجدنا لانا ما شئ شئ شئ او سلبه عنه وذلك  
 يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتداد والخاص لا يخفى ما يحتمل الصدق والكذب عند  
 العقل نظرنا الى ماهيته مفهومه مع قطع النظر عما عداهما حتى عن خصوصية معهوق ذلك  
 الخبر وجملا اشكال ان الاخبار باسرها محتملة للصدق والكذب وفي هذا سوال مشهور  
 وهو ان تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق وكذا خبره للواقع والكذب  
 عند محابفته للواقع والجواب ان ذلك انما يرد على من سراسر الصدق والكذب بما ذكرتم واما  
 اذ افسر الصدق بمحابفة النسبة الايقاعية او الانتراعية للواقع والكذب بعد محابفته للواقع  
 فلا دور له اصلا **قال** احتراز عن الاخبار **افول** اعني ضعليه بل الكلال في تفسير  
 الانشاء فلا يكون تلك الاخبار اذ اخلت في مورد القسمة فكيف يخرج بتفصيل الدلالة بالوضع  
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لا احتراز عن تلك الاخبار اذ استعملت في جلب البطلان في  
 الانشاء على سبيل الجواز فتكون اخلت في الانشاء لا يخرج لانها على المعنى الانشائي مجازية فلا  
 يقع انشاء لان افعالها في الاصل اخبار وان كان معانيها في هذا الاستعمال جلب **قال**



لكل المصنف ادرج **افول** فيل عليه كيف يصح ادرجه في التبيين مع ان الاستيعاط على كل المصنف  
 دلالة بالوضع والتبيين ما لا يد على المصنف دلالة وضعية واجيب بان الاستيعاط وادخل بالوضع  
 على كل المصنف لا كنه لا يد بالوضع على كل المصنف ولا يد على النفس الاول الذي هو الال بالوضع على  
 كل المصنف بل كنه التبيين الذي هو ما لا يد على كل المصنف دلالة وضعية ونفاد بل يقول المصنف  
 وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو فعل الوكيل لا كنه يعده عرف اللغة من الال بالفعال الصادرة عن  
 القلب والتميز ادرج من الال بالفعال معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستيعاط انه  
 يدل بالوضع على كل المصنف ولا يد على التبيين وايضا المصنف بالاستيعاط هو تبيين المصنف  
 للمتكلم لا البصير الذي هو فعل المتكلم والتبيين فعل لا اشتباه فيلزم ما ذكرناه **فان** فيل التبيين  
 ليس بعلامة لفعال الجوارح والتميز ادرج من فعل المصنف الذي هو الال بالفعال الصادرة عن الجوارح فليست  
 فعل هذا بل ان لا يكون فذلك في معنى وما اشبهههما امر او هو باكله **فان**  
 فيل يعتبر التسمية اللغوية **افول** فيل الاستيعاط تبيين المصنف على ما في ضمير المتكلم  
 من الاستيعاط بالمنا سبعة اللغوية مرعية ويرد عليه بان المفصود الال على من الاستيعاط هو  
 المتكلم ما في ضمير المصنف لا تبيين على ما في ضمير المتكلم من الاستيعاط فاذا الوصف المفصود لم يكن  
 تلك المنا سبعة مرعية والامر بذلك سهل **فان** وانتهى تحت الامر **افول** ذهب  
 جماعة من المتكلمين الى ان المصنف بالتميز ليس عدل المصنف كما هو المتبادر الى الوجود لا يعد مستمرا  
 من الال فلا يكون مفقودا للعب ولا حاصلا في حيل بل المصنف به هو وصف التبيين على المصنف  
 وح شارك التبيين الامر ان المصنف بهما هو المصنف الال المصنف بهما التبيين فعل مخصوص وهو  
 انكف عن فعل ادرج فيكون ادرجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يفيد الامر بان كل  
 فعل غير كنه كما فعل بعضه وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المصنف بالتميز هو عدل المصنف  
 وهو مفقود للعب باعتبار استمراره اذ لا بد ان يفعل المصنف في كل استمراره من الال يفعل  
 فيستمر **فان** ولوردا الى **افول** جعل المصنف كنه شئ اعلم من كل المصنف لانه جعله  
 متنا والكل المصنف وكله غير اعلم من كل المصنف كنه شئ اعلم من كل المصنف لانه جعله  
 على كل المصنف وكيف لا والمصنف من الغير ما فعله بفعل على اري وما فعله مع عدمه على اخر  
 وليس المصنف بالاستيعاط هو ادرج فيكون يكون هو المصنف اذ لا مفعول غيرهما اتفاقا لا ولي  
 ان يقال للانشاء اذ ادرج على كل المصنف دلالة وضعية بما لا يكون المفصود حصول شئ في الال  
 من حيث هو حصول شئ فيه وهو الاستيعاط واما ان يكون حصول شئ في الخارج او عدمه

حصوله فيه بالاول مع الاستيعاط الامر ان كنه التبيين مع الاستيعاط انتهى وانما فيه ان الاستيعاط بالتميز  
 ليلا يتفرض نحو علمي وفهمي فان المفصود منهما حصول التبيين والتعلم في الخارج لا خصوصية العقل  
 اقتضت حصولا مشترك في هذه المصنفين فيحتاج الى ما ملصقا ومع تبيين التبيين والتميز  
**فان** والمعاني هي الصور الذهنية **افول** المعنى اما مفعول كما هو الظاهر من معنى ادرجه  
 اية المفصود واما محقق معني بالتشديد اسم مفعول منه اي المفصود وايضا ما كان مفعولا يخلو على الصورة  
 الذهنية من حيث هي بل من حيث انشائها تفصدا من الال كنه في ذلك ان يكون بالوضع لان الال بالتميز  
 العقلية او الطبيعية ليست معتبرة كالمصنف اليه اشارة في ذلك فان من حيث وضعه بان الال بالفعال  
 وفيه يتبين في الحلال والمعنى على الصورة الذهنية بحجده صلاحيتها لان تفصدا بالفعال سوار وضع  
 لها لعل اولها والمناسبت في هذا المقام هو الاول لان المعنى باعتبار كنه يتصف بالامر والتميز كنه بالفعال  
 وعلى الثاني صلاحية الامر والتركيب **فان** **افول** فيل التبيين ليس المراد  
 ههنا من المعنى المجرى ما يكون بسيما لا جزئية ومن المعنى المركب ماله جزء بل المراد من المعنى  
 المجرى ما يكون مفعولا ومن المعنى المركب ما يكون لفعله مركبا فالامر والتركيب جعلان للفعال  
 افعالة ويوصف المعاني بهما تبعا لفعال المعنى المجرى ما يستفاد من الال المجرى والمعنى المركب  
 ما يستفاد من الال المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من جزء لفعله والمعنى المجرى  
 ما لا يستفاد جزءه من جزء لفعله سواء كان ههنا للمعنى والفعال جزاء او لا يكون تشبيها بينهما  
 جزء او يكون لانه هما جزء من الاخر **فان** وكل مفصود **افول** مختص بالخلاف انما  
 حصل في العقل وهو مجرد حصوله فيه اذ لا متنع للعقل فرضه في على كثيرين وهو الجزئية ذات ربح  
 فانه اذا حصل عند العقل استحال منه فرضه في على كثيرين والاي وان لم يتنع مجرد حصوله  
 فرضه في على كثيرين وهو الكلي والكلية امكن فرض الاشتراك والجزئية استحالة  
**فان** اي من حيث انه متصور **افول** كما كان خاضعا للعبارة يدل على ان المصنف من  
 الشراكة هو نفس تصوره نية على الامر منع ذلك المفصود من حيث انه متصور **فان**  
 وفيه وقع في بعض النسخ **افول** من حيث هذه السهولة ان الفوق في تصور الال بالكلية  
 والجزئية وان كان بالعرض فيقولون الال اما ان يمنع نفس تصور معناه من فروع الشراكة فيه فهو  
 الجزئية او لا يمنع فهو الكلي **فان** وانما فيه في نفس تصوره **افول** يريد ان لو قيل كل  
 مفصود اما ان يمنع من الشراكة لفعله ان المفصود منعه من اشتراكه في كثيرين في نفس الامر اي امتناع  
 اشتراكه في كثيرين في نفس الامر فيلزم ان يكون مفصود واجب الوجود خلافا لجزئية في



فيه بالتصور علم ان المراد منه العقل لا اشتراك اي يمنع العقل من بعده مشترك ومتنع  
منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئ واما  
التفصيل بالنفس وليلا يتوهم دخول مفهوم الواجب فيه اذ لا يحسن العقل مع ملاحظة برهان  
التوحيد فان العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لانه لا يحتاج الى جعل صورة وهذه  
وحصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان واما مجرد تصور حصوله في العقل فيمنع  
للعقل فرض اشتراكه **فقال** على الكليات العرفية **افول** هي التي لا يمكن حد فيها في  
نفس الامر على شي من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فان كل ما يقع خارج مفهومه  
في الخارج ضرورة وكل ما يقع في ذهن مفهومه في الوجود ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شي  
منهم انه لا شيء وكذا لا يمكن بالامكان العلق في كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر  
انه ممكن علق فيمتنع حد ونقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفاهيم وكذا لا يوجد  
في كل ما في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما في الوجود يصدق عليه انه موجود في الزمان  
فلا يمكن حد ونقيضه على شيء احلا الا في هذه الكليات البديهية مع امتناع حد فكلما على شيء لا يقع  
العقل مجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها مجرد حصولها مع قطع  
النظر عن شمول بقايتها لجميع الاشياء وانما العشر الفروع في التقسيم الى كلي والجزئ حال  
المفاهيمات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعد امتناعها عنه فمعلوا  
امثال مفهوم الواجب ونفايض المفاهيمات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية  
الحقيقية والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفاهيمات في نفسها  
اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعد امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المزاكورات  
داخلية في الجزئيات بناء على ان مفقود في التوصل ببعض المفاهيمات الى بعض واذ انما هو  
باعتبار حصولها في الوجود باعتبار احوالها الذهنية هو المناسب لما هو عرض **فقال**  
ومن ههنا يعلم **افول** ان من ان مفهوم واجب الوجود ومفاهيمات الاشياء واللاممكن  
واللاموجود كليات يعلم ان المراد الكلي التي تحقق بها كلياته لا يجب ان يصدق والكلي عليها  
في نفس الامر بل من مراده ما يمتنع صدق عليها في نفس الامر وان مفهوم واجب الوجود  
يتمتع صدق في نفس الامر على اكثر من واحد والكليات البديهية يمتنع صدقها في نفس الامر على  
شيء واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمعبر في اد الكلي امكان فرض صدق عليها اذ بهذا القدر  
تحقق كلياته وكون تلك الابدان ابراد المحقة لا يلزم كلياته نعم ما كل جزئ الكلي في نفس الامر

فلا يلزم

فلا يلزم ان يصدق عليه ذلك الكلي في نفس الامر او امكن صدق عليه في نفسه وسيلكم ما يرة ههنا  
النكتة التي علمت ههنا في هذا حيث تحقيق مفاهيمات العقول بالحصر ان شاء الله تعالى  
**فقال** فلو لم يعتد بنفس التصور **افول** متعلق بقوله ان من الكليات ما يمنع الشئ  
**فقال** غالب **افول** إشارة الى ان بعض الكليات ليس جزئيا لجزئياتها كخاصة والعرض العام  
واما الثلاثة الباقية فهي اجزاء لجزئياتها فان الجنس والاصل جزئان لما هيته النوع والنوع جزء  
للشخص من حيث هو شخص وان كان تمام ما هيته **فقال** وكلياته الشئ انما تكون **افول**  
لا يتغير ان هذا المعنى انما يمكن في الكلي بالقياس الى الجزئ الا ضام في كل واحد منهما مضام  
للاخر اذ معنى الجزئ الا ضام هو المنع تحت شئ وصدق الاشياء يكون متنا واذ لا الجزئ وبغيره  
والكليات والجزئيات الا ضامية مفهوم من متضاميان لا يتعقل احدهما الا مع الاخر كالدولة والنبوة  
واما الجزئيات الحقيقية فهي تقابل الكليات تقابل الملائكة والاعداء فان الجزئيات منع من الاشتراك  
بالصدق على كثير من الكليات عدع المنع بالاولى ان يقع في وجه التسمية في الكلي والجزئ الا ضام في شئ  
يقال وانما سمي الحقيقي ايضا جزئيا لانه اخبر من الجزئ الا ضام في كل واحد من العلم على الخاص  
وفيه بالحق في لما سنذكره **فقال** وهي لا تقتصر بالجزئيات **افول** واذ لا الجزئيات  
انما تترك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة وليس الاحساس مما يودي بالنظر  
الى احساسات اخرى بل يحس محسوسات با احساسات متعددة وترتب على وجه يودي الى الاحساس  
بمحسوسات اخرى بل لا بد لذلك المحسوس الاخر من احساسات متعددة واذ لا كل واحد من احساسات  
وعدا انه وكذا لا يمتنع ترتيب المحسوسات موديا الى ادراك كلي واذ ان كل واحد من احساسات مما  
لا يقع فيه نظروا في كل اصلا ولا هي مما يمكن فكر ونظر فليست كاسية ولا مكتسبة فلا يخفى  
المنطقي متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية اصلا  
وذا لان المفقود من تلك العلوم تحصيل كمال التغيير الانسانية التي يبقى بقايتها والجزئيات  
متغيرة متبدلة فلا يحصل اليها مراد اذها كما ان يبقى بقاء النفس وايضا الجزئيات غير متبدلة  
لكنها وعد اختصاصها بحد تدفق قوة الانسان بتبعا صيله فلا بحث الاعن الكليات فان  
**قلت** فاذ في ههنا الجزئ الحقيقي وسية كجزئ الا ضام في النسبة بينهما واذ ان  
بحث عن الجزئ الحقيقي **قلت** انما ذكر ههنا التصوير بمفهوم الحقيقي ليتضح به مفهوم  
الكلي واما ما يدل بالنسبة بين المعنيين من تمام التصوير اذ بمعنى النسبة بين المعنيين يتكشف  
زيادة الكشف واما الجزئ الا ضام في كل كلياته بالبحث عنه لكونه كليا وان كان جزئيا حقيقيا



ولا بحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل فليس يحتمل ان البحث عبارة عن بيان احوال  
 الاشياء واعتمادها لا ببيان مفهومه **قال** او ربما يقال ان الذات لا يشرع خارج **اقول** ان  
 الماهية ليست بمتنا والذات في هذه المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها وتتناول اجزائها  
 المنقسمة الى الجنس والفصل واما الذات في المعنى الاول فيدخل في الماهية يختص بالاجزاء وفي  
 قوله وربما اشار الى ان احوال الذات في المعنى الاول اشهر **قال** الا بعوارض مشخصة **اقول**  
 يعني ان احوال الانساق لا تشمل الا على الماهية الانسانية وعوارض مشخصة خارجة عنها بها يستلزم  
 شخص عن شخص موجبة للتعرف عن الاشتراك وقبول مرض الاشتراك وليس تلك العوارض معتبرة  
 في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشياء معينة متميزة بعضها عن بعض فيكون الانسانية في  
 ماهية كل فرد من تلك الافراد **قال** وفوقها متغير بالحفايق يخرج الجنس **اقول**  
 هذا الغير يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العرض العلم ايضا مطلقا ويخرج البصير البعيدة كالتحسين  
 والتامين وقابل للابعاد ويخرج ايضا خواص الاجناس كما اشارت في ان كل عرض عام ما بالقياس الى  
 الانساق مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما الفقيه الاخير اعني في جواب ما هو يخرج البصير  
 مطلقا فربما كانت او بعيدة ويخرج الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الانواع او الاجناس وكان  
 استناد اخراج البصير الى الخواص الى الفقيه الاخير **قال** واما اخراج العرض العلم فمفهومه فيل سناد الى  
 الاول والاولى واما استند الى الثاني رعاية لادراجهم مع الخاصة المشتركة ايلا في العرضية في سلك  
 الاخراج بغير واحد **قال** لانها لا تنقل في جواب ما هو **اقول** اما العرض العلم فلا يقال  
 في جواب ما هو لانه ليس تعلق ماهية لما هو عرض علم له ولا في جواب اي شيء هو لانه ليس مميزا  
 لما هو عرض علم له واما البصير الخاصة فلا يقال في جواب ما هو لانه ليس ماهية لما كان  
 وصلا او خاصة له ولا يقال في جواب اي شيء هو لانه ليس تعلق ماهية لما كان  
 في جوابه والخاصة في جواب اي شيء هو في عرضه واما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو  
 واما النوع فلانه تعلق الماهية المختصة لا مراد متعقبة بالحقيقة واما الجنس فلانه تعلق الماهية  
 المشتركة لا مراد متعلقة بالحقيقة وسير عليك تفصيل هذه المعاني **قال** بل بعد  
 الكلي يقال **اقول** وذكر ان مفهوم الكلي هو مفهوم المفعول على كثيرين بعينه الا ان بعض  
 الكلي يدل عليه اجمالا وبعض المفعول على كثيرين يدل عليه تفصيلا لا يقال مفهوم الكلي هو  
 الصالح لان يقال بالوضع على كثيرين ومفهوم المفعول على كثيرين ما كان مفعولا على كثيرين بالفعول  
 فلا يقيني عنه لان دلالة المفعول بالفعول على الصالح لان يقال على كثيرين بالشرائط والالتزام ليست

مفهوم

معتبرة في التعريفات لاننا نقول لم يرد بالمفعول على كثيرين تعريف الكليات الا الصالح لان يقال على  
 كثيرين اذ لو ارد به المفعول بالفعول يخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها احوال موجودة  
 في الخارج واما الذي انشأه لا تكون مفعولة بالفعول بل بالصلاحية فيكون المفعول على كثيرين بمعنى الكلي  
 فيقضي عنه **قال** والتخصيص بالنوع الخارجي بما في ذلك **اقول** فان قلت ما هو سوال  
 عن الحقيقة والحقيقة الا الموجودات الخارجية فيلزم التخصيص بالنوع الخارجي فكمما قلنا  
 ما هو سوال عن الماهية وهي اعم من ان تكون موجودة في الخارج او لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع  
 الخارجي مع وجوب انحصار الكلي في الخمسة فيلزم المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها التي  
 هي غير تلك ماهيتها كالفعل مثلا لا يدرج في غير النوع فكمما قلنا واخرج عنه لم يخص الكلي  
 في الاقسام الخمسة ولا يجوز ان يقال المعتبر في الكلي ان يكون موجودا في الخارج ولو في ضمن فرد  
 واحد لا ما سيجوز مفهوم الكلي يتناول الموجود والمعدوم والممكن والممتنع وسبب ان  
 تفصيل الكلي بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام مع المفهوم الاصل مع انه احوال الموجودات  
 اذ لا اعمال بعينه في معرفة احوال المعدومات الا ان قواعد الفهم تشمل ملة لجميع المفهومات موجودة  
 او معدومة ممكنة او مستترة والمفهوم الاصل من الفهم ان يستعمل في معرفة احوال الموجودات  
 وقد يستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية ويبدأ احوالها واحكامها فان هذه المعرفة في  
 يحتاج اليها في معرفة احوال الموجودات الحقيقية ونذكر في بيانها الاعتباريات لبطلان الحكمة  
**قال** وليس نوع واحد **اقول** هذا الفرد اعني كون كل واحد مشترك بين  
 الماهية وبين نوع اخر في خلاف في كونه جنسا فانه اذا اخل بالجزء مشترك بين الماهية وبين نوع  
 اخر فكل واحد تعلق المشترك بينهما كل جنسا فربما انهما واذ اخل بالجزء مشترك بين  
 الماهية وبين نوع غير اخر في انواع اخر وكان تعلق المشترك بين الماهية وبين النوعين  
 الاخيرين او الانواع الاخر كل واحد جنسا فربما انهما واذ اخل بالجزء مشترك بين  
 احد النوعين او الانواع كان جنسا بعيدا لهما بالمعتبر في مطلق الجنس فيكون تعلق المشترك  
 بين الماهية ونوع اخر سواء كان تعلق المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس  
 او لا وتسلك عن قريب على هذه المعنى في قوله او لا يكون معناه ان الجزء لا يكون تعلق المشترك  
 بين الماهية وبين نوع ما من الانواع اصلا بقوله اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا  
 عنه تفصيل بقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما **قال** وهذا الكلام  
 وقع في البين **اقول** يعني قوله وربما يقال واما تفصيل تعلق المشترك فما ذكره لولا انما لابد منه



فكذلك **قال** لانه مفعول على واحد مفعول هذا زيد **اقول** يكون الخبر في الحقيقة مفعول على واحد  
انما هو بحسب الكلام واما بحسب الحقيقة في الخبر في الحقيقة لا يكون مفعولاً ومفعولاً في شيء اصلاً  
بل يقال ان يحمل عليه المفعول من الكلية فهو مفعول عليه لا مفعول به وكيف لا وحمله على نفسه لا ينحصر  
فكذلك لا بد في الحمل ان يكون في النسبة ان يكون في النسبة ان يكون في النسبة ان يكون في النسبة  
ايها ما يمنع ايها واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التناول بل ان هذا اشارة الى الشخص المعين فلا  
يراد بزيد ذلك الشخص والاب لا حمل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفعول مسمى بزيد او صاحب  
اسم زيد وهذا المصنع كلي وان فرضنا مقارنه في شخص واحد فالحمول اعني المفعول على غيره لا يكون الا  
كليا **قال** ونقولنا مختلف في **اقول** يخرج به ايضا اصول الانواع وخلافها الا في الفيد  
الا حيا عني جواب ما يخرج الفصول والخواص مختلفا ولذا اسندنا اخر اقسامهم واما العوض العام  
فلا يخرج الا بالقياس الا حيا **قال** ترتيب الكليات **اقول** لا ينبغي عليك ان تفهم ان  
الكليات لا يتضح عنده المبدء فيس الا بالامثلة الجزئية بل لا تتركيب الفصول مشحونة بالامثلة تفصيلا  
على المتعلم المنتجة فاعلم ان هذه العدة في الواجبه امثلة جزئية فاوردها في مباحث الكليات  
امثلة من الكليات المحصورة في ترتيب الانواع والافان من كليات مخصوصة مرتبة كما بينت  
**قال** مفعول الجنس ما قريب او بعيد **اقول** قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تعلق المشترك  
بالمماهية وبغيرها فاما ان يكون تعلق المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه او لا  
فالاول لا بد ان يكون جوابا عن الماهية وعن جميع مشاركا لها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن  
بعض مشاركا لها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا يسمى جنسا في رتبة  
والثاني اعني ما لا يكون تعلق المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية  
وعن بعض مشاركا لها فيه دون بعض اخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه  
غير الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا يسمى جنسا بعيدا **والصواب** في معنى مراتب البعد  
ان يعتبر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد مما بقي فهو مرتبة البعد  
**واعلم** ان الجنس النامي جنس جميع للانسان بمرتبة واحدة وبنسبة قريب الحيوان فانه  
نوع اخلاقي مركب من جنسه القريب الذي هو الجنس النامي ومن فسله الذي هو الجنس البشري بالارادة  
وان الجنس جنس للانسان بعيد بمرتبة الحيوان بمرتبة واحدة وبنسبة قريب للجنس النامي وان  
الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاثة مراتب وللحيوان بمرتبة للجنس النامي بمرتبة واحدة وبنسبة  
قريب للجنس وكل ذلك ظاهر بالتأمل **واعلم** ان ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز

ان يتركب

ان يتركب ماهية من جنس قريب لا يكون مفعول جنس ولا تحت جنس كما سياتي هذه الماهية فضيلة  
عن قريب **قال** والافان من **اقول** الاخص مختلفا لا مفعول ولا لا حيا وجود تعلق  
المشتر الذي هو الكل به وجزءه الذي هو اخص منه مختلفا او مفعول واذا لم يكن اخص من وجهه لم يكن اعم  
من وجهه ايضا وكان تعلق الاخص بالكل مفعولا لا مفعول اعم متساويا لا مفعول مختلفا او مفعول والحاصل  
ان الاخص من وجهه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان شئت لاحكت خصوصيته وادرجته فيما نرم من  
الاخص مختلفا وهو جواز وجود الكل به وجزءه وان شئت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركا للاعم  
مختلفا فيما نرم من وجهه به وتعلق المشترك **قال** لكان موجودا **اقول** في علمه  
تحقيق معنى العموم لا يتوقف على ان يكون تعلق المشترك موجودا في النوع الا في الذي هو بازيه لجواز ان  
يكون تعلق المشترك موجودا ايضا في هذا النوع ويكون بعض تعلق هذا المشترك اعم منه لصدفه على تعلق  
المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تعلق المشترك فلا بد وان على نفسه ان لا يكون الشيء في نفسه  
بفعل هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخصا **اجيب** باننا نعلم ان الكليات هي اجزاء الماهية  
اما ان يكون تعلق المشترك بينهما وبين نوع ما من الانواع المباشرة لها او لا فالاول هو الجنس والثاني  
اما ان لا يكون مشترك كالاصل بينهما وبين نوع ما مباين لها فيكون مصلا للماهية متميزا عنها عن جميع  
المباينات واما ان يكون مشتركا بينهما وبين نوع ما مباين لها فيكون الجواز ان يكون تعلق المشترك بينهما  
لانه خلاف المعروض بل لا بد ان يكون بعضا من تعلق المشترك بينهما فهناك تعلق مشترك هو بعضه  
وجزوه فهنا البعض اما ان لا يكون مشتركا بين تعلق المشترك وبين نوع ما مباين له او يكون  
مشتركا فالاول يكون متميزا عن تعلق المشترك عن جميع الماهيات المباينة له فيكون مصلا لجنس الماهية  
التي هو تعلق المشترك فيكون مصلا للماهية في الجملة والثاني اعني ما يكون مشتركا بين تعلق المشترك  
وبين نوع ما مباين له لا يجوز ان يكون تعلق المشترك بين الماهية ونوع المباين لتعلق المشترك  
والا لكان جنسا داخل في نفسه الاول لان ذلك النوع مباين للماهية ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تعلق  
المشترك بينهما فهنا تعلق مشترك ثان ولا يجوز ان يكون تعلق المشترك الاول لان هذا النوع  
الذي هو بازيه تعلق المشترك مباين له فهو وجهه لكان محمولا عليه لان الكليات في الاجزاء المحمولة فلا يكون  
مباينا له فانه مع ذلك كون تعلق المشترك الثاني بعينه هو تعلق المشترك الاول لا كراذ فيل ان بعض  
تعلق المشترك الذي كلاما مباين ما ان يكون مشتركا بين تعلق المشترك الثاني وبين نوع مباين له او لا الثاني  
يكون مصلا للجنس الذي هو تعلق المشترك الثاني والاول اما ان يكون تعلق المشترك بين الماهية وهذا النوع  
الذي هو بازيه تعلق المشترك الثاني وهو خلاف المعروض كما عرفت واما ان يكون بعضا من تعلق المشترك



فهناك قاع مشترك ثالث ان يقال ان يجوز ان يكون هذا الثالث بعينه هو الاول ان يكون بارز الماهية  
نوعان متباينان الماهية يشار كل منهما في تمام مشترك في الماهية وذلك النوع ولا يوجد في كل  
قاع المشترك المنة كونه النوع الاخر ويكون الجزء الذي هو بعض قاع المشترك موجودا في كل النوعين  
واعلم من كل واحد من قاع مشترك فلا يكون فصل عنس هو هذا الاعتراض مما لا دمع له الا اذا ثبت  
ان يجوز ان يكون الماهية واحدة جنسان لا يكون احدهما جزء الاخر ولم يثبت هذا هنا ولا بد من ترك  
هذا الدليل والتسكف به ليل اذ وهو ان يقال جزء الماهية اذ لم يكن قاع المشترك بينها وبين  
نوع قاع الا انواع المباشرة لها في ما لان لا يكون مشترك بينهما وبين نوع مباين عن مميز القاع  
جميع المباشرات واما ان يكون مشترك بينهما وبين قاع لا يكون قاع المشترك بينهما  
فهذا الجزء لا يكون ان يكون مشترك في الماهية وبين جميع ما عداها ومن جملة الماهيات ماهية  
بسيطة الجزء الذي يكون هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون  
فصل الماهية في ان قلنا بفعل هذا انحصار اجزاء الماهية في الفصل وكونه لا جزء الماهية لا يجوز  
ان يكون جزءا لجميع ما عداها كما ذكر في تنوع فيكون مميزا للماهية عما لا يشاركها فيه يكون فصلها  
فلتستل في كل نوع من الماهية مجرد تميزه لها في الجملة بل لا بد ان يكون قاع المشترك  
بينها وبين اخر **قال** او ينتهي الى **افول** انما صيرت العبارة ان يقال او ينتهي الى مشترك  
يساويه بعض قاع المشترك **قال** وان لم يكن لها جنس لا **افول** وقد بان تتركب الماهية  
مثلا من امرين متساويين الماهية يكون كل واحد منهما فصلها في اقسام اجزاء الماهية  
في الجنس والفصل بان يكون عضوا جنسا وعضوا فصلا او يكون كل واحد فصلا وميلاد ذكر  
هذه الماهية **قال** الكلام في الاجزاء **افول** قد بينا فتنه حينئذ انه كيف يقع  
الجسم التام من الاجزاء المكونة مع كونه مركبا **قال** ان السؤال في شيء هو  
انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة **افول** اذا سئل عن الانسان في شيء كان  
المطلوب ما يميزه في الجملة سواء كان مميزا عن جميع ما عداه او عن بعضها وسواء يميزه  
بميزا ذاتيا او عرضيا فيجب ان يجاب بل في كل واحد من وجهين احدهما كونه الجسم التام  
وقابل للابعاد وان يجاب بالخاصة ايضا واذا قيل في شيء هو جسم جرم لم يقع الجواب بالخاصة ومع  
بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل في جسم هو ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما  
اذا قيل في جسم هو ذاته لم يقع الجواب الا بما عدا الفاصل للابعاد واذا قيل في جسم ناع هو ذاته  
لم يقع الجواب بالفاصل التام ايضا واذا قيل في حيوان هو ذاته تغير الناحي للجواب

قال

**قال** الماهية الجنس **افول** انما مثل بعض الماهية تتركب من الجنس والفصل  
معادو الالم ليس الجنس العالي صناعيا ولا الفصل الاخير معادو اخي اما في عرض تتركب من جنس واحد  
ان يكون تلك الاجزاء متساوية **قال** وانما العتبى **افول** انما في شيء عليه بان هو اعر  
البر عامة شاملة للمفصولات كلها سواء كانت محفنة الوجود او لا فلا يكون تحقق الوجود  
مقتضيا تخصيص البحث به فالصواب ان يقال ان الانفساء الى الغريب والبعيد لا يتصور في الفصول  
المميزة عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذ تتركب من امور متساوية كل تميز كل واحد  
منها للماهية كتميز الاخر لها فلا يمكن عد بعضها فريدا وبعضها بعيدا فلهذا لا يخص اعتبار الانفساء  
الى الغريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانفساء اليهما مقصور  
بذلك الفصول ايضا فانما اذا ابرضا ما هيته مركبة من جنس وفصل وبرزنا ذلك الجنس مركبا من امرين  
مستقلين ويرى في كل واحد من الامرين المتساويين فصل مميز لذكر الجنس عن جميع المشاركات  
الوجودية ومميز لتلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية وفيه وجه احوال الفصول المميزة  
عن المشاركات الوجودية مختلفة في التمييز فحينئذ عكر ان يقال الفصل المميز للماهية عما  
يشترك في الوجود ان ميزها عن جميعها فهو فصل قريب لها وان ميزها عن بعضها فهو  
فصل بعيد لها فالاولى للاقتصار على ما ذكر الشارح بان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به  
يقتصر في بعض المباحث على ما ذكر في مكان معرفة ما عداه على المقايسة به واما التي بدأت بالاولى  
بها شمولها للكل **قال** فانه من مخرج الاذكياء **افول** يعني ان الاستدلال على امتناع  
وجود الماهية المركبة من امرين متساويين مما يلقيه الاذكياء فيما يتعلم ويخرج عن عليه اطلاق  
اي هو من المباحث الدقيقة التي يعتنى بها الاذكياء ويتعرضون لتفويتها لودعها او يعني  
انه مما يخرج فيه الاذكياء وتوقع في الغلط كانه منقطة تزل فيهما اذ اذعانهم والمقصود  
الاشارة الى ما لا دليل على انظار الواقعة عليهما اما الاول فبان يقال لا نسلم وجوب احتياج  
بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض وانما يجب ذلك في الاجزاء الخارجية المتميزة في الوجود العيني  
واما في الاجزاء المحمولة فلا لانها اجزاء ذهنية لا تميز بينها في الوجود الخارجي فلهذا ان يقال  
جاز احتياج كل منهما الى الاخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وجاز ايضا ان يحتاج احدهما الى  
الاخر بدون العكس والاحتياج من الاخر لا يلزم من التساوي في البعد والتساوي في الحقيقة فليكن  
مما لا يميز بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من اعدا الخصم ومن الاخر ترجيح من غير مرجح واما  
في الاول فليكن ان يقال انما تختار اربعة الجزئيين يصدق عليه ذات الجرم وان الجرم خارج عنه



واما قولك فلا يكون العارض تمامه عارضا وان كان محال فليكن استلزامه ممنوعه بل العارض ليس  
بمعنى الخارج عنه لا يمكن ان يكون خارجا عنه بجميع اجزائه بل لا يمكن ان لا يكون له شيء  
عينه ولا جزؤه بل خارجا عنه وليس تمامه خارجا عنه شئ العارض لشيء بمعنى ان لا يجوز  
ان يكون تمامه عارضا له ويرى المعنيين من بعيد **قوله** كالمفردة للثلاثة وقوله كالكثيرة بالفعل  
للاستلزام وقوله كالمسود للزنجي من المسامحات المشهورة في عباراتهم والامثلة للمماثلة هي  
الفرد والكاتب بالفعل لا لسود لان الكلام في الكلبي الخارج عن ماهية امراده بل لا بد ان يكون معمولا على  
تلك الماهية وامراده لا يمكن تسامعا في هذا كذا وامراده المحمودة له اعتمادا على جميع المتعلق  
من شياء الكلام ما هو المقصود منه وفسر على ما ذكرنا سابقا تسامعا في هذا كذا وامراده المحمودة له اعتمادا على جميع المتعلق  
**فالبيان ما يمنع ان يكون له الماهية في الجملة** **اقول** فيلعل عليه ان قوله في  
الجملة ان كان متعلقا بقوله يمنع كل المعنى ان لا يكون ما يمنع في الجملة ان يكون له الماهية  
في ذلك في اللان كل عرض معار واذ لا يثبت له الماهية من علة فاذا اعتبرت تلك العلة كان ذلك  
العرض يمنع ان يكون له الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن  
له معنى اصلا لان يقال المراد به الماهية من غير تقييدها بشيء ان الماهية من غير  
تقييدها بشيء هي الماهية من حيث هي وكيف تنقسم الى الماهية الموجودة والماهية من  
حيث هي في الاول ان يقال المراد بالماهية في تعريف اللان الماهية الموجودة في اللان وما  
يمنع ان يكون له الماهية الموجودة وما يمنع ان يكون له الماهية الموجودة اما ان يمنع  
ان يكون له الماهية من حيث هي في الاول لا في اللان الماهية وهو الذي يدل عليها كلفا اي في  
الذات والخارج معا والثاني لان الوجود في اللان الماهية الموجودة في الخارج محققا ومفردا  
**فالقول** لو قال اللان **اقول** انما لم يقل المصنف ذلك لانه قسم الكلبي بالقياس الى الماهية  
او اذ كانت ثلاثة اقسام احد هان يكون الكلبي نفس الماهية وثانيها ما يكون جزواها وثالثها  
ما يكون خارجا عنها فلما قسم جزا الماهية بالنسبة اليها الى جنسها وجعل ايراد ان يفهم  
الخارج عنها بالقياس الى الماهية في اللان وغير اللان بل ان لا يكون مقتضى سوء كلامه **فالقول**  
فهو الذي يخفى تصويره **اقول** لا بد في الجزع عن تصور النسبة فلهذا ما ان يقال المراد  
ان تصور مع تصور لزمومه وتصور النسبة بينهما خلاف في الجزع واما ان يقال تصورهما يقتضي  
تصور النسبة والجزع معا **فالقول** كقوله في الزوايا **اقول** اذ اوقع خك مستقيم على  
مثله بحيث يحدث عن جنبه زاويتان متساويتان فكل واحد منهما يسمى زاوية متساوية

هكذا

هكذا **اقول** واذا اوقع بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر والصغر يسمى  
حادّة والبي منفرجة هكذا **اقول** واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة  
هكذا **اقول** وقد دل برهان الهندسة على ان الزوايا الثلاث التي في المثلث مسبوقة لزاويتين  
فلا يمكن تساوي الزوايا فلا يمكن لزاوية الماهية المثلث سواء وجدت في الزوايا او في الخارج لاكن  
جزع العقل باللزوم بينهما لا يحصل بخبر تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا فلا يمكن بل لا بد هناك  
من برهان هندسي **فالبيان ما يمنع ان يكون له الماهية في الجملة** **اقول** حاصله ان التقسيم الى البي وغير البي  
على ما ذكرنا ليس عارضا عن اعتبار من علامته ان لا يكون له الماهية يخص بينهما ومن زعم ان مقصود  
منع الجمع لا الانفصال الخفي في ما يات بهما يعني به لموات الانضمام حينئذ **فالبيان** لحوار توفيقه  
على شئ وانما **اقول** يعني ان لا يكون له الماهية اذ لم يخف تصورهما في الجزع باللزوم بينهما واجب  
ان يتوقف الجزع به على امر مغاير تصورهما ولا يجب ان يكون ذلك الامر الموقوف عليه هو الواسع  
بل يجوز ان يكون شيئا اخر كالحديث والخواص ويوضحه ان الاحتياج الى الواسع بالمعنى المذكور يكون  
قضية نظرية والذات يخفى تصور كبريه في الجزع به يكون قضية اولية فطانه قال للزوم الذي هو  
ببرهان الماهية ولازمها اما ان يكون له الماهية او لا كما ينبغي نظري في صورته انه يجوز ان يكون نظريا او اوليا  
بل يكون به شيئا مغايرا للاولى كالحديث والخواص في قسمي ايراد حصول الماهية في البي  
وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهومه غير البي للاحتياج الى الواسع بل يقتضي وجود تصور اللان  
مع تصور اللان في كلاهما في الجزع باللزوم وحينئذ يظهر لا محالة فيكون غير البي منقسم الى نظري  
يعتقل الى الواسع والذات ينبغي يقتضي ايراد صورته في تصور الماهية والواسع **فالبيان** يقال  
البي **اقول** هذا هو اللان الزاوي المعتبر في الالة الاتزامية بل لزوم شئ للشيء واما  
ان يكون محسب الوجود الخارج عن معنى انه يمنع وجود الشئ الثاني في الخارج منعها عن شئ  
الاول كالحديث للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون محسب الوجود الذا مني على  
معنى انه يمنع حصول الشئ الثاني في الذا من منعها عن حصول الشئ الاول فيه كالبي للعن  
وهذا صله انه يمنع اذراك الثاني بعد وادراك الاول ويسمى لزوما ذاتيا واما ان يكون  
بالنظر الى الماهية من حيث هي على معنى انها تمنع ان توجد باحد الوجودين منعها  
عن ذلك اللان بل انما وجدت كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللان الماهية بل  
فلن لا يكون الماهية من حيث هي على معنى انها تمنع ان يكون لها ذاتها لان الماهية اذ وجدت في  
الذات هي واما ان يوجد في اللان فيه ايضا فيكون اللان الماهية لازما ذاتيا فلهذا فيكون بينها



بالمعنى الاخر فلا يجوز انفسا منه الى اللانع اليس بالمعنى الاعلى وغيره البين ثلث  
الانع الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت متحدة به ولا يفرق من لان يكون  
اللانع مدركا متصورا به فان ما هيته المثلث اذا وجدت في الذهن كانت موصوفة بكون زواياها  
الثلث مساوية لثلاثين و مع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساوات المذكورة  
وضلا عن الجزع بثبوتها للماهية المثلث فليس كل ما كان حاصلا للماهية المذكورة في الذهن يجب  
ان يكون مدركا بل ان يكون الماهية مذكورة حصة حاصلة لها من حيث مع انه لا يجب الشعور به والاسرع  
مراعاة امر واحد ادراك امور غير متناهية بل يجوز ان يكون لانع الماهية بحيث يلزم من تصورهما  
الجزع باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فمع الانفساء الى اليس بالمعنى الاعلى وغيره البين يجوز ان يكون  
لانع الماهية بحيث يلزم من تصور الملزوم الى الماهية تصورهما بكون بينا بالمعنى الاخر وان لا يكون  
بهذه الماهية **قال** والمعنى الاول اعلم **افسول** اعترض عليه بان المفهوم في الاول هو  
كون تصورهما كذا في غير الجزع باللزوم والمفهوم في الثاني هو كون تصور الملزوم كذا في تصور  
اللانع وبهذا المقدار لم يثبت كون الاول اعلى اذ ربما كان تصور الملزوم كذا في تصور اللانع ولا يكون  
التصوران معا كذا ليس في الجزع باللزوم بينهما ولا بد ليعني ذلك من دليل نعم لو فسر البين بالمعنى الثاني  
فما يكون تصور الملزوم كذا في تصور اللانع مع الجزع باللزوم كان بالمعنى الثاني اخص من الاول بلا شبهة  
لاخر لم يثبت هذا التفصيل في كلامه **قال** وقوله **فقط يخرج** **افسول** وكذا يخرج  
بصول الاجناس كالحساس وما يوقه لاشقية الاخير يخرج البصول مختلفا اعني بصول الانواع والاجناس  
فلهذا السرا خراج البصول اليه **قال** يخرج النوع والبصول الخاصة **افسول** خروج النوع  
بهذه الشقية مما لا شبهة فيه وكذا يخرج بصول الانواع والاجناس اعني البصول  
البعيدة للانواع يخرج بالقية الاخير **قال** وانما كانت هذه التعريفات رسوما **افسول**  
الماهيات اما حقيقية اية موجودة في الاعيان واما اعتبارية اما الحقيقيات بالتمييز بين اثنائها  
وعرضياتها في غاية الاشكال لا يتبين الجنس بالعرض العلى والبطل بالخاصة فتفسر التمييز بين  
حدودها ورسوما المسلمات بالحدود والرسوم الحقيقية واما الاعتباريات فلا اشكال  
فيها لان كل ما هو اخلع بمفهومها فهو ذاتي لها اما جنسها كان مشتركا واما بصولها لم يكن  
مشتركا وكل ما ليس اخلع بمفهومها فهو عرضي لها فلا اشتباه يبرح وهو هو رسوما  
المسملة بالحدود والرسوم الاسمية **قال** جعلت بمفهومها تصدق **افسول** لما صرح بذلك  
الشيخ الرئيس ابو علي في مباحث الجنس من كتاب الشفاء **قال** فتكون هي **افسول** هذه

التعريفات

التعريفات التي هي تعاريف تلك المفهومات التي وضعت الاسماء بانها واحدة اسمية  
للخليات لرسوما حقيقية لها مع لو كانت تلك الاسماء موضوعا لمفهومات اخر ملزمة  
مساوية للهنك المفهومات المذكورة في هذه التعريفات كانت رسوما اسمية لها **قال**  
وبه تثبت الخليات **افسول** في سبوانهم يتساخون فيزكرون النكوص مثلا ويريدون الناقص  
والمنصف ترك المساحة تقيدها على تلك العبارة **قال** لا يصح وعلى افراد الانسان **افسول**  
بل النكوص يصح وعلى افرادي اغني نكوصا ونكوصا ونكوصا بالموالحات ويكون كليا  
بالقياس اليها اما بالقياس الى افراد الانسان بلانع اذ اشتق عنه الناقص وزكي مع ذو  
كل ذلك المشتق والمركب كليا بالقياس الى افراد الانسان بحمله عليها بالموالحات وفسر على  
نكوص النكوص والمشتق ونكوصهما وبعض جعل الحمل ثلاثة اقسام حمل الموالحات وحمل  
الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدب الاخير يروا احدا جعلهما فقسما واحدا والولى  
**قال** فيكون فقسما والكل سبعة **افسول** وهذه غاية الكنه لان المقسم يجب  
ان يكون مقسما في كل واحد من فقسما في اللانع اذ انقسم الى خاصة وعرض عا وبالفقسما  
اللانع اذ هو خاصة والمعارق اذ هو عرض عا والمعارق اذ فقسما اليهما كل انفسا بالمعارق  
اذا هو خاصة والمعارق اذ هو عرض عا بالخاصة والعرض العا اذ ان فقسما للانع  
غير الخاصة والعرض العا الذي فقسما للمعارق فافسلا الكلي الخارج اربعة على مقتضى  
تقسيمه ومن اراد حصه في تقسيمه يجب عليه ان يقسمه او الى الخاصة والعرض العا شمع  
يقسم كل واحد منهما الى اللانع والمعارق فيظهر حينئذ اغصار الكلي خمسة اقسام **افسول**  
بفقسر المنصف بان اللانع انفسا الى الخاصة والعرض العا باعتبار الاختصاص بها هيته واحدة  
وعدم الاختصاص بها والمعارق انفسا اليها بضمها الاعتبار ايضا يعلم ان مفهوم الخاصة  
في اللانع والمعارق ما يختص ماهية واحدة وان مفهوم العرض العا فيهما ما لا يختص بها  
بل يجمعها وغيرهما فجمع محصول الانفسا الاربعة الى عنيين مختلفين جوده كل منهما في  
اللانع والمعارق بمعار الكلي الخارج فمحصرا فيهما فان لو حكت كذا هو التفسير كان الانفسا  
اربعة وان لو حكت محمل تلك الانفسا رجعت الى تبيين الشرح نظر الى كذا هو الحكم بعدم  
صحة التوزيع والمنصف كانه نظر الى زبدة الانفسا في امثال هذه فخرج على تقسيمه الاغصار  
في الخمسة **قال** في مباحث الكلي **افسول** في الجزء وهذا على  
سبيل التعمية اذ في سبوان ليس لها حب هذا العرض متعلق بالجزريات فلا بحثه عن



الجزئي لا كنه يصور مفهومه اعني الحقيقى الذى مضى وانما في الذهن سنزل ونيس  
 منتهى مفهومه تقيما للتصوير ونما بين النسبة بين الاطراف والكلى ايضا  
 لتصويره **قال** واما ان يكون متمتع الوجود في الخارج **اقول** هذا الامكان هو  
 الامكان العلم مفيد بجانب الوجود فيقال بل المتمتع كما ذكره ويتناول الواجب كما سيزكر اعني  
 قوله والاو لا يبارى فعل فلا يتجه ان يقال ان اراد الامكان العلم على متمتع والمتمتع لا مقابل له  
 وان اراد الامكان الخاص فلا يتجه رجحانه الواجب في الخارج ان الكلى ما معدود في الخارج وهو  
 فسمان متمتع الوجود فيه ومفرد الوجود فيه واما موجود غير متمتع الافراده وهو  
 ايضا فسمان واما موجود متمتع الافراده وهو ايضا فسمان في تخصر اقسام الكلى في ستة  
**قال** كالكوكب السيار **اقول** هذا ان مثل الالكلى المتناهي الافراده وغير المتناهي  
 الافراده وملاو في المشتق من الكواكب السبعة السبابة والنجوم الناقصة فمثلا ان كان الكلى  
 المنزوح من **قال** على من ذهب بعض **اقول** يعنى على من ذهب من قال بقدر العلم في ان  
 النجوم السبعة من الالوان غير متناهية العدة **قال** فانه لو كان المفهوم واحد **قال**  
**اقول** ان من الحيوان والكلى فانه اذا اختصر التغير بين مفهوميهما اختصر التغير بين كل  
 منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم الحيوان اعني الجرم الفاعل لا يعد  
 التام في الحساسة المتحركة بالارادة امير تفرضه في العقل خالية اعتبارية هي خونية غير مانع من  
 الشركة ونسبة هذا العارض المسمى بالكلية الى ذلك المسمى في العقل كنسبة البيضا  
 العارض للشوب في الخارج اليه فاذا اشتق من البيضا المحمول بالمواد على الشوب  
 كان هناك معروف هو الشوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع مركب من المعروف  
 والعارض كذلك اذا اشتق من الكلى المحمول بالمواد على الحيوان كان هناك ايضا معروف  
 هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلى ومجموع مركب من العارض والمعرف وكما  
 ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس غير مفهوم الشوب ولا جزئ له بل هو مفهوم خارج عنه  
 صالح ان يحمل على الشوب وعلى غير كذا مفهوم الكلى ليس غير مفهوم الحيوان ولا جزئ له  
 بل هو مفهوم ان خارج عنه صالح ان يحمل على الحيوان وعلى غير من المفهومات التي يوصفها  
 الكلية في العقل **قال** جالا **اقول** يعنى مفهوم الحيوان من حيث هو فيل  
 عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا حقيقيا بفعل هذا القياس ان قلت الحيوان جنس  
 كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا حقيقيا فلا بد ان يكون مفهوم الكلى الحساسة مفهوم

الجنس

الجنس الحقيقى **قال** ان مفهوم الحيوان من حيث هو مفهوم الكلى او صالح  
 لكونه مع وضائه كلى حقيقى ومن حيث هو مفهوم الجنس او صالح لكونه مع وضائه  
 جنس حقيقى فلهذا اعتبر في الحقيقة العارض مع المسمى وضائه اشكال اذا اعتبر العارض  
 معه بحريته في الحرية كمال العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعى والعقل **قال**  
 ان المفهوم الكلى **اقول** يعنى انه ياخذ مفهوم الكلى من حيث هو هو بلا اشارة الى مادة  
 مخصوصة ويورد عليه احكاما تكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم  
 الكلى **قال** اذ الكلية انما هي مبداه **اقول** اي مبداه الكلى فلا يراد بالكلية الكاشنة  
 منه بل ان نسبة الكلية الى الكلى كنسبة الضرب والضاربية الى الضارب **قال** الكلى الحقيقى  
**اقول** قد يكون موجودا فيه لان كل كلى حقيقى موجود في الخارج اذ من الكليات  
 الطبيعية ما هو متمتع الوجود فيه كشرىك الباري وما هو معدود متمتع كالعقل  
**قال** وهذا مشترك **اقول** يريد ان البحث عن وجود الكلى الطبيعى ريثا خارج  
 عن اهل بل هو من مسائل الحكمة الالهية **قال** فلا وجه **اقول** فيل الوجه ان يقال  
 وجود الكلى الحقيقى بكيفية اذنى اشارة مع ان معرفة وجوده نافية في الامثلة الموضحة  
 لقواعد العلم بخلاف الباقية هناك يحصل الكلام ولا يقع فلهذا استحسن ايراد الاول وترك  
 الاخير **قال** ان لم يصرفا على شيء اطلاقهما متباينان **اقول** اعترض عليه  
 بان الاشياء والامكان العلم لا يوجد على شيء اطلاقا في الخارج وكما ان ذلك جعل  
 متباينين ووجه ان يكون بينهما تباين جزئى على ما سياتى وهو ما كل كان الشيء والممكن  
 العلم متساويان وان لم يجعل من التباين فقه دخل في تعريفهما ما ليس بينهما واجيب  
 بتخصيص الدعوى بالكليات الصادرة في نفس الامر على شيء او اشياء او التي يكره فيها ذلك  
 بمخرج الكليات العرضية التي تمنع صدقها في نفس الامر على شيء او الاشياء خارجا وهذا  
 فكانه فيل الكليات ان يصدق وكل منهما على شيء بحسب نفس الامر ينحصران في الانقسام الاربعة  
 وتجميع القواعد انما يجب بحسب الصفة البشرية وبحسب الاغراض المطلوبة من الغير والاخرى  
 لهم في الكليات العرضية بل في الكليات الموجودة اطلاقا او صادقة في نفس الامر على شيء تبعا  
 ولا يكره ايضا درجتها في هذا الانقسام مع رعاية تلك الاحكام **قال** بل صدقها  
 متساويان **اقول** باعتبار مبداه من كل منهما على جميع افراده الاخر ولا يلزم من ذلك  
 ان يكون لهما في زمان واحد بل انما يلزم والمستفيض متساويان مع امتناع اجتماعهما

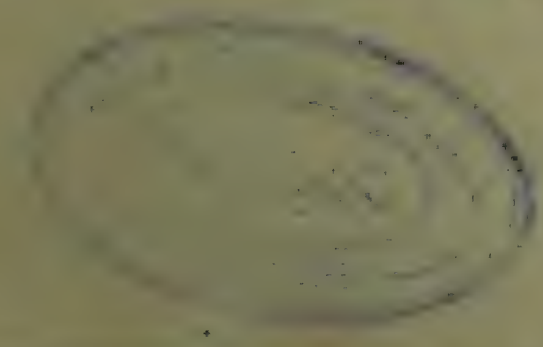
حلا



في زمان واحد وما يقال التماسي انما هو في الجملتين في الجملة والتماسي في الجملة في زمان واحد  
في صالة نومه يصعد عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصعد عليه انه مستيقظ في حال النوم  
وكذا المستيقظ يصعد عليه في حال يقظته انه نائم في الجملة بالتماسي وان يصعد في حال منهما على  
جميع افراد الاخر في زمان واحد والاخر عليه وفسر على ذلك الصدق والمعتبر في العروج مطلقا ووجه  
**قال** وانما اعتبر النسب بين الكليين **اقول** يعني ان الكليين تتحقق بينهما النسب  
الاربع على معنى انه يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين كلي واما الكلي والجزء في كليهما تساو على هذا  
القياس فيكون تحقوقة الكليتين مطلقا الانفصال الاربع واما الكلي والجزء في كليهما تساو على هذا  
الانقسام فيكون في الجزر بين الانقسام واحد ولو نال المفهوم من التماسي وان الى اخره التماسي  
توهم جزئيا في هذه الاربع في كل واحد من الانفصال الثلاثة فلما قال الكليان علم انه ليس حال التماسي  
الاخرى من جهة ذلك والا لكان التخصيص بقوا فلان قلت قد علم مما ذكر في جريان التماسي  
الاربع فيهما الا ان يعلم ما اذا ايهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمفاديس  
بادني التماس على ان المفصولة الا على معرفة احوال نسب الكليات بعضها مع بعض **قال**  
فانهما لا يكونان لامتباينين **اقول** فلان قلت هذا الفاضل وهذا الكاتب جزئيين  
متصادقان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الفاضل زيدا مثلا وبهذا  
الكاتب عمرا فهناك جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلا فليس هناك الا  
جزءي حقيقي واحد وهو ذات زيدا لا كنه اعتبار معه تارة انتصافه بالاضافة واخرى انتصافه  
بالكتابة فيزدلح تنعده الجزري الحقيقي تعدد احيقفا ولم يتغير تغيرا حقيقيا بل هناك  
تغير وتعدد بحسب الاعتبارين والكل في الجزر بين المتغيرين تغيرا حقيقيا كما هو المتبادر  
عن العبارة لا في جزري واحد له اعتبارات متعددة ولو تعدد جزري واحد بحسب الجهات والاعتبارات  
جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزري الحقيقي كليا فلما ذكرنا ان الشرط الى زيدا بهذا الكاتب وهذا  
الفاضل وهذا الكوييل وهذا الفاعر كل هناك على ذلك التفسير جزئيات متعددة يصعد كل واحد  
منها على ما عداه من الجزريات المتكثرة فلا يكون ما نعلم من مرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا  
فكما واما مثال هذه الاسئلة في تخيلات تشعخع بها عنه العلامة ويقتضيه بها في الخاصة  
نعود بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا **قال** والالكان بعض الانسان  
ليس بلنا كوا **اقول** اورد عليه ان صدق بعض الانسان ليس بلنا كوا لا يستلزم  
صدق بعض الانسان بلنا كوا من السالبة المصدولة المحمول اعم من الموصولة المحلولة

المحمول

المحمول لا يرد صدق ليس بلنا كوا لا يستلزم صدق قولك زيدا كاتب لجواز ان يكون  
زيدا معه وما فلا يكون كاتبا ولا كاتبا والسريه في ذلك ان لا يجلب يستلزم وجود المحكوم عليه  
ضرورة ان ثبوت مفعول وجودي او عدمي لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء بخلاف السلب  
فلان قلت اذا كان الموضوع موجودا بالسالبة المصدولة والموصولة المحلولة متلازم  
ما ان كاسياتي والحال فيما نحن فيه في ذلك ان الانسان صادق على وجوده في محفظة كالمس  
وعينه قلت في ذلك لا تجري بغيره نفعنا ان ليس الخلل في خصوص هذا المثال بل في نفيضي  
التماسي ويرى مطلقا في ذلك يصعد ونفيضا لهما على شيء اصلها هناك لا يتم البرهان فكم  
كنفيضي الشيء والممكن العلم بل الشيء والممكن العلم لما وجب صدقهما على كل مفعول  
بحسب نفيضي الامر امتنع صدق الاشياء واللاممكن بحسبها على مفعول والاممكنات  
فاذا قلت لولم يصعد وكل شيء لا ممكن لصدق بعض الاشياء وليس بالاممكن  
فيكون بعض الاشياء ممكنة التامع المنزوح فلان قلت مفعول الممكن نفيضي  
لمفعول اللاممكن فاذا لم يصعد واحد لهما على شيء وجب ان يصعد عليه الاخر والا ارتفع  
النفيضان معا وهو حال في هذه فلان اورد عليه المنع كل مكالبة غير مسموعة  
قلت هذا المفهوم من متساو فلان اذا اعتبرنا انفسهما متساويين من غير اعتبار  
صدقهما على شيء واما اذا اعتبرنا صدقهما على شيء حصل هناك قضيتان موجبتان احدهما  
معدولة والاخرى محسنة كقولك زيد ممكن وزيدا ممكن ولا تناقض بينهما لان نفيضي صدق  
الممكن على شيء سلب صدق عليه لصدق عليه ولا شك ان التماسي بين اغني صريحا  
على شيء اذ مرجع التماسي الى موجبتي كليتيه والحرف الفخايل اعني فيها الصدق على ذات  
الموضوع فاذا قلت كل انسان ناكح هو كل ناكح انسان بقية اعتبر صدقهما على افرادهما  
وكذلك قلت كل انسان ناكح هو بقية اعتبر صدق الانسان على ذات الانسان فاذا  
اخذت نفيضة بهذا الاعتبار كل ناكح هو سلب صدق الانسان كوا عليه وهو معنى قولنا بعض  
الانسان ليس بلنا كوا لصدق الانسان كوا عليه لاننا كوا نفيضي الانسان كوا في حاله لا في احواله  
من غير اعتبار الصدق على شيء لانه حاله اعتبار صدق عليه بقية اشتبه عليك نفيضة  
با اعتبار الصدق ونفيضة باعتبار بقية موضوعات احدهما مكلن الاخر بالمنع متجه بلا مكالبة  
والخلاص ان يقال اننا نأخذ نفيضي التماسي بين اعتبار الصدق على شيء فيكون  
نفيضا لهما سلبا ليس بلنا كوا ليس بلنا كوا ليس بلنا كوا ليس بلنا كوا ليس بلنا كوا













تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المعرف واجزائه مفرد على تعقل المعرف فان  
المزكور تعريف الجزى الاضافى هو الاعم لا العلم انه هو معنى الكللى الكلى حتى يلزم ذكر  
احد المتضايفين تعريف الاخر فلتستعمل الاعم يتوقف على تعقل العلم انه هو  
المتضايف مع ان المفصولة بالاعم والاخص ههنا هو العلم والخاص لا معنى التفضيل والزيادة  
في العموم والخصوص الا على هذا يلزم تعريف الجزى الاضافى بالخاص انه هو علمه فيلسوف  
تعريف الشيء بنفسه ومضاييفه وعلى الاول يلزم تعريفه بالاعم هو يتوقف تعقله على  
تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفة متضايفيه  
والخلل في التعريف مروج من اصرهما تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفته والثاني  
تعريفه بمضاييفه وبما يتوقف على معرفة مضاييفه ولا شك ان الخلل الاول اقوى والثاني في الاول  
ان لا يقتصر على الثاني وحده وايضا يلزم ان لا يكون تعريفه بالاعم من شيء كما ذكره الشارح  
محتملا لا شتماله على الخلل الاول فلهذا اوقف قيل في جواب النظر ان المصنف ذكر المتضايفين  
مع العلم ان الاخير الاعم في تعريف شيء واحد هو الجزء الاضافى والخاص ووجه ذلك ان المتضايفين  
ان هذا القائل سلم ان معنى الجزى الاضافى هو الخاص ومعنى الكل الاضافى هو العلم كما  
ذكره الشارح فالنظر وارد مع زيادة كما عرفت وان لم يسلم بالجواب هو ان لا ما ذكره  
ومنه من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزى الاضافى بل اراد ذكر حكم من احكامه  
يكره ان يستنبط منه لم تعريف ووجه يندفع الاشكالان مع العلم ان المقام يدل على فقه التعريف  
كما هو **قال** وهذا منقوض بواجب الوجود **اقول** اي بذاته المحصورة  
المفدسة لا بمفهومة فانه كلى كما مر واجيب عن هذا النقص بان هناك الكلية والجزئية  
هو الوجود الذي هو كلى كما مر به وليس من شأن الموجود المعين الذي هو الواجب الوجود  
لذاته ان يجعل في ذاته حثي يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوه كلية مخصصة في شخص  
ورد بان معنى الجزى هو ما كان بحيث لو حصل في ذاته من منع وهذا معنى قولهم كل مفصولة  
اما ان يمنع الخ اذ لم يرد وانه كونه مفصولة لا يجعله في ذاته لا يتوقف على الحصول بالاعتل في  
ان هو ولا على امكان حصوله فالجزى الخفيفي بهذا المعنى بصدقه على الواجب تعالى لا يخفى  
واربنا الممتنع الحصول الذي هو كونه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية  
**قال** فانه يمتنع ان يكون كليا **اقول** فلهذا ذكره النسبة بين الجزئين  
وما ذكره النسبة بين الكليين وما النسبة بين الجزى الخفيفي وبين كل واحد من الكليين

بالمباينة

فالمباينة اما النسبة بين الجزى الاضافى وبين كل واحد منهما فالعموم موجه لصد والجزى  
الاضافى على الجزى الخفيفي بينهما وصدفهما يدونه في المفصولات الشاملة وتصادق  
الكل على الكليات المتوسطة **قال** لا نوعيتها اما هي بالكل **اقول**  
نوعيتها هذا النوع نسبة واطافة بينه وبين امراة فليس يعتبر بينهما الاحقيقتية وافراده  
ومشأ ما اتحاد حقيقتية في تلك الافراد فلهذا سمى بالخفيفي وما النوع الاخير اعني  
الاضافى فلا بد في نوعيته من ان راجع مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضاييفه وبيان  
في ذلك ان الجنس كما كان في الماهية المشتركة بين الماهيتين المختلفتين في الحقيقة ومفولا عليها  
في جواب ما هو فلا شك ان كل واحد من تلك الماهيتين المنه رجعت تحت موصوفة بانه  
يقال عليها وعلى غير هذا الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس  
الذي ان رجعت فيه كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما ان رجعت تحتها والماهية  
التي هي انواع له فالجنس والنوع المنه رجعت تحتها متضايفان كلاب والاب **قال** الالة  
جنس الكليات **اقول** اشارة الى ما سبق من ان المزكور في تعريف الكليات  
حدود السمية لها لا رسومها كما يتوهم واذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر بل لا بد  
في صفة الجنس اعني الكلى ههنا على بخرصة النوع في تعريفات الكليات واذا اعتنى الكلى  
في مفعول النوع الاضافى كان فيه اضافة اعدادها بالقياس الى ما تحتها من امراة لكونه كليا  
والاخرى بالقياس الى الجنس الذي هو منه كمالا بينا والنوع الخفيفي فيه اضافة واحدة بالقياس  
الى ما تحتها فقط كما عرفت **قال** بل الجنس لا يقال **اقول** الجنس كالحوان مثلا  
وان كان مفولا ومحورا على الفصل بالناحق وعلى الخاصة بالخاحك وعلى العرض العلم فالماشي لا ياب  
جواب ما هو ان ليس الحيوان تعلق المشترك ولا ذاتا الصفة الثلاثة بكل واحد منهما وان كان ماهية  
كلية يقال عليه وعلى غير الجنس كمالا في جواب ما هو يخرج عن حد الاضافى بهذا الفيض  
**قال** وهو النوع المفيد بالشخص **اقول** اي الشخص هو النوع الخفيفي المفيد ههنا  
منع مرفوع الشركة فيه بمعنى انه مثلا الماهية الانسانية وامراة اخر صار به زيد ما تعارض مرفوع  
الشركة فيه وذلك الامر يسمى شخصا وتعيينا **قال** ويصور حمل العالي **اقول**  
فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التري بواسطة حمل الانسان عليه صلا وذلك الحيوان كمال  
يصرا نسا ناهم بكل محمول على زيد بل ان الحيوان الذي ليس بانسان لا يحمل عليه **قال**  
فيلعل الاول **اقول** ههنا الفيد وان اخرج الصنف عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالقياس



الى الاجناس البعيدة بيلزم ان يكون الانسان نوعا للجسم النامي والجمود مع له يسمى  
نوع الانواع لكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي موفقه وايضا النوع لما كان مضاهيا لجنس واحد  
اعتبر في النوع القول الاول فلابد من اعتبار ما في الجنس ايضا والى الجنس مضاهيا له بيلزم ان لا يكون  
الاجناس البعيدة اجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى ان يترك فية الاولى  
ويخرج النصف بغيره اذ ويقال النوع الاضافي على مفعول جواب ما هو يقال عليه وعلى غير  
الجنس جواب ما هو **فقال** والالكان النوع الحقيقي **اقول**  
وذلك ان النوع الحقيقي لما كان تمام ما هيته جميع ابراده فلو فرضنا ان موفقه عليا اذ وهو  
ايضا تمام ما هيته ابراده لم يكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من ابراده والالكان  
الذاتية المشتتة عليه مع زيادة مشتملا على امر زايه على حقيقة ابراده فلا يكون نوعا حقيقيا  
بل صغارا خلف بتغيره ان يكون العرفا نقي تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا  
وفرضنا نوعا حقيقيا وانه محال وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ما هيته كل فرد من  
ابراده فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لو كان يكون الحيوان تمام ما هيته كل فرد من ابراده  
الانسان بيلزم ان يكون لكل فرد ما هيته مختلفتان فلو اذ كانت متماثلة تمام الماهية المختصة به  
وذلك محال لان تمام ما هيته شيء واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احد يتماثل بالآخر  
لم يكن شيء منهما تمام ما هيته بل جزاء متماثلا وان كان احد بهما جزء الاخرى لم يكن الجزء  
تمام الماهية وحدها ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كل الانسان المشتمل على الحيوان  
وزيادة صغارا لا شتماله على امر كلي زايه على ما هيته ابراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية  
المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا وقد فرضنا نوعا حقيقيا  
فخصر ان النوع الحقيقي لا يكون موقوف حقيقيا ولا تحت **واما** النوع الحقيقي بالقياس  
الى النوع الاضافي فيجوز ان يكون تحت الانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون موفقه لان النوع  
الاضافي اما نوع حقيقيا **واما** جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون موقوف شيئا من الماهيات  
ويجوز ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي صلاح العقل كما سيأتي **والنوع**  
الحقيقي مقياسا الى النوع الحقيقي لا يكون الا مقياسا الى النوع الاضافي اما موقوف **واما**  
سابقا **والاضافي** مقياسا الى النوع الحقيقي اما موقوف ان لم يكن تحت نوع حقيقيا ايضا لان الانسان  
**واما** حال الحيوان **واما** الاضافي مقياسا الى الاضافي ممراتبه اربع **واما** جعل الميراث  
وان لم يكن افعاله المرتبة نظرا الى الالافراد باعتبار عدد الترتيب بغيره ملاحظة الترتيب

خدا

عالم كمال في ملاحظة الترتيب وجود **قال** قلنا ان الجوهر جنس  
**اقول** هذا مثال لما يتبع بشيئ واحد هما ان العفول العشرة متبقة بالحقيقة  
وثانيهما ان الجوهر جنس **قال** كذلك الاجناس في الترتيب **اقول** اشار  
بلفظة الى الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا فكما يكون نوع  
اضافي لانوع موفقه ولا تحت فيكون نوعا موقفا غير واقع في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس  
لا تحت موفقه ولا تحت فيكون موقفا غير واقع في سلسلة الترتيب بمثل هذا ينبغي ان لا يحد  
من المراتب ويجعل المراتب مخصصة في ثلاثة كما بعلمه بعضهم الا انهم تسامحوا بعدد المراتب  
نكر الى ما ذكرنا من اعتبار ابراده في ملاحظة الترتيب **قال** انما قال في الانواع متماثلة  
وفي الاجناس متماثلة لان ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع  
نوع ونوع لا شك ان نوع النوع يكون تحت نوعه لان نوعية الشيء بالقياس الى ما موفقه  
بالشيء انما يكون نوع النوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل  
التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس هو ان يثبت ههنا جنس وجنس جنس وجنس  
جنس جنس **والاشك** ان جنس الجنس يكون موقفا ان جنسية الشيء بالقياس الى ما تحتها  
بالشيء انما يكون جنس جنس اذ كان موقفا لجنس على هذا يكون الترتيب على سبيل  
التصاعده من خاص الى عام شمع اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع يباين جميع مراتب  
الاجناس فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يباين جميع  
مراتب الانواع لانه لا يكون موقفا جنس فيستحيل ان يكون نوعا وكل واحد من النوع العالي  
والمتوسط ويزيل واحد والجنس المتوسط والسافل عموم مروجع عليك باستخراج  
الامثلة **قال** لا يف **قال** في عرفت ان التمثيل الاول مبني على  
اتقان العفول في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها  
في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل تحتها مالا والجواب ان المقصود من  
التمثيل هو التبعيض وان كل واحد واقع في ذلك والال يضر اذ يكفيه مجرد العرض خصوصاً فيما  
لم يوجه له مثال في الوجود **قال** ما نيه على ان النوع **اقول**  
حال علمه ان المصنف اذا اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم موجه لكونها  
الفة مارة تنوهم ان الاضافي اعم من افراده فوله في صورة دعوى اعم من قوله شمع  
النسبة بين المعنيين العموم موجه فههنا ثلاثة اشياء احدها بيان ان النسبة بينهما











**قال** لا ان الغرض من التعريف اما التمييز او الاصلاح **افقول** ان المقصود من التعريف  
 اما تمييز المعرف عما عداه والعرض العلام لا مدخل له في التمييز فلا يفيق مع ما ولا يجتمع مع  
 لهذا الغرض واما الاصلاح عليه بما هو ادنى له ايمع منه بما هو ادنى له سواء كان جميع  
 الزايات او بعضها والعرض العلام لا مدخل له في معنى الشيء بما هو ادنى له فلا يفيق مع ما ولا يجتمع  
 مع هذا الغرض الاخر فسفك العرض العلام من الاعتبار بباب التعريفات **واما** في  
 باب الكليات استيعاب اقسام الكليات واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التمييز  
 الاخر له مدخل في الاصلاح على الماهية بما هو ادنى لها فلهذا اعتبر مع الفصل والخاصة  
 وهما هنا بحث وهو ان تمييز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه  
 والعرض العلام في يعبية الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريفات العرض العلام فان قلت  
 المعتبر هو التمييز الاول بناء على اشتراك المسألة فقلت قد عرفت ان الكلام  
 على ذلك الاشتراك على الاولان حينئذ ان لا يكون العرض مع بل لا ان لا يكون جزءا من المعرف  
 وايضا قد يكون الاصلاح على الشيء بما هو عرضي له مكلوب او ان كان هذا الاصلاح عليه دون  
 الاصلاح عليه بما هو ادنى له فان تصور الشيء قد يكون بوجوده متبعا وتبعها الحمل من  
 بعض بالصواب ان المركب من العرض العلام والخاصة رسم ناقص لا كنه اقوى من الخاصة وحدها  
 وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لا كنه اكمل من الفصل وحده وكذا المركب والفصل  
 والخاصة حد ناقص هو اكمل من المركب من العرض العلام والفصل واما قوله فلا حاجة الى وضع  
 الخاصة اليه فمدح بل ان التمييز الحاصل منهما معا اقوى من تمييز الحاصل من الفصل وحده  
 فاذا اريد هذا التمييز الاقوى احتيج الوضع الخاصة الى الفصل **قال** كنه تعريف الحركة  
**افقول** ان تعريف الحركة والسكون في مرتبة واحدة هي عرف الحركة عرف السكون وبالعكس  
 وهذا لما يفيق اذ الحاصل للسكون عبارة عن عدم الحركة والاطلاق للسكون اخفى من الحركة  
 لا مفسلا وبالله فاذ لا متنع في تعريف الشيء بما يساويه في المعية والجملة كذا لا متنع في تعريف  
 بما هو اخفى منه اولى **قال** ويسمى دورا مصرحا **افقول** وذلك لظهور الدور  
 فيه واذا زاد المرتبة على مرتبة واحدة استتار الدور مصرحا بل ذلك يسمى دورا مضمرا وبسلا  
 الدور المضمرا اكثر اذ الدور المصرح يلزم تفقد الشيء على نفسه بمرتبتيه في المضمرا مرات  
 فكان اخفى **قال** سحفتش **افقول** وهو اصل المركب واما اسمي القوام  
 الاربع اسحفتش لانها اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم

ان استعمال الالفاظ الجارية في ابتداء رادها منها الى غير المعاني المقصودة لولا الفرقية  
 وفي الاشتراك يتخرج من المقصود وير ما ليس بمقصود لانه لا يتناول العمل للفظ على غير  
 المقصود فيكون رادها من استعمال الالفاظ الغربية اذ لا يفيق هناك شيء اطلاقا لخلل فيه هو  
 الاحتياج الى الاستفسار فيكون المسألة بلا حيل **قال** واما المقالة الثانية  
**في الفضاي** ولما توقف معيتها على صحة الفضايا **افقول** كمال القول الشارح  
 مبادي يتوقف عليها ويجب تفديتها عليه وهي مباحث الكليات الخمس وتركيب المعرف  
 منها كذا لا للبحث مبادي تركيب منها وتوقف معيتها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث  
 الفضايا فلهذا ذكرها **قال** اما المفسرمة فهي تعريف الفضايا **افقول** اما  
 ان تعريف فلا بد من تفديتها واما التفسير الى اقسامها الاولى بكونه من تمتد اذ ذلك  
 التفسير فيكشف الشيء اذ لا يكشف وتعتبر اقسامه الاولى التي يشار الى احوالها  
**قال** في الفضايا الملقوكة **افقول** تطلق الفضايا تارة على الملقوكة وتارة على  
 المعقولة اما بالاشتراك او بالحقيقة والجماز والثاني اول المعقولة هو الفضايا المعقولة  
 واما الملقوكة فاما اعتبر لانتها على المعقولة فسميت فضايا تسمية للدال باسم  
 المدلول وكذا لفظ القول يطلق على الملقوكة والمعقول والقول الملقوكة جنس للفضايا  
 الملقوكة والقول المعقول جنس للفضايا المعقولة شمع الفضايا المعقولة هي المعقولة  
 العقلية المركب من المحسوس عليه وبه والحكم معني وفوق النسبة او لا وفوقها فمركبة  
 المعلومات من حيث انها حاصلة بل لانه تسمى فضايا تسمى فضايا تسمى تصديقا عنه  
 الالامع واما عنه الاول بل بالتصديق وهو العلم بالمعلوم الذي هو وفوق النسبة او لا وفوقها  
 كما عرفت وقد يعلق التصديق معني الصدوق به على الفضايا لان العلم التصديقي لا يتعلو لالها  
 اما بجميع اجزاها او ببعضها **قال** اما ان يحتل **افقول** الفضايا لايه فيها  
 من الحكم لانه المحتمل للصدق والكذب والحكم لايه من المحسوس عليه والمحسوس به فبهما اعني المحسوس  
 عليه وبه مختلة المادة للفضايا والحكم الذي به يرتب احد همل بالاج مختلة الصورة لها  
 وان خلا الفضايا هو بخلل صورتها وانفكاك اجزاها المادية بعضها عن بعض **قال**  
 وليس هو الة على النسبة الى **افقول** كلمة ليس ير مع النسبة الا بجاية التي دل  
 عليها لفظ هو مجموع همل يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابعا  
 للمحسوس به بالمحسوس عليه بالنسبة السلبية **قال** كبر او عكسا **افقول**



فتعريف الشرحية غير مكره لا خول غير المحرود فيه وتعريف الحملية غير منعكس بخروج بعض  
 المحرود عنه **قال** فالاولى ان يحذف الاعمال **اقول** في القيد ذكره صاحب  
 الكشف ومن تابعه والاولى تركه وحمل المبرود على ما يقع المبرود بالفعل وبالفرة كما ذكره ومن  
 انصف من نفسه عرف ان كل حملية يمكن ان يعبر عن كبريها مع ملاحظة الارتباط بين  
 وان الشرحية لا يمكن ان يكون **قال** بلورود بعض التعويض **اقول** وهو قولنا زيدا  
 عالم يضافه زيدا ليس بعالم وقولنا الشمس حارة يلزمه النهار موجود **قال**  
 فلان تحليل القضية الى ما منه **اقول** ان المركب لهذا تحليل الى جزاياه المحرودة فيه  
 لما عرفت وان التحليل هو احوال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية شح ان احوال الشرحية  
 ليست فضايا لان القضية لا تتم الا اذا انشربها الحكم ايضا على وانزاعا وما اعتبر فيه ذلك  
 لا يرتبك بغيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس حارة واوقعت النعنية بين كبريها  
 لم يتصور ربحه بشيء وان يصح محوما عليه اوبه محال فغير القضية عن الحكم لم يفتى  
 جعلها جزءا قضية اخرى فاذا خذت ادوات الشرح والجزء بقى الشمس حارة  
 النهار موجود بخلاف المعنى النكاح عليه حال الارتباط فان لم يبق هذا المعنى كان موجودا  
 في الشرحية فلا يكون قضية عالم ينضم اليه الحكم وحينئذ لا يكون ذلك تحليلا ففك كل  
 تحليلا الى الاجزاء وضع شيء وان امكنه ومن زعم انه اذا خذت الادوات ففك وجد  
 الحكم في الاحوال بغيره اكله فكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان زيدا حملا وان كان قد هفا  
 مع العلم بخذب الطرف وصدق الشرحية لا يفك الادوات كانت مانعة عن الحكم  
 فاذا زالت عاد الحكم لان زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء بل كايه من وجود المفتضي  
 وزوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور **ولما ارد** **تفصيل**  
 يتضح به عليك الحال ما استمع لما نقول ان القضية ان لم توجد في شيء من كبريها  
 نسبية وهي حملية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت مما لا  
 تصلح ان تكون تامة بان تكون نسبية تفيدية وهي ايضا حملية كقولنا  
 الحيوان الناحو جسم ضاحك وان كانت مما يصلح ان تكون تامة فاما  
 ان توجد في احد كبريها فتكون القضية ايضا حملية كقولك زيدا ابوك فايح واما ان توجد  
 فيهما معا فاما ان تكون ملحوظة اجمالا فتكون ايضا حملية كقولك  
 زيدا فايح ينافقه زيدا ليس بفايح واما ان تكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية

كطريق

شرحية كقولنا ان كانت الشمس حارة فالنهار موجود فظن ان احوال القضية الحملية  
 اما بعد بالفعل وبالفرة فان المشتغل على النسبة التفيدية مطلقا والخبرية اذا كانت  
 ملحوظة اجمالا يمكن ان يوضع موضعها مع لان الله اجماليتها وان احوال الشرحية لا يمكن  
 وضع الوجودات في مواضعها الا يمكن ان يستفاد من الوجودات ملاحظة المحكوم عليه وبه النسبة  
 الحكمية على التفصيل وان شئت **قلت** في تقسيم القضية كبريها اما ان يكون مشتغلا على نسبة  
 بالفعل وبالفرة او لا وان شئت **قلت** كل واحد من كبريها اما ان يكون مشتغلا على نسبة  
 تامة ملحوظة تفصيلا او لا فكل من قال القضية ان انحلت الى قضيتين اراد ان كل واحد من كبريها  
 قضية بالفرة ملحوظة تفصيلا فتكون قضية بالفرة القريبة من الفعل فيحسب التقسيم بهذا  
 الوجه واعلم ان الشرحية لم يوجد في الخارج في شيء من كبريها الحكم بل فرضه هذا  
 في المتصلة كظاهر واما في المنفصلة فاما يظهر فرض الحكم في الوحد فيهما المتصلة اللزمية  
 لكما في قولك هذه العدة املان زوج واملا فزيد في قوة قولك ان كل من هذه العدة زوجا لم يكن مبردا وان  
 كل مبرد لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عدا **قال** والمتصلة هي التي حكم  
 فيها **اقول** المتصلة الموجبة هي التي تحكم فيها بالاتصال تخفوف قضية تخفوف قضية  
 اخرى بل ان التقى في كل واحد من الاتصال سميت متصلة مكلفة وان فيه الاتصال يكون لزوميا  
 سميت متصلة لزومية او يكونه انتافيا سميت متصلة انتافية والمتصلة السالبة  
 هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مكلفا او لزوميا او انتافيا والمنفصلة  
 الموجبة هي التي يحكم فيها بالانتافي بين القضيتين اما في التخفوف والاتقاء معا او في  
 احد هما بل ان التقى في كل واحد من الانتافي سميت منفصلة مكلفة وان فيه الانتافي يكون  
 ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان فيه بالاتقاء سميت منفصلة انتافية والمنفصلة  
 السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الانتافي اما مكلفا او في انتفاء او الانتافي  
 وسيرد عليك تفصيل هذه المعاني في المنفصلة والمتصلة في مباحث الشرحيات  
**قال** ومعلوم ما تنص الاصلاحية **اقول** لان مذهب الحملية  
 اصلا حاه هو القضية التي يكون كبريها مبردا اما بالفعل وبالفرة وهذا المذهب هو  
 كما يصدق على زيد فايح يصدق على زيد ليس بفايح بالاتقاء وكذا الحال في مذهب المنفصلة  
 والمنفصلة اصلا حاه لان قول الحلال الشرحية على المنفصلة ايضا بحسب المذهب  
 الاصلاحية كالحال في المتصلة وان لم يكن معنى الشرح بحسب اللغة



المتفصلة كما هو في يتوهم من قوله ليس اجراء هذه الاسامي على السواب بحسب  
 مفهوع اللغة ان اجراءها على الموجهات بحسب مفهوع اللغة وليس على ذلك بل اجراء هذه  
 الاسامي عليها معا بحسب المفهوع الاصطلاحي فكلها والاكتفاء بالعبارة ان يقال  
 ليس اجراء هذه الاسامي على هذه الفضايا بحسب مفهوع اللغة **قال** وما في  
 السواب بل مشتبا هتلهما **افول** وقد يتوهم من هذه العبارة انهم اختلفوا هذه  
 الاسامي على الموجهات او التحقوا المعاني اللغوية فيهما ثم نقلوها منها الى السواب  
 مشتبا هتلهما الموجهات في الاكشاف والنظام انهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني اللغوية  
 الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض اجراء هذه المفهومات  
 اعني الموجهات فان هذا الفذر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى الترام النقل  
 مرتين **قال** وما في افساح الشريكيات **افول** الانفساح الاولى هي الحملية  
 والشركية وانما في الموجهة والسالبة في الحملية على سبيل التبعية لان مفهوع الحملية  
 انما ينضبط بذكرهما وكذا في المتصلة والمتفصلة ههنا لانهما جفقتا مختلفتان  
 منه رجعتا تحت الشركية فلا يتحصل مفهوما لابلهما واعتبر في المتصلة الايجاب  
 والسلب لما في نابع الحملية وذكر في **المتفصلة** انواعها المختلفة لتتضيق واشير الى  
 الايجاب والسلب في جميعها لما ذكره واعلم ان انفساح القضية الى الحملية  
 والشركية حصر عقلي واما انفساح الشركية الى المتصلة والمتفصلة فليس كذلك  
 لان الشركية كرويا هاتفتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيةين لا يحسن  
 ان تكون يحمل احدهما على الاخرى بل لابد ان تكون هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم  
 ان تكون النسبة التي هي غير الحمل متعصرة في الاتصال والانفصال الجواز ان يكون بوجه  
 اخر فلهذه فسمت استقرائية اذ لم يوجد في العلوق وفتعارف اللغة نسبة بوجه اخر  
 معتبرة بين الحرف الفضايا **قال** وانما في هذه الشريكيات  
**افول** فان الحملية وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع جزا للشركية  
 فتكون بسببها بالقياس اليها اي تكونان جزاء منها وانعني ان الحملية بجميع  
 اجزائها تقع جزا للشركية اذ قد عرفت ان احرف الشريكيات لا حكم فيها بل نعني ان  
 الحملية اذا كانت قضية بالقوة القريبة من الفعل اي ملحوظة بتفصيل اجزائها التي  
 هي سوى الحكم تكون جزا منها فكلان تمامها جزا منها باستغنت بذلك تفديم

علة

مباحثها

مباحثها على مباحث الشركية **قال** ويسمى موضوعا **افول**  
 هذه ايتناول المبتدأ او الفاعل ايضا فان زيدا في قوله موضوع وفال محمول ان محمل مقاد  
 زيدا فاما بل وزد وقول في الزمان الماضي **قال** والحاصل ان اجزاء الحملية **افول**  
 اي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بينهما وفوقها او لا وفوقها وهذه  
 الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها  
 ان تكتسب بفعل الشارع وادراك الاخير اعني ادراك وفوق النسبة او لا وفوقها  
 هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالحجة ويسمى هذا الادراك حكما  
 وقد يسمى هذا المدرك اعني وفوق النسبة او لا وفوقها حكما ايضا ولذا فيل كايح  
 في القضية من الحكم **قال** فان اللفظ الدال على وفوق النسبة دال على النسبة ايضا  
**افول** والذات الواحدة متفرقة وان كانت التزامية **قال** وهي غير مستقلة  
**افول** اعني ان النسبة التي بها يرتكز المحكوم به بالمحكوم عليه متفولة من حيث  
 انها حالة بينهما انما لا تعرفها ايهما فلا تكون معنى مستقلة بل لا يكون  
 محكوم عليه اوبه باللفظ الدال عليه كما يكون اذ **قوله** لاكتشافه تكون فالب  
 الاسم كقوله المثال المذكور **افول** وقد ينافش في ذلك بل ان بعض هو في زيدا هو عالم  
 بيد على زيدا لانه ضمير راجع اليه فلا يكون رابحة بل ضمير افعال الرابحة في هذه  
 القضية هي حركة الرفع لانها الدال على الارتباك والاسناد **قوله** وقد تكون في  
 فالب الكلمة **افول** كحال النافضة وما يتصرف منها وسمي زمانية لادائها على  
 الزمان بخلاف لفظة هو واخواتها اذ لا دلالة لها على الزمان اصلا وقد نوشت ههنا  
 ايضا بان مدلول كان زيدا على مدلول الرابحة لادالة كان على الزمان الدالة لادالة في  
 الربك **قال** اشارة الى ان اللغات مختلفة **افول** فيلوجه الضبط ان يقال  
 ههنا ثلاثة اشياء الوجوب والامتناع والحوار تنضربها في ثلاثة اخرى هي مجموع  
 الرابحتين معا والرابعة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى  
**قال** لغة العجم لا تستعمل القضية **افول** نفرض ذلك بقوله زيدا بغير مست  
 ومبني فان قوله ومنجى فاضية خالية عن الرابحة **قال** وهذا لا يشمل  
 الفضايا الكاذبة **افول** فيل عليه انما لا يشملها اذ اجل الصحة على ما في  
 نفس الامر واما اذا حملت على ما هو اعني من الصحة بحسب نفس الامر ومما هو زعم

فيما يروى عن  
 ابن سينا



القابل مشتملها فكلها وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المصنف هو الحقيقة في نفس الامر والتعريفات يجب حملها على معانيها المتبادرة منها **قال** ان البعض غيبي معي **اقول** هذا كلام خاطئ كخاشره والتحقيق انك اذا قلت ليس بعض الحيوان انسانا فان اردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان اردت سلب القضية علمي معني انها ليست بحقيقة في نفس الامر كان سلبا كليا لان سلبا لا يجب الجزئي يستلزم سلب الكلي وعلى هذا ليس كل محتمل ان يكون سلبا كليا بل ان يفصح بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذکور وهو كل واحد واحد وان يكون سلبا جزئيا بل ان يفصح به سلب القضية كما حققت **قال** كقولنا الحيوان جنس **اقول** زعم بعضهم ان مثل هذه القضايا يسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بغير النوع فان الحيوان من حيث انه عام موصوفه بالجنسية والانسان بغير عموم موصوفه بالنوعية ومثلوا الطبيعة بغير النوع فقولنا الانسان حيوان ناقص جزاء واجبة القضايا فاسمها خامسا والحق ان تلك القضايا ايضا طبيعية لان المحقق عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وكيف او المحقق عليه هلكتا ما يقع من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحقق عليه بالضرر في قولنا الانسان خائف هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الخوف لها في نفس الامر باعتبار كونها متعينة فان الفيد المعتبر في ثبوت المحقق به المحقق عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم ثبوته له وان لو حصل في نفس القضية في خمسة ولا في ستة لان الفيود المعتبرة حينئذ غير محصورة في عدد فالحواشي في القضية في الافسار الاربعة والتقسيم المذكور في الشرح احسن مما هو في المتن **قال** والكبيعيةيات باعتبارها **اقول** قد كان الوجودات المتماثلة هي الافراد والطبيعة المتماثلة توجد في ضمنها والمقصود من العلوق معرفة احوال الموجودات المتماثلة **قال** فلتن الشخصية ليست ايضا معتبرة في العلوق اذا بحث فيها عن الاشخاص فلتن هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فالتماثل ليست معتبرة لانه انما هو لا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد اعل الخبايع وايضا الشخصية قد نفوذ في الخاشر مقلد الكلية فتنتج في كمي الشكل الاول نحو من ازيد وزيد حيوان وهذه حيوان بخلاف الطبيعة فالتماثل لا تنتج في كمي الشكل الاول كقولك زيد انسان

والانسان

اعنيها

والانسان نوع مع انه لا يحد وزيد نوع **قال** واثنيهما **اقول** انه لا يحد في كمي تحصيلها بل ان يقال كل موضوع محمول اخر يموت بايدة الاختصار فجميع الخبايع تير اختار واج ب ج و **قال** كما انتم في قسم التصورات اخذوا **اقول** يعني اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرهما مقلدا من غير اشار الى الطبيعة خاصة نوعيه او جنسية كما للانسان والحيوان وجعلوا هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الخبايع الشاملة اياها باسرها محكوما عليها لتكون الاحكام الواردة عليها متناولة لجميع خبايع الاشياء فلا خلافات مما حث التصورات فوانيس منخبة على الجزيات وكذا لك اخذوا مفهومات الفضايا وجردها عن الخصوصيات واجروا عليها الاحكام فصارت مباحث التفديقات ايضا فوانيس منخبة على الجزيات فصارت مباحث الفرض عليها فوانيس يعرف منها احكام جزياتها **قال** وليس معناه ان مفهوم ج ان **اقول** قد تميز في سبيل لفظة كل سور يميز كمية الافراد فاذا قيل كل ج ب علم ان المراد ما صدق عليه مفهوم ج من افراده لا مفهوم ج والاكل لفظة كل زابدة لا بايدة في هذا اللام لان المراد بها معنى الكلي بمعنى كل ج ان ما مفهومه كلي هو ج وهو مستبعد جدا فالاولي ان يقال اذا قلنا ج ب فلا نعني به ان مفهوم ج مفهوم ب والام يحر هناك ج ب بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نعني به ايضا ان مفهوم ج بية وعليه مفهوم ب والالكانت قضية كبيعية غير معتبرة في العلوق بل نعني به ان ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب واذا فرغ ج ب لفظة كل ان المعنى كل ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب **قال** وان قلت كما ان **اقول** قد عرفت ان كل كلي له مفهوم وما صدق عليه من الافراد فلكل واحد من ج وب مفهوم وما صدق عليه فيتصور هناك معيارا رعة الاول ان مفهوم ج مفهوم ب وفي عرفت بطلانه والثاني ان ما صدق عليه ج من الافراد ثبت له مفهوم ب وهو احم والثالث ان ما صدق عليه ج هو ما صدق عليه ب وهو ايضا باكل ان ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء انحصر ما صدق عليه المحمول في ما صدق عليه الموضوع او لم ينحصر واذا التفت ما صدق عليه كالمفهوم في القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون ضروريا فتنتج القضايا بالضرورات **قال** فلتن على تفهين ارادة الافراد منها ما معانيها ان لا يكون في القضية ج ب بحسب المعنى اتحاد الموضوع

110



والمحمول غير منزه الحقيقة ولذلك فالضرورة ثبوت الشيء لنفسه فلت  
تعملا وان اتحد احقيقة لاكنهما مختلفان جهة ان الامراء اعتبرت في جانب الموضوع  
حيث انها بيضة وعليها حاج وفي المحمول حيث انها وعليها حاج وهذه المقتضيات للاختلاف  
والمتغاير كافي في صحة الحمل بحسب المعنى واما اعتبار المتغاير في موضوع واحد باعتبار  
الدالة عليه بل غير ممتنع اليه فذلك قال هناك لعدم الحمل في انحصار القضايا  
في الضرورية الرابعة ان مفهوم ج ما صدق عليه ب وهو ايضا ليس من القضايا المعترية  
لما عرفت من الحكم على الامراء دور الطبيعة والحاصل ان المعترية في جانب الموضوع هو  
الامراء وفي جانب المحمول هو المفهوم هذا في القضايا المعترية في العلوي اذ المقصود منها  
كما عرفت اجراء الاحكام على الذات المتأصلة في الوجود باحوالها وان كانت المتأصلة  
هي الامراء والاحوال هي المفوضات **قال** لا يقال **افسول** منزه  
شبهية يتشكك بشيء انكامل الحمل **قال** يلزم مما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيد **افسول**  
اذ لا حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ **قال** لا يوجب **افسول**  
هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة تفريضا من مدعاكم وهو قولكم ان الحمل لا يمكن ان يكون  
يشتمل على صحة الحمل اذ قد حمل فيه المحال على الحمل فيكون مدعاكم مبطل لنفسه وما  
كان مبطل لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال في الخارج  
هذا الجواب بانه انما يجب اذا كان مدعى الخصم موجبة واما اذا ادعى السالبة فلا يجب  
هذا الجواب فلهذا بل يجب ان يقال مفهوم ج وب متغايران ولا تعني محمل على ان مفهوم  
ج هو غير مفهوم ب ليلزم الحكم باتحاد المتغايرين بل تعني كما تقدم ان ما صدق عليه مفهوم  
ج من الامراء يصدق عليه مفهوم ب وصدق الامور المتغايرة في المفهوم على ذات واحدة  
جائز كصفة الانسان وارضاهك والماشي وغير ذلك من المفوضات المتغايرة على وجه  
والجميع ان يقول بجهة محلت مفهوم ب فهو هو على ما صدق عليه ج بقول ما صدق عليه  
مفهوم ج اما ان يكون غير مفهوم ب فلا حمل بحسب المعنى او غير ما يلزم الحكم بل احد  
المتغايرين هو الاخر وهو باطل بل نقول صدق مفهوم ج على ما يفرض صدق عليه ايضا  
بالحمل لانهما ان اتحد افلا صدق بحسب المعنى وان تغاير لم يجب ان يقال احدهما هو الاخر  
لا تغاير او لا اخبارا ففة تضاعفت الشبهة بهذا الجواب الجواب لا تخمس ما ذكرتم الا  
تقصو معنى الصدق والحمل بنفسه **قال** لا بد في الحمل من تغاير الطرفين وهذا لا يمكن تصور بينهما

على

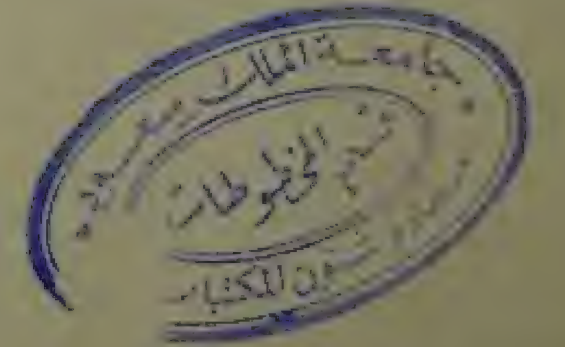
حمل مالا ولا بد ايضا ان يتحد وجودا بحسب الخارج سواء كان محققا او موهوما لان المتغايرين في  
الوجود الخارجى المحقق والموهوم يستحيل ان يحمل احدهما على الاخر وهو موهوم بجهة سواء  
رض بينهما اتصال اني او لا معنى للحمل اتحاد المتغايرين في الوجود خارجا محققا او موهوما  
كما حقق موضوعه **قال** العنوان قد يكون غير ذاته **افسول** ولا بد ان العنوان  
على ما ذان نسب ال ماهية ما صدق عليه من اجزاء فلا بد ان يكون احد الانقسام الثلاثة كما مر  
**قال** لا يتصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل بالاتحاد شخص اشخاصها  
به اذ لا وجود لها الا في شخص **افسول** ولو اعتبر الطبيعة النوعية مع الاشخاص كان  
ذلك بحسب المعنى تكرارا لانه لما اعتبر ثبوت المحمول لجميع الاشخاص ففة اندرج ثبوته في نفسه  
للطبيعة النوعية لا يقال في ما يلزم التكرار اذ لم يكن للطبيعة النوعية احتياج ففتمت بهما  
وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في شخص لا يكون لها احتياج مخصوصة بها  
بل للطبيعة الانسانية عامة ال غيرة ذلك من الاحوال التي لا اشارتها فيها لاشخاصها لانا نقول  
ان الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص ففتمت واحدة فلا بد ان يكون الحكم الذي فيها مشتركا  
بينهما فلهذا اعني في الاحكام المشتركة يلزم التكرار **قال** وبالفعل عند الشيخ  
**افسول** فيلزم ما عدل الشيخ عن مذهب العارضة واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لا  
الافتقار على مجرد الامكان بخلاف للعرف واللفظ فان الاسود اذا اطلق لم يعلم منه عرفا ولا شيئا  
لم يتصف بالاسود انما وابدأ او لا مكن اتصافه به **قال** الخارج عن المشاء **افسول**  
هي القوى الذاتية جمع مشع يفتح الميم وكسرهما اي موضع الشعور والنية **قال** وانما في  
الامراء بالامكان **افسول** يعني اعتبار المصنف امكان وجود اجزاء الموضوع في القضية  
الحقيقية ان الحكم فيها يتناول الامراء المفردة في الخارج ومن جملة تلك ما لا يكون ممكنا لوجود  
فيه ولا يكون بالحكم سولا كان ايجابا او سلبا صادقا عليه فلا تصح قضية كلية احلا بل  
تصدق على كل مادة تفرض موجبة جزئية وسالبة جزئية كما مر وهذا الفية اعني امكان  
وجود الامراء انما يحتاج اليه اذ لم يعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بحسب  
نفس الامر بل يكفي مجرد فرض صدق او امكان فرض صدق عليه كما في صدق الكل على جزئياته حتى  
اذا وقع الخلق موضوع القضية الكلية كان متناوفا لجميع افرادها التي هو كلفي بالقياس ايضا سواء  
امكن صدقها عليها او لا واما اذا اعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس  
الامر كما هو مذهب العارضة او اعتبر مع الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة



الاعتبار امكن وجوب الامراء والحزب ومنه مع جان الانسان الذي ليس حيوان لا يصدق عليه  
الانسان في نفس الامر فلا بد خلقه فلو اننا حملنا الانسان حيوان وكذا الانسان الذي هو الحجر لا يصدق  
عليه الانسان في نفس الامر فلا بد خلقه فلو اننا الاشئ من الانسان بحجر **فانما**  
اعتبره عفة الوضع الاتصال **افول** هذا بحسب الظاهر من العبارة صحيح فان قولك  
لو وجد كل ج متصلة وكذا قولك لو وجد كل ب متصلة اخرى واما بحسب المعنى فينقسم  
ان لا يفهم هناك اتصال فالحال ان هذه العبارة تقسم القضية الكلية وقد عرفت ان عفة الوضع  
فيما تركب تفيد في كيف يتصور ان يكون معناه متصلة وان عفة الحمل فيما تركب خبرى  
لا كنه على الاتصالي بل يصح مع مفهوم القضية الكلية منه معنى الاتصال فلا كيف يفهم  
معنى متعلقين بل يجب ان يحمل عبارة الشريك على قصة التجميع في ايراد الموضوع بحيث يندرج فيها  
الامراء المحففة والمفردة فانه اذا قلت كل ج ب يتبادر منه الحكم على كل ما هو ج في الخارج  
محققا باورد كلمة الشريك في التجميع تنبيهنا على دخول الامراء المفردة ايضا في الحكم فان كلمة  
الشريك تستعمل في المحففات والمفردات كقولك في الشهاب ان كانت الشمس كالقوة في الشهاب  
موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس كالقوة في الشهاب موجود وان قلت

وعلى هذا يكفي ايراد الشريك في جانب الموضوع ايراد في جانب المحمول لان المقصود  
منه المعنى في الامراء فقلت قد يفهم بالحصول الامراء اذا كانت القضية مفردة  
وهي ان يكون السور من كوراء في جانب المحمول سواء في جانب الموضوع او في ايراد الشريك  
في المحمول فيقع في المخبرات **فالان** ما لم يوجد في الخارج انما **افول**  
هذه لتبيل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ما صدق عليه ج في  
الخارج تعيين الحكم على الموجود الخارجي تحقيفا فقط ان ما لم يوجد اصله يصدق عليه ج في  
الخارج **فالان** الحكم ليس على وصف الجيم **افول** اي ج مع ما ذكره  
في التوهم لكونه باحلال الحكم ليس على وصف الجيم **فالان** لا يفهمنا فضايا  
**افول** يعني ان مثل قولنا شريك الباري ممتنع وكل ممتنع معدوم ففئة لا يمكن  
اذ لها خارجية وهو كما هو ليس ايراد الموضوع موجود في الخارج محففة ولا حقيقي  
اذ لا يخرج وجود ايراد كقوة اعتبر في الحقيقة املا وجود الامراء كما مر واجاب بان المقصود  
صحة انضائية المستعملة في العلوق في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا بل يلتفتوا اليه  
اذ لم يمكن اذ راجع في الفواعل بسلمولة ومنه من جعل مثل هذه الفضايا ذهنية

حقيقية



مغال

يقال معنى قولك كل ممتنع معدوم ان كل ما صدق عليه في الاصل انه ممتنع في الخارج يصدق عليه  
في الاصل انه معدوم في الخارج فجعل الفضايا ثلاثة اقسام حقيقي يتناول الحكم فيها جميع  
الامراء الخارجية المحففة والمفردة وخارجية يتناول الامراء الخارجية المحففة فقط  
وذهنية يتناول الامراء الموجودة في الاصل فقط **والاولى** ان يقال احوال الاشياء على  
ثلاثة اقسام قسم يتناول الامراء الذهنية والخارجية المحففة والمفردة وهذا القسم يسمى  
لوان الماهيات كالزوجية للاربعية والثلاثية وتساوي الزوايا للمثلث لقامتين  
وقسم يختص بالموجود الخارجي كالحركة والسكون والاضاءة والاحراق وقسم يختص بالموجود  
الذهني كالكلية والنزائية والجنسية وغير هذا فينبغي ان يعتبر ثلاث فضايا احدها ان يكون  
الحكم فيها على جميع ايراد الموضوع ذهنية كان او خارجية محففا كان او مفردة احوال الفضايا  
الذهنية سمية والحسابية وتسمى هذه فضايا حقيقية وثانيها ان يكون مخصوصا بالامراء  
الخارجية محففا او مفردة احوال الفضايا الحسية وتسمى هذه فضايا خارجية وثالثها  
ان يكون الحكم فيها مخصوصا بالامراء الذهنية وتسمى هذه فضايا ذهنية كالفضايا

المستعملة في المنطوق **فالان** اذا يكون بينهما عموم وخصوص  
**افول** العموم والخصوص في المفردات وما في حكمها من المركبات التقييدية انما هو  
بحسب الصدق اعني الحمل على شئ كما مر واما في الفضايا فلا يتصور صدقها بمعنى علمها  
على شئ لان القضية كقولنا زيد فلان لا تحمل على مفرد ولا على فضايا اخرى في العموم والخصوص  
وساير النسب المذكورة فيما سبق لما اعتبر في الفضايا بحسب صدقها لا تحفظها في  
الوافع في القضية ان المتساويين هما اللتان يكون صدق واحد منهما صدق في نفس الامر  
مستلزم الصدق الاخرى فيها وكذا القياس في ساير النسب والصدق بمعنى الحمل يستعمل  
بقلي فيقال الكاتب صادق على الانسان في محمول عليه والصدق بمعنى التحقق والوجود  
يستعمل بمعنى فيقال صدقت هذه القضية في الواقع **فالان** على هذا تكون  
السالبة الكلية **افول** في ذلك ان نقيض الاخرى في ما كانت الموجبة  
الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعني السالبة الكلية الخارجية اعم **فالان** ليس  
لها بغير الجزء يتبين حقيقة **افول** وذلك لما عرفت من ان الامر الذي بينهما عموم  
مروج به يكون بين نقيضيهما مباينة جزئية فلما كان بين الموجبتين الكلية عموم مروج به  
كان بين نقيضيهما اعني السالبتين الجزئية مباينة جزئية **فالان** وشر

113



مقصودها **افول** ان يوجب اختلاف مفهوم القضية فكلما كان فوئد زينة  
 كاتب قضية وفولك زينة الكاتب قضية اخرى تتخالف معصومتهما الحقيقة واما اختلاف  
 العنوان بالعدد والاختصاص فلا يوجب اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا اطلاق في واحدة  
 وصفان احدهما وجودي والآخر عدمي كالجماد والاضرعه من كمال الحى وعبر عنها تارة بالوجودي والاخرى  
 بالعدمي وعكس عليهما في الخلقين حكم واحد لم يحصل هناك قضيتان مختلفتان في المفهوم  
 حقيقة **ف** ضرورة ان ايجاب الشيء لغير فرع وجوده المشتبه له **افول**  
 سواء كان امرا وجوديا او عدميا فان ثبوت اللاكثابة لزيد فرع وجوده كما ان ثبوت الكثابة  
 له ذلك **ف** لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة **افول**  
 وذلك لان السلب مع الايجاب فاذا كان الايجاب متعلقا بالافراد الموجودة كان معه ايضا  
 متعلقا بها فيكون الايجاب والسلب واردين على الموجودات اي يعتبر في ذلك مفهوم  
 الموجبة والسالبة المحققا والسالبة وصدقها لا يتوقف على وجودها لان محققها انتفاء  
 المحمول عن ذات الموضوع وذلك كما بان يكون الموضوع موجودا وينتفي عن المحمول عنه  
 واما بان لا يوجد الموضوع فينتفي عن المحمول ايضا فكلما وجد الموضوع ثبوت المحمول  
 للموضوع ولا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع موجودا ثابته المحمول وتلخيصه  
 ان انتفاء الشيء عن الموضوع قد يكون با نفعاليه في نفسه وقد لا يكون واما ثبوت  
 الشيء له فلا يمكن الا بان يكون موجودا **ف** **افول** والسالبة لا تستند على وجود  
 الموضوع **افول** يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج  
 محققا والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا او مفقدا فان  
 قلت اذا اخذت القضية على وجه تنافي الافراد الخارجية المحققة والمفردة واللا  
 جراد ان ذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال ان الموجبة هنا تقتضي وجود الموضوع  
 في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا او مفقدا او في الذهن  
 والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة ايضا فلا يمكن العرف فقلت  
 الايجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم ملائمة له من تصور المحقق عليه  
 وينتضي صدق وجوده ايضا فان ثبوت المحمول في فرع ثبوته في نفسه والعرف بين  
 هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعتبر حال الحكم اي مفقدا عما يقع الحكم  
 بالمحمول على الموضوع كالحكمة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع

فهر

مقصودها . ب ثبوته جزاء مجزا ان كان دائما دائما او ساعة بساعة وان خارجا خارجا او ان  
 ذهنا ذهنا وان لحظة بلحظة والسالبة بشارك الموجبة في افتقار الوجود الاول والثاني  
 وكذا الحال في العرفية والموجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية والحاصل ان انتفاء المحمول عن  
 الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتفاء والحكم  
 بالثبوت فلا فرق بينهما في افتقار الوجود الذهني **قال** نسبة المحمول  
**افول** اذا قلت زيد قائم فهناك نسبة هي نسبة الفعل الى زيد لان نسبة زيد الى  
 الفعل فان زيد الريد به الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطا بغيره والفرايم  
 اريد به المفهوم الذي يقتضي ارتباطا بغيره فلهذا في نسبة المحمول الى الموضوع وان كانت  
 النسبة متصورة بغير **قال** من جملة اخرى **افول** يعني ان تفصيل  
 كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة تفصيل براسة ثنائى وتفسيرها الى الدول واللا  
 دول وتفصيل اخر ثنائى ايضا لان المجموع تفسير واحد ربا على **قال** القضية  
 المركبة هي التي حقيقتها **افول** اذا حكمت او لا بايجاب المحمول  
 للموضوع ثم حكمت بينهما بسلب لا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة **قال** الة  
 على كيهية رفع تلك النسبة الايجابية بعد المجموع قضية واحدة مركبة محفولة على انسل  
 ضاحك لا دائما فان فولك لا دائما يدل على ان تلك النسبة الايجابية بينهما ليست بديته  
 فيكون السلب واقعا لا فعلا لان كل الايجاب دائما في حيث دالت على كيهية النسبة  
 يكون جملة للقضية ورض حيث دالت على الحكم السلبى يكون موجبا لتركيب القضية  
 والما قلنا لا بعبارة مستقلة لانه اذا عبر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هناك  
 قضيتان مستقلتان في قضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت او لا بالسلب بينهما  
 ثم حكمت بالاجاب على تلك المركبة فكل قضية مركبة موجبة من جهة وليس كل  
 موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والروا لا يوجب تركيب القضية اذ لم يحصل سببا  
 بين الموضوع والمحمول حكمان مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف اللا ضرورة واللا دواع لانهما  
 موجبان حكما اذ في مخالفا للحكم السابق في الايجاب والسلب كما سياتى تحقيقه **قال**  
 والنسبة بينهما وبين الضرورة **افول** فذكرت ان النسب الارج تحق بين  
 انفسا بحسب صدقها وتحققها لا بحسب حملها على شيء بل انك مخصوص بالمعديات  
 وما في حكمها **قال** والعرف بين المعنيين **افول** حاصله ان المشروطة

مثلا

يعنى استقلاله  
 على ان يتابعها



اذا اعتبرت بشرك الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى الذات  
 الموضوع ما خذوا مع وصفه بالضرورة انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت  
 ماداه الوصف كل الوصف هناك معتبرا على انه كثر للضرورة لاجزاء كما نسب اليه الضرورة  
 والآن اعتبر الوصف مرتبة لجزء من الذات الموصوف بالضرورة ووجوب المعنى  
 ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع ووصفه في جميع اوقات وصفه ولا يابى  
 اعتبار الخرف هنا بتعيينه اذا اعتبر ماداه الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات  
 الموضوع بفك وجوبه ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في الضرورة ضرورة الذات الموضوع  
 حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروكة بشرك الوصف دون ماداه الوصف وان كان ضروريا  
 له في زمان ثبوته له صدقت المشروكة بالمعنى مع كونه كل مغسب وهو مطلق ماداه  
 متخسبا سواء اريد بشرك كونه متخسبا او ماداه متخسبا بل اعتبار الاشتراك بناء على ان  
 الاختلاف ضروري للفرق في وقت معين وهو وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس فان نسبتة  
 الاختلاف الى مجموع الفروق وصف الاختلاف كانت ضرورة له وان نسبتة الذات الفرك كانت  
 ضرورة له في وقت الاختلاف ان الفرك في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا اختلاف على ما  
 زعموا في ذات الفرك مستلزما للمجموع من انه ووصفه الاختلاف وهذا المجموع مستلزم  
 للاطلاع ومستلزم المستلزم في ذات الفرك في ذلك الوقت مستلزم للاطلاع وبفك  
 به ان النسبة بين معنيي المشروكة هي المجموع موجه وهذا الكلام يحق بصفة اخلاص  
 فيه كثير من زعموا ان النسبة بينهما المجموع مطلقا لان ماداه الوصف اعم مطلقا **قال**  
 العربية العامة **القول** لم يعتبر ههنا معينا على قياس معنى المشروكة لان  
 المحمول اذا كان ايملا لمجموع الذات والوصف كان ايملا للذات في زمان الوصف لا معنى الروا  
 استمراره وعلم انبعاثه وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس الى الذات وهذه في  
 زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دواعي المحمول كما في المثال المذكور او لم يكن كما  
 في قولك كل كاتب حيوان **قال** الممكنة العامة **القول** الامكان العا  
 يفسر تارة بسلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم وتارة بسلب الامتناع الذاتي  
 عن الجانب الموافق بان امكانه لا يعجب معناه عدم امتناع الايجاب او عدم ضرورة السلب  
 وكذا الحال في امكان السلب بالتفسير ان متساويان كما لا يخفى **قال** وانما في  
 اللادواع بحسب الذات المشروكة العامة هي الضرورة بحسب

الوصف

الوصف **القول** اعلم ان المشروكة العامة يحسن تقييدها بالضرورة الذاتية  
 لانه تركيب غير معتبر ويحسن تقييدها بالادواع الذاتية كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة  
 الوصفية وهو خلاصه ولا بالادواع الوصفية ولا بسلب الاخلاق ولا بسلب الامكان العا  
 لانها اعم من الضرورة الوصفية ولا يجوز تقييدها الخاص بسلب العا لانه تقييد غير صحيح  
 وفسر على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيمظهر ان التركيب هناك وجودا كثيرة منها  
 ما ليس صحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح مقبض **قال**  
 وبصدد الوقتية كما في المثال المذكور **القول** يعني قوله كل فرك مغسب  
 وقت حيلولة الارض فان الاختلاف ليس ضروريا بحسب وصف الفرك ولا ايملا بحسبه  
 بلا يصد في كل فرك ماداه **قال** واما اذا فسرنا ههنا بالضرورة **القول**  
 وذلك لان الضرورة المعبرة في المشروكة الخاصة حينئذ بالقياس الى ذات الموضوع في  
 زمان الوصف وذلك في وقت معين فصد في الضرورة الوقتية هناك ايضا لانها  
 بالقياس الى الذات في وقت معين فكما صدقت المشروكة الخاصة بالمعنى المذكور  
 صدقت الوقتية من غير عكس فيكون الوقتية اعم منها مطلقا واما المشروكة الخاصة  
 بشرك الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في المثال المكتوبة وتحرك الاطراف فان  
 المحمول هناك ليس ضروريا بالنسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري  
 النسبة بالقياس الى الذات ما خذوا مع الوصف كما تقرر ومعنى الوقتية الضرورة  
 في وقت معين بالقياس الى الذات وحده فلا يصد هناك **قال** لان المعنى اذا  
 اخلو تبادرا **القول** هذا كلام صحيح وجواب تفسير معنى البعض الى المعنى  
 الكافي والتضمني والالتزامي لا ينافي ما ذكره فان الوجود اذا اخلو تبادرا منه  
 الوجود الخارجي مع انه يصح تفسيره الى الخارجي والذهني **قال** العلاقة  
 بينهما **القول** انما **القول** اذا اعتبر الحكم بالاتصال كون الاتصال للعلاقة  
 والمتصلة لزومية وان اعتبر كونها للعلاقة والمتصلة اتعافية وان لم يعتبر شي  
 منهما والمتصلة مكلفته كما امر اشارة الى ذلك **قال** بل مجرد صدق الثاني  
**القول** يعني ان الثاني اذا اخل صا د فانه نفس الامر وهو صا د ومع جميع الامور المتداقة  
 بنفس الامر وجميع ما يفرد صدق نفس الامر فقولك ان كل من يدبر سا في الحمار نا هو  
**قال** بل ليس مرادهم بالمناجات في جميع الاعداد والاجتماع **القول**

اصل المثال  
 في كلام الشافعي



يعني في الصدور والتحقيق لا في الحمل والصدق على ذات واحدة وهذا كالحق في  
 لا يفقد تكون المناجات بين المجهول وبين الصدور على ذات كما يرى في مفهوم  
 الواحد والكثير لا في نفس قولنا ان في ذلك لأن القضية المشتملة على هذه المناجات  
 ليست منفصلة بل هي عملية شبيهة بالمنفصلة فإذا قلت هذا ما واحد  
 وما الكثير فإن أردت المناجات بين هذا واحد وهذا الكثير فالقضية منفصلة مركبة من  
 قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدور والتحقيق بين القضيتين كما في رتبة المناجات  
 بين مفهوم الواحد والكثير في الصدور والحمل على هذا فالقضية عملية مركبة من  
 موضوع واحد إلا أنه قد رد في محمولها وصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح  
 لم يقل بأن لا منع جمع في الصدور على ذات بل قال منع الجمع المعتبر في المنفصلات  
 لأنها لو عسب الوجود والحمل في يكون بينهما من مفاهيم المناجات في الوجود  
 في محل واحد كالسواد والبياض فإن عبرت عنهما بمثل قولك اما ان يكون السواد  
 موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كان القضية منفصلة وان عبرت  
 عنهما بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سوادا او بياضا كانت القضية عملية  
 شبيهة بالمنفصلة وبالجملة كمال الحملية قد تشارك المنفصلة فيما هو  
 حاصل المعنى ومثاله كقولك خلوع الشمس من زرع لوجود النهار ولأنه ان يكون  
 مخالفة لله في صريح المجهول فهنا كذا في الحملية قد تشارك المنفصلة في  
 حاصل المعنى ومثاله وان كان المجهول الصريح مخالفا لبيضاء والمناجات قد تعتبر  
 في القضايا وهي المنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب صدقها على ذات وهي  
 الحمليات الشبيهة بالمنفصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل  
 واحد وان عبرت عنهما بمثل قولك السواد والبياض من ايمان بحسب الوجود  
 في محل واحد فهذه عملية صريحة وان عبرت عنهما بمثل قولك اما ان يكون  
 هذا الشيء اسودا واما ان يكون ابيض فهذه منفصلة وان عبرت عنهما بمثل  
 قولك هذا الشيء اما اسودا واما ابيض فهذه عملية شبيهة بالمنفصلة والكل  
 مما أتت به مثال المعنى ومحمولها وان كانت مخالفة في المجهول الصريح  
**قال** ان التي حكم فيها بالزور السلب موجبة لزومية  
**قوله** ان السلب في الحمليات بحسب سلب الحمل لا باعتبار

طريقها

كبر فيها عد ولا توصيل لا في ما كان كبريا الحملية مشتملة على حروف السلب وتكون  
 القضية موجبة كذا لك السلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال  
 ونوعيه اعني الزور والاتفاق وبحسب سلب الاتصال ونوعيه اعني العناد والاتفاق  
 ولا اعتبار بالحرف الشرطي في سلبها وانما بها بل لا فساد الاربعة اعني كون  
 الكبر في صوابه وبسبب التبرير وكونه المفتح موجبة والتالي سلبية وبالعكس توجد  
 في الموجبات والسواب في المتصلات والمنفصلات **قال** وهذا بحث  
 في **اف** قولنا ان نزع المتصلة المتعلقة اعني التي تبقى فيها مجرد الحكم  
 بالايصال من غير ان يعرض للعلاقة نفيها او اثباتا متنع كذا بها عن حاد في وعرفه  
 كاذب وتال حاد **قال** والموجبة الحقيقية صدق **اف** قول  
 الموجبة الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من جزئين متنع صدقهما وكذا بهما  
 وما وجب ان يكون تركيبها من قضية ومن نفيها او مساوي نفيها كقولك هذا  
 العند اما زوج او لا زوج وكقولنا هذا العند اما زوج او مجرد الممانعة الجمع العنادية  
 لما وجب تركيبها من جزئين متنع صدقهما فقط وجب ان يكون تركيبها من قضية  
 ومما هو اخص من نفيها كقولك هذا الشيء اما شجرة او عرجوان كل واحد من الشجر  
 والشجر اخص من نفيها الاخر والممانعة الخلو العنادية لما وجب تركيبها من جزئين  
 يتنع كذا بهما فقط وجب ان يكون تركيبها من قضية ومما هو اعم من نفيها  
 كقولنا هذا الشيء اما لا شجرة واما لا عرجوان كلا منهما اعم من نفيها الاخر هذا اذا  
 اخذنا بالمعنى الاخر واما اذا اعتبرنا بالمعنى الاصح فيصدق كل واحد منهما ما امر  
 ومما تتركب منه الحقيقية **قال** وهي الاوضاع التي يحصل للمفرد **اف**  
**قوله** ان الاوضاع الاحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور  
 الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه او فعوده او خلوع الشمس  
 الى غير ذلك من الاحوال الحاصلة بها من اجتماعها مع الامور الممكنة الاجتماع معها  
 فان كل واحد من المجموعتين يحصل له حالة بالقياس الى الاخر وهي كونه مجامعا ومفارنا  
 اياه وانما الاعتبار امكن الاجتماع مع المفرد دون امكن تلك الامور في انفسها لان  
 تلك الامور ما كانت متشعبة بنفس الامر لانها تكون ممكنة الاجتماع مع المفرد  
 فاذا قلت كمالا كان زيد حاد اكان جسما كمالا معناه ان الجسمانية لازمة للحمارية على جميع

117

احوال



الاولى في الامور الممكنة الاجتماع مع جاراته ككونه ناهضا مثلامع ان يكون زيد ناهضا عيسى  
 ممكن في نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع جاراته وقد يفسر في كتب الميزان  
 الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع بالنتائج الحاصلة من المقدم مع الممكنة  
 الصدوق معه فاذ قلنا كلما كان زيد ناهضا كان عيسى ناهضا بالنتيجة الحاصلة من زيد  
 انسلان مع قولنا وكل انسان ناهضا عيسى يكون زيد ناهضا بقية وضمان اوضاع المقدم  
 حاصلا من امر ممكن الاجتماع معه وهو قولنا وكل انسان ناهضا عيسى الشارح لم يلتفت  
 اليه لان مهمه بعيدة واحاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم سواء كانت  
 فضايا او غير فضايا تحصل المقدم باعتبارها حالات هي كونها مفارنا لهذا الشيء او لئلا  
 الشيء او لغيرهما وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كمال ضرب زيد العمر وجدير  
 مبه، الظارية زيد ومضروبية عمره وهما وصفان مغايران للضرب بالاولى هي  
 الحالات الحاصلة للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الامور وبذلك يبين مع ما قبل من كونه  
 زيد قائما او فاعدا او كونه الشمس كالعلة او كونه الجار ناهضا ليست اوضاعا حاصلة من  
 امور ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم والمثال الصحيح  
 هو النتيجة الحاصلة كما مر **قال** ان المقدم اذا فرض على شيء من هذين  
 الوضعين **اقول** الاختصار ان يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين  
 لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدع التالي معه فلانه لو استلزم التالي حينئذ  
 لكان عدع الاثر مع مجتمع الملزوم وهو محال واما على تقدير عدع لزوم التالي فمحال  
**قال** لما كانت الشرحية مركبة من فصيتين **اقول** قد عرفت  
 ان الحملية انما تتركب من المفردات او ما هو به حكمها وان الشرحية مركبة من فصيتين  
 فاذني ما يتصور من تركيب الشرحية تركيبها من حمليتين واذ تتركب من غير الحمليات  
 فلا بد ان يغفل بالافرة الى الحمليات المنحلة الى المفردات اذ لو لم يغفل لجزء الشرحية الى  
 الحمليات لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية في الحملية اما جزء الشرحية او جزء  
 من اجزائها وهو **قال** وهو اختلاف الفصيتين  
**اقول** ان قلنا ان تناقض مجرى المفردات والحرف الفضايا كما  
 في مباحث النسب الاربع من نقيض المتساويين وغيرهما وكما سيأتي في عكس  
 النقيض فلا بد من تخصيصه بالفضايا فقلت المفصود ههنا تناقض الفضايا لان

ها

به

الخلا في اعدادها واما تناقض المفردات الواقعة في الحرف الفضايا فهو بالمقابلة فلا حاجة  
 الى ارجاعه في تعريف التناقض ههنا **قال** ذكرها الله ما، لتنفوا التناقض **اقول**  
 يعني لابد في التناقض من اوان لم تكن كلية وخذها بل لابد معها من اختلاف الجهة في جميع  
 الفضايا الموجهة ومن الاختلاف في الكمية في الفضايا المحصورة كما سيأتي **قال** ووجه  
 الموضوع **اقول** فيلخص بعض الوحدات بالاندرج تحت وحدة الموضوع  
 وتخصيص بعضها بالاندرج تحت وحدة المحمول تحكيم بان الفضية اذا عكست صارت الوحدة ات  
 المنرجحة في وحدة الموضوع في اصل الفضية ههنا رجة في وحدة المحمول بصيرة ذلك الموضوع  
 محجوب بالاعكس وقطرت الوحدة المنرجحة في وحدة المحمول هناك فخرجت في وحدة الموضوع  
 بصيرة ذلك المحمول موضوعا بالصواب ان يقال هذه الوحدة متفرجة في وحدة الموضوع  
 والمحمول مختلفا من غير تعبير وهذا هو الال المحض كانه را عي ما هو الكائن من ررجوع  
 وحدة الشرك ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول  
 المختصرا باعتبار الشرك والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة  
 والقوة والعقل في المحمول بالنسب واولى كما لا يخفى **قال** الجزئيات انما يتصادفان **اقول**  
 يعني ان انتهاء التناقض في الجزئيتين كما انهما مفاران بعدد الاختلاف في الكمية كذلك مفاران بعدد  
 الاتحاد في خصوصية الموضوع واذ اعتبر الاختلاف مع سائر الشرايك حصل التناقض كذلك  
 اذ اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ما في الشرايك حصل التناقض ايضا فلم يكون  
 الاتحاد في الموضوع شركا دون الاختلاف احدا بل بان هناك احوال الفضايا انما هو مفصود  
 من اتحادها وخصوصية البعض خارجة عن مفصود الفضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد  
 فيها والالكان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها فلهذا لم يعتبر بغير الكمية  
 بل انما ادخلت في مفصودات الفضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض  
**قال** ان قلت اليس اعتبر وحدة الموضوع **اقول** هذا سوال يقتضي  
 بالجواب عن السؤال الاول يعني ان انحصار النظر في احوال الفضايا في مفصودات لا يجديك  
 نفعنا في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرنا فاننا قد اعتبرنا وحدة الموضوع كما تقدم سواء  
 كان ذلك اعتبارا للامر الخارج عن مفصود الفضايا في احكامها او لا ومع اعتبارها لا حاجة الى  
 اعتبار الاختلاف في الكمية في الفضايا الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع يتحقق التناقض فيها  
 بلا احتياج الى اختلاف الكمية احدا بل بالامراده مما اعتبره وحدة الموضوع في الزم



وهذه الوحدة حادثة في الجزئ بغير ملائمة من اعتبار شرطه وانما هو اختلاف الكمية  
 كما بينا في اصل السؤال الاول لم يعتبر الاختلاف في الكمية ولم يعتبر الاتحاد في الموضوع مع  
 انه مقرر عن الاختلاف اجاب بانه لا يحسن اعتبار الاتحاد لانه اعتبار امر خارج وحاصل  
 السؤال الثاني ان الفوق قد اعتبر الاتحاد سواء قلت انه اعتبار امر خارج فيلزم به ان الاتحاد  
 من ان النظر في احكام الفضايا الى مفهومها انما اوفلت انه ليس كذلك فيشكل ما ذكرت من ان  
 اعتبار امر خارج ومع اعتبار الاتحاد الحاجة الى اشتراك الاختلاف في الكمية في تناقض  
 الجزيات اجاب بان المراد بما اعتبر الاتحاد في العنوان دون خصوصية الزات وفسر  
 يتوهم ان حاصل السؤال الثاني ان لم اعتبر واحدة الموضوع فكيف يعتبر في الاختلاف في  
 الكمية فانه يوجب عن الاتحاد في الموضوع اذ يصح الموضوع في احدى الفرضيتين جميعا وفي  
 الاخرى البعض وعلى هذا فقولنا بما الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بانه فكيف  
 يشترك اختلاف الكمية وما قررنا في توجيه السؤال الثاني هو ان الاتحاد في الكمية هو  
 المنفرد عن الشرح **قال** اعلم اولا ان نفي كل شيء في رتبة **افول** فيه  
 مناقشة لان السلب مع الشيء ونفيته لا يجاب ولا يغير الا يجاب ومع السلب وان كان  
 مستلما ماله بل السلب مع الايجاب فالاولى ان يقال مع كل شيء نفيته لان يرد بالربح ما هو  
 اعم من الربح حقيقة او ما هو مساو له وبالنفي ما هو اعم من النفي حقيقة لوما هو  
 مساو له فيظهر حينئذ صحة قوله نفي كل شيء في رتبة **قال** نفي الضرورية  
 المكلفة الممكنة العامة **افول** لا يمكن العلم وان كان نفيها حقيقيا للضرورة  
 التراتبية بناء على ما مر من ان لا يمكن العلم سلب الضرورية التراتبية من الجانب المخالف للحكم  
 الاخر من حيث اعتبار الكمية تكون الممكنة العامة مساوية لنفي الضرورية بل نفي  
 الموجبة الكلية هو رتبة على ما ذكر وليس رتبة غير مفهوم السالبة الجزئية بل هو لان  
 مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه نفس سائر المحصورات فالمعتبر والنفي في هذا  
 الفصل ليس الا ما هو كانه مساو لما هو نفي الضعيف في احد الامور كما ردت  
 التفصيل في تعيين نفي الفضايا بوضع المحصورات الاربع للضرورة وتوضع المحصورات  
 الاربع للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجده نفي الموجبة الكلية الضرورية السالبة  
 الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونفي السالبة الكلية الضرورية الموجبة الجزئية  
 الممكنة العامة وبالعكس ونفي الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة

العامة

العامة وبالعكس ونفي السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة  
 وبالعكس ونفي السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة  
 فتأمل في هذا **قال** ونفي الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة **افول**  
 هذه قضية بسيطة لم تعتبر في الفضايا البسيطة المشهورة واحتج اليها بغير  
 البسيطة المشهورة فالقضية الضرورية التراتبية ونفيها اعني الممكنة العامة  
 على انها من البسيطة المشهورة وكذا الدائمة والمكلفة العامة واما الضرورية العامة  
 بليس نفيها من الفضايا المشهورة وكذا نفي الضرورية العامة ونسبة الجينية الممكنة  
 الى الضرورية العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية العامة ونسبة الممكنة  
 محسب الجينية ونسبة الجينية المكلفة الى الضرورية العامة كنسبة المكلفة العامة الى  
 الدائمة بانه ليس نفي الضرورية حقيقة محسب الجينية بل هي لازمة مساوية لنفي  
 الضرورية واما محسب الكمية فليس شيء منها نفيها حقيقيا كما عرفت **قال**  
 علمت ان نفي الوجودية الدائمة **افول** ولما تضمنت الوجودية  
 الا ضرورية مركبة من مكلفة عامة موافقة لاصل القضية في الكيف ومن ممكنة عامة  
 مخالفة وان نفي المكلفة الموافقة الدائمة المخالفة ونفي الممكنة المخالفة الضرورية  
 الموافقة فنفي الوجودية الا ضرورية اما الدائمة المخالف او الضرورية الموافقة  
 وعلى هذا فنفي الضرورية الخاصة اما الجينية الممكنة المخالفة او الرابطة الموافقة  
 ونفي الضرورية الخاصة اما الجينية المكلفة المخالفة او الدائمة الموافقة ونفي  
 الوقتية اما الممكنة الوقتية وهي ما سلب فيها الضرورية الوقتية ولا بد ان تكون  
 مخالفة للاصل في الكيف واما الرابطة الموافقة ونفي المنتشرة اما الممكنة  
 الدائمة وهي التي حكم فيها سلب الضرورية المنتشرة وتكون مخالفة للاصل واما  
 الرابطة الموافقة ونفي الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة او الضرورية  
 الموافقة **قال** هل هناك فضايا بسيطة لا يمكن نفيها الجزئية الاولى **قال**  
 والمنتشرة لعني الوقتية المكلفة والمنتشرة المكلفة وليس شيء من هذه الاربع  
 من الفضايا المشهورة ثبتت في فضايا بسيطة غير مشهورة هي ضرورة  
 الاربع والجينية الممكنة والجينية المكلفة **قال** العكس  
**المتسوية** **افول** كما ان العكس المستوي يكون على المعنى

من الوقتية



المصري المنزكور وهو تارة بل الجزء الاول من القضية الثانية والثالثة ولا يخلو على القضية  
الحاصلة بالنتيجة بل مثلاً فيقال عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق من العكس  
بالمعنى الاول دون المعنى الثاني ويعبر عن العكس بالمعنى الثاني بانها اخص قضية لازمة  
للقضية بخرق التبريل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد من اثبات العكس من  
احدهما ان هذه القضية لازمة للاصل وذلك بان اصل المنطوق على المواد كلها والثاني  
ان ما هو اخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتخلف في بعض الصور  
والضابطة في السوالب ان السالبة الجزئية لا تعكس الا بالخاصية فانها تعكس ان عريضة  
خاصة واما ان السالبة الكلية فان لم يحد عليها الرواق الوصفي لعني العرف والعلم  
فلا تعكس اصلاً وهي السوالب السبع المنزكورة وان صدق عليها الرواق الوصفي بل صدق  
عليها الرواق التراتي ايضا انعكست كلية الى الرواق والانعكست كلية الى الرواق الو  
وصفي لم تكن مقيمة باللا دواع وان كانت مقيمة به انعكست كلية الى الرواق الوصفي مع  
فيه اللا دواع في البعض واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق العكس معه والاصد ونقيضه  
معه اردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل والاصد صدق نقيضه معه ويلزم حقيقة  
امكان الحال وهو محال فان قيل جاز ان يكون الحال لازماً لمجموع الاصل ونقيض العكس  
الهيئة التي كيب والخصوصية فمضي منهما ما يلائم استحالة النقيض الا ترى ان اجتماع  
فيما زيه مع عدم قيامه يستلزم اجتماع النقيضين وليس شي منهما محالاً قلنا المصاد  
استحالة اجتماع نقيض العكس مع الاصل وذلك حاصل الاستلزام في الحال وجاز مع ذلك  
ان يكون نقيض العكس امراً ممكننا بنفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق  
العكس مع الاصل وهو المطلوب والاضابطة في الموجبات على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه  
الاخلا والعلم وهو الممكن في محاله غير معلوم وما يصدق عليه الاخلاق والعلم فان لم يقدح  
عليه الرواق الوصفي انعكس موجبة جزئية مختلفة عامة سواء كان الاصل كلياً او جزئياً  
وهي خمس فضايا وان صدق عليه الرواق الوصفي فان لم يكن مقيمة باللا دواع انعكس موجبة  
جزئية حينية مختلفة وهي اربع فضايا وان كان مقيمة به انعكس موجبة جزئية حينية  
مختلفة لادائمة وهما قضيتان **قال** انعكس النقيض **افول**  
اي هو اخص من نقيض الاصل بحسب الكمية لان نقيضه سالبة جزئية وهذا جازم للجميع  
وغير المختلف العامة يكون ذلك العكس اخص من نقيض الاصل حيث الجهة ايضا كما

يظهر

يظهر مما ذكره الاصل جزئياً **قال** اما في الدائمتين والعامة والخاصية **افول**  
صراع الدائمتين والعامة والخاصية لا يكونان عكساً حينية مختلفة مختلفة العريضة العامة  
واما في الخاصية والعريضة العامة فهي نقيض الجزئية الاولى من عكسها واما ان نقيضها في  
الخاصية لا فيية اللا دواع سالبة جزئية مختلفة عامة لا يخلو انهما يكونان عكس  
**قال** وهي انعكس الى العريضة العامة التي هي اخص من نقيضها **افول**  
ذلك لان العريضة العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نقيض الضرورية واخص من  
المختلفة العامة التي هي نقيض الدائمة واخص من الحينية المختلفة والحينية الممكنة اللتين  
هما نقيضتا العامة والخاصية اخص من نقيضها لانها نقيض الجزئية الاولى من عكسها  
فيكونان اخص من احد المفصولات الثلاثة الذي هو نقيض الخاصية اخص من المفصلة ذات  
الاجزاء الثلاثة فتكون العريضة العامة اخص من

نقيض الخاصية **قال** واما في الوقتيتين والوجوديتين فلا نقيض عكسهما  
**افول** عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي  
هي نقيض الجزئية الاولى من الوقتية واخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزئية الاولى من  
المتشعبة فتكون اخص من الاخص واما في الوجوديتين وهي نقيض الجزئية الاولى من عكسها فتكون  
اخص من نقيضها **قال** واعلم اننا اذا اعتبرنا الموضوع بالعلم **افول**  
اذا اعتبرنا انصاف ذات الموضوع بالاعتقاد بالامكان على ما هو من جهة العلم ابي يلزم  
انعكاس السالبة الضرورية لنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة موجبة جزئية ممكنة  
عامة وتكون الممكنة منتجة في حق الاول والثالث بالاشتغال ويحذف النقص بالامثال  
المفروض منه بعد ان لا يصدق على منزهة ان كل ما هو مركوباً يزيد من سره واذا اعتبرنا التقاطع  
بما جعل الخارج كما هو من جهة الشيخ بزع المتأخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه الاحكام  
فتوقف المصنف في الممكنتين لا محالة **قال** فالافدة من المنطوقين **افول**  
عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بغير المعنى واما المعنى الذي ذكر  
المتأخرون في غير مستعمل فيها **قال** فالمتأخرون لا نسلم انه لم يصدق **افول**  
قد دمج ذلك باننا نأخذ نقيض الحروف بمعنى السلب لا بمعنى العدول وقد عرفت ان الموجبة  
السالبة المحمول مساوية للسالبة بقولنا كل ما ليس بـ فهو ليس بـ موجبة سالبة  
الحروف في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فلا بد ان يصدق صدق ليس بـ



ما ليس بليسرج وكان معناه سلب سلب ج عن بعض مائة وعليه سلب ب فلهذا ان يصعد في  
 ذلك البعض ج ويتم الابل في السالبة المعدة ولذا المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحملة  
 اكن السالبة المحمول ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الربط على انعكاس  
 الموجبة الكلية كنفسها تم الربط ايضا على انعكاس السالبة ب السالبة جزئية لا يتساوى  
 على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولذا لا تبقى في الرد على الفدح ج دليل انعكاس  
 الموجبة الكلية كنفسها فانه قد ج في الابل معا هـ فاذة حـ جـ جـ انعكاس التحليلات  
 واما الفرع جـ انعكاس الشراكيات فهو ان يقال ان سلب ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء  
 الملزوم واما يستلزم ذلك اذ كان اللزوم باقيا على تقييد انتفاء اللازم وهو ممنوع  
 لا يجوز ان يكون انتفاء اللازم امرا محال لا بنفسه فاذا جرحوا فعلم بكون اللزوم معه فبان  
 المحال جاز ان يستلزم المحال **قال** يعني يا غرض الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء  
 الاول **اف** قول اعم من العكس فمضاهه اما بغير عبارة المتن هذه المعنى جـ وان يقول  
 ياخذ نقيض الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول العكس لا المحمول الاول ويجعل هو  
 المبنية الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخي الذي يراد به الوصف بمفعول عبارة  
 المصنف هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوما بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل وذلك  
 لا يتصور الا بانه ياخذ الجزء الثاني من الاصل ليعين نقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس  
 موصوما بلفظه الصفة اعني كونه نقيضا للجزء الثاني من الاصل ولو جسرث بجعل نقيض  
 الجزء الثاني من الاصل جزءا الابل من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول للوصف وبالثاني  
 الذات واذا ريد هذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح **قال** واما الابل الاول فملا  
 نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس بليسرج ج اعم يستلزم كل ج ج اعم لان السالبة المعروفة  
 لا تستلزم الموجبة المحملة **اف** قول قد عرفت كبريوة لك بان تلك السالبة سالبة  
 المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحملة وبهذا ينفع ايضا قوله وليس سلمنا ذلك  
 اكر نسلم استلزام لا شيء من ج ليس بليسرج بالضرورة لكل ج ج بالضرورة **قال**  
 واما الثالث فلا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذ لم يكن **اف** قول قد تقرر هذا  
 المفاع نكته وهي ان يقال احد الامور الثلاثة واقع فحقا اما عدح واستلزام الكل للجزء واما  
 عدح وانتاج الشكل الثالث من الشراكيات المتصلة واما ثبوت الملازمة بين امرين كانا  
 ميلن ان لا نقض سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء في ذلك



هو

هو الامر الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج الشكل الثالث فذلك هو الثاني وان انتج ففـ انتكح  
 قياس من الثالث ينتج الملازمة الجزئية بين شيئين كانا لو كانا نقيضين كما يقال كلما  
 ثبت مجموع الامر ثبت احداهما وكما ثبت مجموع الامر ثبت الاخر ففـ يكون ذلك اثبت  
 احد الامرين ثبت الاخر فلا نقض والسالبة الكلية اللزومية لحد ونقيضها اعني  
 الموجبة الجزئية اللزومية في جميع المواد **قال** المقصود الاقصى والمكمل  
 الاعملى عن العن الكلاع في الفياس **اف** قول وذلك ان مقاصد العلوق المدونة  
 هي مسايلها التعداد اذ كانت تصريفات بالمكملات في تلك العلوق هو الادراكات  
 النصد يفية واما الادراكات التصورية فاما مكملات في تلك العلوق مسايل الى تلك  
 النصد يفيات والبسر في ذلك ان النصد يفيات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقيني  
 وهي في محض تفصيلها بالانظار الصحيحة في الهادي النصد يفيات وصلت الى مرتبة في العلوق  
 الحقيقية والكامل من التصورات ما يوصل الى كنه الحقيقة وذلك متعسر بل متعذر  
 بل يلجأ للتصورات في العلوق الحقيقية الاتكون وسلايل الى النصد يفيات المكمل  
 ولا تفرق تفرد التصورات بالنته ويراها من كنه كنه لا تفرق بين النصد يفيات في دة  
 عن التصورات فانه محال وايضا النصد يفيات ادراكات تامة تتعبر بنفسها  
 دون التصورات ولذا لا حارت مطلوبة في العلوق المدونة دون التصورات واذ كان  
 المقصود الاصل هو العلم النصد يفيات على البحث في هذا العن من الكمي والموصل اليه اذ خل  
 في المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصورات لان حال الموصولين في هذا العن  
 حال الموصل اليه هما في العلوق الحكمية ثم ان الموصل الى النصد يفيات ينقسم الى قياس  
 واستفراء وتمثيل اخر العدة فيهما والمهية للعلم اليقيني هو القياس في قياس  
 في الكلاع فيهم مقصد أقصى ومطلبا اعلى في هذا العن بالقياس الى الكلاع في الموصل  
 الى النصد يفيات في القياس الى التلخيص سلايل ما يوصل الى النصد يفيات في القياس  
 والتمثيل هو احو القياس وتواربعه **قال** في الفصول **اف** قول  
 يعني ان القياس احو مفعول وهو مركب من الفضاي المعقولة واما مفعول وهو  
 مركب من الفضاي الملموسة والاول هو القياس الحقيقية والثاني اما يسمى قياسا  
 له لانه على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حد الكل واحد منهما فان جعل حد القياس  
 المعقول يراد بالقول والفضاي الامور المعقولة وان جعل حد المسموع يراد بهما

ملا بكار



الامور الملقوكة وعلى ضرب من التعديل يراد بالاطراف الفاعل المتعدي  
 بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول والمسموع **قال** فيدرج في الحد القياس الصادق  
 المفهومات وكذا هذا **قال** ويريد انه لو قيل هو قول موزع من فضايل النع عن طاعة الله  
 قول انا لنبتادر العلم الى ان تلك الفضايل صادقة في انفسها مع ما يلزمها من النتيجة يخرج عن  
 الحد القياس الكاذب المفهومات فزيد قوله لو سلمت ليقولوا لهما جميعا فان ادات الشرح  
 يتناول المحقق والمفهم **قال** انا نقول المراد بذلك **قال** هو هو  
 التحقيق ان النتيجة لا يمكن ان تكون من كورة بعينها في القياس على ان تكون غير احسن من  
 والان تكون جزاء من احدهما والآخر العلم بالنتيجة مفهومة ما على العلم بالقياس غير تامة او غير تامة  
 وكذا تلك نقيضها لا يمكن ان يكون بعينه من كورة في القياس والآخر العلم بالنتيجة بنقيض النتيجة  
 مفهومة ما على القياس ومع التخصيص بنقيضها لا يتصور التخصيص بها **قال** وكل  
**قياس حملي لايه فيه من مقرر متير** **قال** كل قياس افتراضي لايه فيه من قضيتين  
 وذلك لان القياس لابد ان يشتمل على امرين مناسب اما مجموع المعلوم واما الاجزايه والاول  
 هو القياس الاستثنائي كما سيأتي في لايه فيه ايضا من مقرر متير والثاني هو الافتراضي لايه  
 فيه من امرين يكون نسبته الى كل واحد من كوري المعلوم بمحصل مفهومة مثال فكم عسا ساء كانتا  
 حليتين او لا **قال** موضوع المعلوم يسمى **قال** اشرف المطلب  
 هو الموجبة الكلية وموضوعه الاخر من محمولها في الغالب وان جاز ان يكون مساويا  
 ايضا **قال** في سيا يتك بيانها في هذا المختلط **قال** انما اورد للشرائح  
 بحسب الجهة فصل على حدة ليكون اسهل في الضبط لمباحثه المتكثرة في الشعب  
**قال** لان الامر الاول اسفك ثمانية **قال** هذه احدى الحروف  
 والاسفك واما كوري التحصيل فهو ان يقال الصغرى موجبتان مع الكليتين مع الكليتين  
 يحصل النتيجة بفسر على انك سائر الاشكال **قال** ان حاصل الشكل الاول هو  
 اندراج الاخر بكملة او بعضه في الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكلي اما الجدا بالوسلبا  
 فيكون بكملة او بعضه ايضا محكوم عليه بالاكلي اما الجدا بالوسلبا فينتج المحصورات الاربع  
 وخذ لك من خواصه ما عدا لا ينتج ايجا بالكلية وان حاصل الشكل الثاني ان الاخر والاكلي  
 تنافي في الاوسط ايجا بالوسلبا فينتج ايجا بالكلية وان حاصل الشكل الثاني ان الاخر والاكلي  
 كليلا او جزيا ولا ينتج الشكل الثاني الا سلبية فخر بل منه ينتج سلبية كلية واخرى

مسألة

سلبية في رتبة وان حاصل الشكل الثالث ان الاخر لافي الاوسط والاكبر افا اما الجدا بالوسلبا فينتج  
 سلبية فلا ينتج الشكل الثالث الاجزوية فثلاثة ضرب منه ينتج موجبة في رتبة وثلاثة اخرى  
 سلبية في رتبة واما الشكل الرابع فينتج موجبة في رتبة وسلبية اما كليا او جزيا **قال**  
 واما الشكل الاول فشرطه **قال** اشتراطه ان يكون مبنيا على امر معتبر في الوصف  
 العنواني ان يكون بالفعل بحسب الخارج واما اذا اكتفى بمجرد الامكان كما هو منه هب  
 الجاربي في الممكنة تنتج في الصغرى الشكل الاول وكذا في الصغرى الشكل الثالث والبعض  
 المذكور هاهنا وهناك منه مع اذا تصدق القليلة على مركب زيد في **قال**  
 بل جدي التسع كانت جملة النتيجة جملة الكلي بعينها **قال** وفيه بحث  
 لان الصغرى اذا كانت احدى الكليتين والكلي مكملة عامة وبعل الضابط المذكور يكون  
 النتيجة مكملة عامة وانحوال النتيجة مكملة حينية وتفصيله يطلب من شرح المطالع  
**قال** وانما سمي خلفا الى بالحلا **قال** هذه الوجوه في التسمية هو ان  
 ارتضاها الجمهور وقيل لما سمي خلفا لان المتمسك به يثبت مملو به بالكل  
 نقيضه فكانه ياتي مملو به لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيد تسمية القياس  
 الذي ينسب الى المعلوم ابتداء من غير تفرغ لا بطلان نقيضه بالمستقيم على المتمسك به  
 يات مملو به من فدايه على الاستقامة **قال** وهو مركب من قياس **قال**  
 توافيقه مثال ان يقال امر ضار وقلنا كل **ج** بالفعال ثم نفوا يجب ان يصدر في  
 عكسه بعض **ج** بالفعال ثم نستدل على صدق هذه العكس بقياس الخلف هكذا لو لم  
 يصدر هذا العكس على تقدير صدق الاصل لصدق نقيضه مع الاصل وهذه مفهومة متصلة  
 حاصلها لو لم يصدر مملو بنا وهو بعض **ج** بالفعال لصدق كاشي من **ج** دائما  
 مع قولنا كل **ج** بالفعال ثم يضم الى هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكل ما  
 منه وكلي كاشي من **ج** دائما مع قولنا كل **ج** بالفعال لصدق كاشي من **ج** دائما  
 وهذه اقياس افتراضي من متطابقين ينتج لو لم يصدر بعض **ج** بالفعال لصدق كاشي من **ج**  
 دائما ثم نحصل هذه النتيجة مفهومة من القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدر بعض **ج**  
 بالفعال لصدق كاشي من **ج** دائما لآخر التالي باكل فالمفهم مثله هكذا ينبغي ع  
 بعض **ج** بالفعال فغير صدق في هذه حصل المعلوم بكوري الخلف من قياس  
 افتراضي واستثنائي كما ذكر في تفسير على ما لو ضمنا قياس الخلف في اثبات التشرائح

Copyrighted material



**ف**الوالمحرر هو سرعة الانتفال **ال****ا**ف **و**ل فيه مسائل عدة للعبارة  
 مواجفة للمتر فإن السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غير ما وفه صرح  
 بانه لا حركة في المحرر فلا يكون هناك سرعة خفيفة لانه تسامح بمحتمل كون الانتفال  
 دويعة سرعة والامر بيقين **ال****و**ل فيه كون الموضوع جزءا من العلم على حركة في  
**ا**ف **و**ل فيه اجيب عن النكح يمنع المحرر وهو ان لا يربط بكون الموضوع جزءا من العلم  
 ان تصور جزءا من العلم حتى يتدرج في المبادئ التفسيرية ولا ان التصديق بكونه موضوعا  
 للعلم جزءا منه لان هذا التصديق خارج من العلم ايضا اتقا فاكيف يقرب جزءا منه  
 بل نريد بكونه جزءا من العلم ان التصديق بوجود الموضوع جزءا من العلم وهذا الجواب  
 مردود لان الشيخ الرئيس صرح في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع على  
 المبادئ التفسيرية فلا يكون ايضا جزءا منه على عدة بل منه رجا في المبادئ التفسيرية  
 تمت بعون الله وحسن توفيقه وحلى الله على سيرنا محمد وآله  
 اجمعين الكبيير الكاشان

~~هذا هو المحرر~~  
~~وهو الذي هو~~  
~~المحرر~~

عدد الاوراق  
 ١٩٥٧